# كتاب دراسات

## 2008

كتاب أبحاث سنوي، يصدر عن دراسات – المركز العربي للحقوق والسياسات

**كتاب دراسات 2008**
كتاب أبحاث سنوي، يصدر عن دراسات – المركز العربي للحقوق والسياسات

المدير العام: د. يوسف جبارين
الهيئة الإدارية: د. محمد أمارة (رئيسًا)، د. هالة اسبنيولي،
د. خالد غنايم، بروفيسور إسماعيل أبو سعد،
غيداء ريناوي زعبي، حسام أبو بكر، عاطف معدي.

تحرير لغوي: رجا زعاترة
تصميم وإنتاج: وائل واكيم



كانون الأول – ديسمبر 2008
© جميع الحقوق محفوظة

دراسات المركز العربي للحقوق والسياسات

ص.ب. 3190، الناصرة 16131
هاتف: Tel: + 972-4-6083333
فاكس: Fax: + 972-4-6083366
www.dirasat-aclp.org
dirasat@dirasat-aclp.org

# المحتويات


| | | |
|---|---|---|
| دراسات...في مواجهة التحديات | د. محمد أمارة | 7 |
| دراسات - بطاقة هوية | | 8 |
| طروحات وأفكار في المساواة التشاركية | د. يوسف جبارين | 9 |
| **حوار العدد** | | |
| حوار مع رئيس لجنة المتابعة العليا شوقي خطيب | | 14 |
| **دراسات** | | |
| البسيخومتري: أداة تصنيف أم إقصاء | مهند مصطفى | 27 |
| دور أولياء الأمور في التعليم الابتدائي | نجوان اغبارية | 33 |
| نقد ديمقراطي لدستور غير ديمقراطي | [وثيقة "دراسات"] | 38 |
| التعليم العربي من الضحوية إلى الفاعلية | [ورقة "دراسات"] | 44 |
| **التصورات المستقبلية [ملف]** | | |
| التصوّر المستقبلي: قصة المجموعة | غيداء ريناوي زعبي | 49 |
| «الوثائق».. كثافة المعاني والدلالات | مرزوق حلبي | 55 |
| الأكثرية اليهودية والأقلية الفلسطينية على ضوء الوثائق | أحمد محاجنة | 63 |
| **مقالات** | | |
| صورة المرأة في أدب الأطفال العربي | د. هالة اسبنيولي | 73 |
| من المسؤول عن إخفاق مكاتب الشؤون الاجتماعية؟ | د. إبراهيم فريد محاجنة | 81 |
| الثقافة الموسيقية شرط وجود | د. وسام جبران | 87 |
| الشباب العربي: طاقات كامنة وتحديات جسيمة | شرف حسّان | 96 |
| **مراجعة** | | |
| إسرائيل 2008: تقوقع النظام الإثنوقراطي (شولميت ألوني) | وديع عواودة | 101 |
| **تقرير نشاطات مركز دراسات 2007 و2008** | | 106 |

# دراسات.. في مواجهة التحديات

**د. محمد أمارة**
**رئيس الهيئة الإدارية لمركز دراسات**

يواجه المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل تحديات كثيرة ويمرّ في سيرورات تغيير كبيرة على مستويات وأصعدة مختلفة، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، وإعلامية. فالتناقضات التي يعيشها هذا المجتمع، بسبب الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني وصراع إسرائيل مع العالم العربي، وتعريف إسرائيل لنفسها على أنها يهودية وصهيونية، ومسألة كون العرب الفلسطينيين في إسرائيل مجموعة لها روايتها المتميزة تتعارض مع الرواية التاريخية للأكثرية اليهودية، وخاصة فيما يتعلق بالصراع على قضايا جوهرية كالأرض والهوية وماهية المواطنة – هذه التناقضات تخلق الأزمات، وتضع هذا المجتمع أمام تحديات حياتية ومصيرية يتعذر عليه، في أحايين كثيرة، التعاطي معها برؤية واضحة، وهو ما من شأنه الحدّ من إمكانيات حراكه السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي.

هناك العديد من المحاولات الجادة سواء من قبل سياسيين وناشطين في المجتمع المدني وأكاديميين وشرائح أخرى عديدة لمواجهة التحديات، إلا أن التعاطي مع قضايانا المركبة كثيرًا ما تغلب عليه التلقائية، ولا يستند إلى تخطيط إستراتيجي بعيد المدى. وقد بيّنت وثائق التصور المختلفة أنّ لهذا المجتمع رؤيةً واضحة حول هُويته ومطالبه، إلا أن آليات الوصول إلى الأهداف ما زالت في طور البناء.

لقد أخذ مركزنا حديث التأسيس، دراسات - المركز العربي للحقوق والسياسات، على عاتقه مواجهة العديد من التحديات في مجتمعنا في قضايا تتعلق بالتعليم والحكم المحلي والصحة ومواضيع أخرى، وذلك عن طريق أبحاث تطبيقية وطرح البدائل (أي سياسات)، كي يتسنى لمتخذي القرار في مجتمعنا العربي النضال أمام المؤسسة وهم واقفون على أرضية صلبة، وأيضًا أمام متخذي القرار على المستوى القطري. فمركز دراسات يرى أنه يتوجب فحص هذه القضايا بمنهجية وعمق من أجل فهمها وتحليلها وتفكيكها. فالدراسات التي سنقدّمها لا تتوخى فقط تصوير الواقع وتشخيصه، وإنما المساهمة في تقديم أفكار واقتراحات للاستفادة منها على المستوى التطبيقي.

وها هو كتاب دراسات السنوي الأول يضم بين دفتيه أكثر من ملف، حيث يستعرض مدير المركز د. يوسف جبارين في مقاله الافتتاحي رؤية نظرية حول موضوع المساواة التشاركية ومضامينها؛ يليه حوار معمق مع السيد شوقي خطيب، رئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية ورئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، حول قضايا جوهرية متعلقة بالمجتمع العربي وتجربته السياسية. وفي ملف التصورات المستقبلية يتم إلقاء الضوء على هذه الوثائق الرؤيوية من زوايا مختلفة. وفي ملف أبحاث المركز نطرح قضايا مثل امتحان البسيخومتري، وتأهيل المعلمين، ودور أولياء الأمور في التعليم، ومشاريع الدستور الإسرائيلية. وفي باب المقالات نطرق موضوعات كأداء مكاتب الشؤون الاجتماعية، وتدريس الموسيقى في المدارس العربية، وصورة المرأة في أدب الأطفال؛ وكلها جوانب هامة في مجتمعنا نأمل أن يلقي هذا الكتاب بعض الضوء عليها، وأن نتمكن مستقبلا من تفكيك بعض القضايا وطرح الحلول والبدائل.

# **دراسات** - المركز العربي للحقوق والسياسات

# **Dirasat**, Arab Center for Law and Policy

تأسس المركز العربي للحقوق والسياسات، «دراسات»، في أواخر العام 2006 كمركز مهني وعلمي للدراسات والأبحاث الاستراتيجية في الحقوق والسياسات، هدفه الأعلى طرح رؤى وبلورة سياسات وتطوير الفكر والعمل الاستراتيجي لدى المجتمع العربي الفلسطيني في البلاد.

تضم المجموعة المبادرة لإقامة المركز عددًا من المحاضرين الجامعيين والناشطين في العمل الأهلي والسياسي، ممن يؤمنون بأن تحقيق المساواة الجوهرية والعدالة الاجتماعية والمشاركة المتكافئة يعتمد على اتخاذ قرارات مدروسة وتحديد سلم أولويات يتكئ على البحث والتفاكر والتشاور والدراسات التطبيقية والميدانية. إن إقامة المركز هي خطوة في اتجاه تدعيم قدرات المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل على مواجهة التحديات الكبيرة التي تقف أمامه.

يسعى مركز دراسات لتوفير بدائل وصياغة مواقف نقدية وطرح تصورات جديدة تجاه السياسات والمؤسسات الرسمية الفاعلة إزاء المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، من ناحية، وتجاه السياسات والمؤسسات القائمة بين ظهرانيه على مستوى الحكم المحلي ومؤسسات العمل الأهلي، من الناحية الأخرى. وذلك على نحو مشابه لدور المراكز الفكرية والبحثية لدى أقليات كثيرة في العالم في نضالها من أجل الخروج من خانة الإقصاء والتمييز والضحوية.

## الغايات

طرح رؤى وبلورة سياسات وتطوير أهداف استراتيجية طويلة الأمد للمجتمع الفلسطيني في إسرائيل؛

تطوير الفكر والعمل الاستراتيجيين لدى المهنيين العرب في مجالات التعليم والصحة والعمل والرفاه والعمل الاجتماعي والعمل الأهلي والحقوق عبر مشاريع لتنمية القدرات البشرية وتمكينها حقوقيًا ومهنيًا؛

تنشيط العمل البحثي واستثمار الدراسات التطبيقية في عمليات التخطيط واتخاذ القرار والتنفيذ والتقويم على مستوى الحكم المحلي والمؤسسات الأهلية والهيئات التمثيلية عبر مشاريع مشتركة؛

توفير هيئة استشارية وتدعيمية دائمة لمتخذي/ات القرارات في هيئات ومؤسسات المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل في القضايا الحقوقية والاستراتيجية؛

تشجيع الباحثين/ات على القيام بدراسات حقوقية واستراتيجية وبأبحاث تطبيقية تخص المجتمع الفلسطيني في إسرائيل وسبل تنميته.

## استراتيجيات العمل والأدوار المهنية

تحضير أوراق عمل مهنية ترتكز على بلورة تصورات استراتيجية في المواضيع الحقوقية، ذات الأبعاد السياسية والمجتمعية؛

القيام بأبحاث ودراسات حقوقية-تطبيقية في المجالات الاجتماعية والاقتصادية؛

إقامة مجموعات عمل وائتلافات مهنية تخصصية تهتم بالقضايا الحقوقية الاستراتيجية، وتدعيم مجموعات عمل قائمة؛

تنظيم مؤتمرات وأيام دراسية مهنية وعقد حلقات دراسية وفكرية لتطوير القدرات والموارد المعرفية العينية لقيادات وهيئات المجتمع العربي؛

تنظيم برامج تدريبية في مجال البحث والتخطيط الإستراتيجي والسياسات والحقوق.

# طروحات وأفكار في المساواة التشاركية

**د. يوسف جبارين**
**محاضر حقوقي ومدير «دراسات»، المركز العربي للحقوق والسياسات**

تهدف هذه المقالة إلى طرح تصور حقوقي لفكرة المساواة التشاركية التي يجدر تحقيقها في المجتمعات المعاصرة، وخاصة تلك التي يلازمها توتر جذري (وتاريخي) بين المجموعات القومية والثقافية فيها، وبين مجموعة الأغلبية ومجموعة الأقلية تحديدًا. وتسعى المقالة إلى استيضاح المركبات الحقوقية المركزية للمساواة التشاركية وإلى تفكيك عناصرها المختلفة على الصعيدين العام والخاص في الدولة. في خاتمة المقالة أفكار أولية للحراك المجتمعي والسياسي المطلوب نحو تحقيق المساواة التشاركية المطروحة.

## ما هي المساواة التشاركية؟

المساواة التشاركية هي المساواة الحقيقية الشاملة، مدنيًا وقوميًا واقتصاديًا. وتعتمد هذه المساواة على فكرة حياد مجمل منظومة الدولة تجاه المواطنين الأفراد أو مجموعات المواطنين فيها على حد سواء، بحيث لا يكون في عُرف الدولة فضل لمواطن على آخر أو لمجموعة (قومية) على أخرى. وتجمع هذه المساواة، بشكل جدلي، بين فلسفة العدل التوزيعي والعدل التصحيحي في المجتمع المعني، كما وتتناول السياق التاريخي للمجتمع وصراع القوى فيه.

المساواة التشاركية هي، أولا، مشروع حقوقي ديمقراطي. في صميم هذا المشروع رؤية حقوقية تحوّلية لفكرة المواطنة المتساوية التي تنشد، من خلال سيرورة مجتمعية دائمة، مبنى قانونيًا ومجتمعيًا عادلا يحقق للأقليات القومية شروطا حياتية على أرض الواقع لا تقل بمستواها الاقتصادي-الاجتماعي عن تلك المتوافرة لدى مجموعات الأغلبية. في المساواة التشاركية معنى تحرري، يسعى إلى تحرير المجموعات المضطهدة من شروط التبعية والهيمنة؛ سواء أتحدثنا عن الهيمنة الرسمية المتمثلة في منظومة القوانين المجحفة، أو عن تلك الاقتصادية المتمثلة في ظروف الاستغلال والسيطرة. المساواة التشاركية تؤسس لتغيير مجتمعي شامل يحوّل علاقات المواطنة القائمة من علاقات «عامودية» و«هرمية» إلى علاقات «أفقية» و«متكافئة»؛ هي حجر الزاوية في بناء صرح مجتمعي متساوٍ وعادل ومستقرّ.

في صلب المساواة التشاركية فكرة الحقوق الجماعية. تنبع الحقوق الجماعية من الاختلاف الجماعيّ، الذي يميّز مجموعة (قومية، ثقافية، دينية، لغوية، أو غيرها) عن الأخرى. إن الحقوق الجماعية توجب تبني ترتيبات مجتمعية خاصّة على أن يتمّ تطبيقها بشكل منهجي؛ وذلك لضمان الحماية الكاملة للهُوية الجماعية الخاصّة لكل مجموعة، ولمصالحها الجماعية. إن هذه الحقوق ترتبط بالمجموعة؛ إنها بمثابة حقوق طبيعية متأصّلة تُمنح للمجموعة لخصوصيّتها الجماعية. وإن هدفها هو ضمان المساواة الجوهريّة لأعضائها ومنحهم الحماية الحقوقية اللائقة، على الصعيد الفرديّ والجماعيّ على السّواء. إن هذه الحقوق شرط لتحقيق المساواة التشاركية الكاملة.

## مركبات المساواة التشاركية

ترتكز المساواة التشاركية في مجتمع متعدّد المجموعات القومية والثقافية على ثلاثة أبعاد أساسية: البعد الجماهيري العام (الحيز المشترك)؛ البعد الجماعي الخاص (الحيز الاستثنائي)؛ والبعد التاريخي.

ونتناول فيما يلي مضامين كل من هذه المحاور ومشتقاتها الرئيسية.

### البُعد العام: الحيّز المشترك

يتّصل البعد الجماهيري العام بالحيز المشترك في الدولة المعنية. وبحسب المساواة التشاركية فإن هذا الحيز هو ملك لجميع مواطني الدولة دون استثناء. هو «وديعة» يضعها المواطنون بأيدي الدولة لكي تقوم الأخيرة بالتصرّف بها لخدمة عموم المواطنين، أصحاب الوديعة، على أن يكون هذا التصرف خاضعًا لقواعد المساواة والإنصاف. من خلال عقد اجتماعي خلاق، يأتمن المواطنون دولتهم، بكافة ممثليها ومؤسساتها العامة، على التصرّف بمركبات الحيز المشترك كافة من أجل حماية الصالح العام وتكريسه من أجل رفاهية كل المواطنين.

ويشمل البعد العام في المساواة التشاركية خمسة موارد عامة رئيسية يتوجب تقسيمها على قدم التكافؤ والندية بين المواطنين، وهي باقتضاب: الموارد السياسية والموارد المادية والموارد الرمزية والموارد الثقافية وموارد التجنّس فيها.

الموارد السياسية - يهدف تقاسم الموارد السياسية إلى ضمان المشاركة الحقيقية والمؤثرة، على أساس جماعي، في إدارة الدولة ومجمل هيئات ومواقع اتخاذ القرار فيها، وفي تحديد قواعد ومضامين العدالة الاجتماعية فيها، ماضيًا، حاضرًا ومستقبلا. وتتحقق هذه المشاركة لمجموعة الاقلية بتلبية المطالب التالية: ضمان ألاّ يقل عدد الممثلين في المؤسسات العامة عن النسبة العامة لمجموعة الاقلية عمومًا، أو في المنطقة ذات الصلة خصوصًا، وفقًا للموضوع. ثانيا يجب، في غالبية المؤسسات المذكورة – خصوصًا تلك التي تضم وظائف ادارة رفيعة – تفعيل أجهزة ممأسسة للتشاور مع قيادة مجموعة الاقلية لغرض ضمان أن يقوم ممثلوها في المؤسسة بتمثيل مصالح الاقلية بإخلاص (تمثيل حقيقي وليس تمثيلا يشكل «ورقة تين»). ثالثا يجب ضمان تأثير حقيقي لممثلي مجموعة الاقلية على القرارات المتّخذة في المؤسسة العامة، فخلاف ذلك قد يجدون أنفسهم دائمًا في الطرف الخاسر، كونهم أقلية عددية. بمقدور تأثير حقيقي كهذا أن يتحقق بواسطة منح حق فيتو لممثلي الاقلية في هيئة اتخاذ القرارات على الأقل حول تلك المواضيع التي لها تأثير جدي على الأقلية.

الموارد المادية - في إطار تخصيص الموارد المادية في الدولة، وخاصة الميزانيات والأرض والمسكن، فتحتم المساواة التشاركية اتباع سياسات تخصيصية تفي بمتطلبات العدالة التوزيعية والعدالة التصحيحة، من شأنها ضمان ظروف حياتية واقتصادية منصفة للمواطنين، على اختلاف هوياتهم وانتماءاتهم.

الموارد الرمزية - يستلزم تقاسم الموارد الرمزية ضمان الشراكة والانتماء المتساويين في المنظومة الرمزية للدولة، مثل علمها وشعارها ونشيدها الوطني. على منظومة الرموز التي تتبناها الدولة أن تعكس توجهها المتساوي نحو كل مواطنيها.

الموارد الثقافية - الموارد الثقافية هي المركبات المؤسِّسة في الهوية الجماعية والثقافية للمواطنين. وهي تستوجب اعتماد المساواة بين لغة وثقافة مجموعة الأقلية في الدولة وبين لغة وثقافة الأغلبية، سواء أكان هذا على المستوى المعايير القانونية أو على مستوى الفعل على أرض الواقع، وذلك من خلال توفير منظومات عامة متعددة اللغات والثقافات في كافة نواحي الحيز العام، وضمان النوعية والمتناولية ذاتها. كما تستوجب المساواة التشاركية الحضور المتكافئ للمجموعات الثقافية في المشهد الثقافي العام في الدولة.

موارد الهجرة والتجنّس - موارد التجنّس ونيل المواطنة، بما في ذلك موارد الهجرة إليها، تعكس نفوذ الدولة وصلاحياتها في تحديد المستفيدين من المواطنة أو السكن فيها، بحيث يتوجب على الدولة تفعيل نفوذها هذا بشكل نزيه وعادل.

وفي توزيع جلّ هذه الموارد، يتوجّب على الدولة أن تراعي الخاصية والسياق التاريخيين للأقليات القومية والأصلية فيها، ضمن رؤية شمولية تستند إلى الإنصاف التاريخي.

### البُعد الخاص: الحيّز الاستثنائي

إلى جانب فكرة التوزيع المتساوي والعادل للموارد العامة التي تستحوذ على الحيز العام، تتبنى المساواة التشاركية، في بُعدها الثاني أعلاه، فكرة التوجيه الثقافي الذاتي على أساس جماعي، بحيث تستحوذ الفكرة الأخيرة على الحيز الاستثنائي الخاص بمجموعة الأقلية. وتنادي المساواة التشاركية في البعد الخاص بضمان الإدارة الذاتية الديمقراطية، تربويًا وثقافيًا ودينيًا، للمجموعات القومية والدينية والثقافية فيها في المجالات ذات الخصوصية لهذه المجموعات. ويكمن في صلب فكرة الإدارة الذاتية ترسيخ حق هذه المجموعات، وخاصة الأصلية منها، في توجية وتسيير أمورها الجمعية بشكل حر بعيدًا عن سيطرة مجموعة الأغلبية في مجالات حياتها المتميزة، بحيث يستكمل ذلك شراكتها في الحيز المجتمعي العام. (وعادة ما تتمتع مجموعة الأغلبية فعليًا بهذا الحق لكونه جزءًا لا يتجزأ من مكانتها السياسية والمجتمعية في الدولة).

تأتـي الإدارة الذاتيـة للمجموعـات لتضمن التطـور الحرّ وغير المهدد للهُوية المتميّزة وللتجربة الحياتية الجماعية لأبناء وبنات المجموعة، بما في ذلك في مضامين التعليم الجماهيري، الدين، الثقافة، الإعلام المرئي والمسموع، التخطيط والرفاه الاجتماعي. وتشـمل الإدارة الذاتية، أيضًـا، في مجال التعليـم، توفير جهاز تعليم جماهيري يديره مختصون ومربون من المجموعة نفسها، وتوفير مؤسسات أكاديمية عامة تديرها المجموعة. وفي المجال الثقافي، تضمن الإدارة الذاتية ضمان التمويل العام لمؤسسـات ثقافية لمجموعة الأقلية، لوسـائل إعلام عامـة لدى المجموعة، لمتاحـف ومكتبات عامة، بما يتيح رعاية وتطوير وتعزيز الهُوية الجماعيـة الخاصة بالمجموعة، على قدم المسـاواة مع هويات الدولة وثرائها القومي والثقافي وكجزء لا يتجزأ منها.

## البُعد التاريخي

لا تستوفي المساواة التشـاركية شروطها بتحقيق البعدين آنفيّ الذكـر، العام والخاص. فثمة بعد ثالث، يستكشـف الواقع على المحور الزمني، ويعالج استحقاقات السياق التاريخي.

تعتمد المسـاواة التشـاركية في بعدها الثالـث هذا على فكرة وقواعد العدالة التصحيحية، بحيث تسعى لتوفير الإطار الحقوقي الـذي يعيد إلى مجموعة الأقلية حقوقهـا التي هُضمت تاريخيًا ويعوضهـا عن الانتهاكات الجسـيمة لحقوقهـا التاريخية، والتي عـادة ما تواصل نتائجها إضعاف أبناء وبنـات الأقلية في الدولة المعاصرة. وكثيـرًا ما يرتبط البعد التاريخي بقضايا ملكية الأرض وسياسات المصادرة والنهب التي اعتُمدت ضد السكان الأصليين، وهي بمثابة الجروح المفتوحة لدى هذه المجموعة. كما وكثيرا مـا يرتبط البعـد التاريخـي بقضايـا اللاجئين (خـارج الدولة) والمهجريـن (داخل الدولة)، التي يقف فـي صلبها حق العودة والتعويض. وعليه، تستلزم المساواة التشاركية أن تعترف الدولة رسـميًا بالمس بحقوق المجموعة الأصليـة، وأن تقدم اعتذارها الرسمي على الغبن والظلم، وذلك كمقدمة لرأب الصدع التاريخي ولتوفيـر شـروط المصالحـة التاريخيـة اعتمادًا علـى إحقاق الاستحقاقات التاريخية للمجموعة المضطهدة.

## حركة حقوق إنسان جماهيرية ووحدوية

إن الطرح الأوسـع والأشمل للمساواة التشاركية، بأبعادها الثلاثة المبينة أعلاه، يسترشـد، بتوافق تام، بالمبادئ الأممية والإنسانية بخصوص المساواة الجوهرية، وتكافؤ الفرص، والمواطنة الكاملة والمتساوية، والشراكة الحقيقية؛ وبمبادئ العدل الأساسية.

إن طروحات المساواة التشاركية تعتمد على المفاهيم العالمية لحقوق الإنسـان وحقوق المجموعات، وخاصة الأقليات الأصلية في وطنها. هذه هي طروحات حقوق إنسـانية واضحة المعالم، تقرها الشـرعية الدولية بنصوصها وأعرافهـا. وهكذا فان النضال الحقيقـي نحو المسـاواة التشـاركية هو بيـن مناصري حقوق الإنسـان بمفهومها الشـمولي، من جهة، وبيـن مناهضي هذه الحقوق أو المتنكرين لها من جهة أخرى.

ويعلمنـا التاريخ، على الصعيد العملـي، ان اللحمة الجماهيرية بين أبنـاء وبنات المجموعـات المضطهدة من كافـة فعالياتها ومشاربها السياسية والاجتماعية هي الكنز الأهم والسلاح الأقوى لدى كل مجموعة في نضالها العنيد لتحقيق المساواة التشاركية. إن هذا النضال هو ليس نضال مجموعة الأقلية ضد الأكثرية، بل هـو نضال تحرري مشـترك ضد الاضطهاد القومـي والاقتصادي والإقصاء وأساليب الهيمنة التي تتبعها المؤسسة الحاكمة.

يقينـا أن المسـاواة الجوهرية التي تضمن المشـاركة الحقيقية المتكافئـة لكافـة المواطنيـن هـي، قبل كل شـيء، مشـروع ديمقراطـي. في صميم هذا المشـروع رؤية حقوقية تشـاركية لفكرة المواطنة المتسـاوية التي تنشـد مجتمعًـا عادلا يحقق للأقليـات القوميـة شـروطا حياتية علـى أرض الواقـع لا تقل بمسـتواها الاقتصادي-الاجتماعـي عـن تلـك المتوافـرة لدى مجموعات الأغلبية. في المساواة التشاركية هذه معنى تحرري، يسـعى إلى تحرير المجموعات المضطهدة من شـروط التبعية والهيمنـة؛ سـواء أتحدثنـا عن الهيمنـة الرسـمية المتمثلة في منظومة القوانين المجحفة، أو عن تلك الاقتصادية المتمثلة في ظروف الاستغلال والسيطرة. إن المواطنة الجوهرية والمتساوية التي تسعى المساواة التشاركية لتحقيقها تصبو لتغيير مجتمعي شـامل يحوّل علاقـات المواطنة القائمة في البـلاد من علاقات "عاموديه" و"هرمية" إلى علاقـات "أفقية" و"متكافئة"، قوميا واجتماعيا.

هـذه المواطنـة الجوهريـة هي حجـر الزاوية فـي بناء صرح مجتمعـي متسـاوٍ وعادل ومسـتقرّ، وهـي حجـر الزاوية في المنظومـة العصرية لحقوق الإنسـان عامـة، ولحقوق الأقليات خاصة.

أن النضـالات التحرريـة للأقليات المظلومة هي نضالات شـاقة وعنيدة. هي مسـيرات وطنية من نوع "المسافات الطويلة". ولا يمكـن الادعاء هنا بوجود وصفة سـحرية جاهـزة لنجاح هذه النضالات. إلا أن الحقيقة الأهم تبقى أن المصدر الأساسـي الذي يمكن التعويل علية لهذه النضالات هو الجماهير بعينها ونضالها الدءوب المبني على القاعدة الجماهيرية ومشتق منها.

وهكذا، فإن مطلب الساعة لكل مجموعة مضطهدة نحو تحقيق أمنياتها بالمسـاواة التشاركية هو حركة حقوق إنسان جماهيرية تحرريـة، فـي صلبها النضـال الجماهيـري الموحـد والمقرون باستراتيجيات مدروسـة لإحداث التغيير المطلوب. الحاجة هي إلى حركة حقوق إنسان تستقطب أوسع القطاعات الجماهيرية،

وخاصــة الجيل الشــاب الذي دائما مــا يكون عمــاد أية حركة تحرريــة. الحاجــة هي لحركة حقوق إنســان تســتقطب القوى الديمقراطية لدى كل المجموعات في النضال المشترك للمواطنة الجوهرية المتســاوية. حركة تعتمد على قاعدة عريضة للتغيير السياســي والاجتماعي. هي حركة واســعة للعدل الأشــمل في المجتمع: قوميا واقتصاديا واجتماعيا.

ويمكن الإشــارة هنا باقتضاب إلى ثلاثــة عناصر مركزية عادة ما يجب أن تتوفر من اجل ضمان تقدم حركة حقوق الإنســان من محطة نضالية إلى أخرى نحو تحقيق المساواة التشاركية:

علــى الحركــة أن تضع الطروحــات والأفكار الثاقبة التي ترســم طريق التقدم والنجــاح أمام الحركة. بدون المضامين الصحيحة، تبقي حركة حقوق الإنسان بلا وجهة.

علــى الحركة بلورة وتعزيــز التنظيم الجماهيــري. بدون تنظيم الجماهير، صاحبة القضيــة، تبقى الحركة بلا الوقود الذي يغذي تقدمها.

كل حركــة حقوق إنســان بحاجــة للعمل السياســي المدروس: برلمانيا، مدنيا وشــعبيا. بدون العمل السياســي تبقى الحركة بلا المركبة التي تنقلها من محطة تأثير إلى أخرى.

هذه العناصر تكمل بعضها البعض في مســيرة التقدم ولا يمكن الاســتغناء عــن أي منها، كمــا لا يمكن لأحدهــا أن تنجح بدون الأخرى. هي حجر الزاوية لكل حركة حقوق إنســان ولكل تقدم نحو المساواة التشاركية.

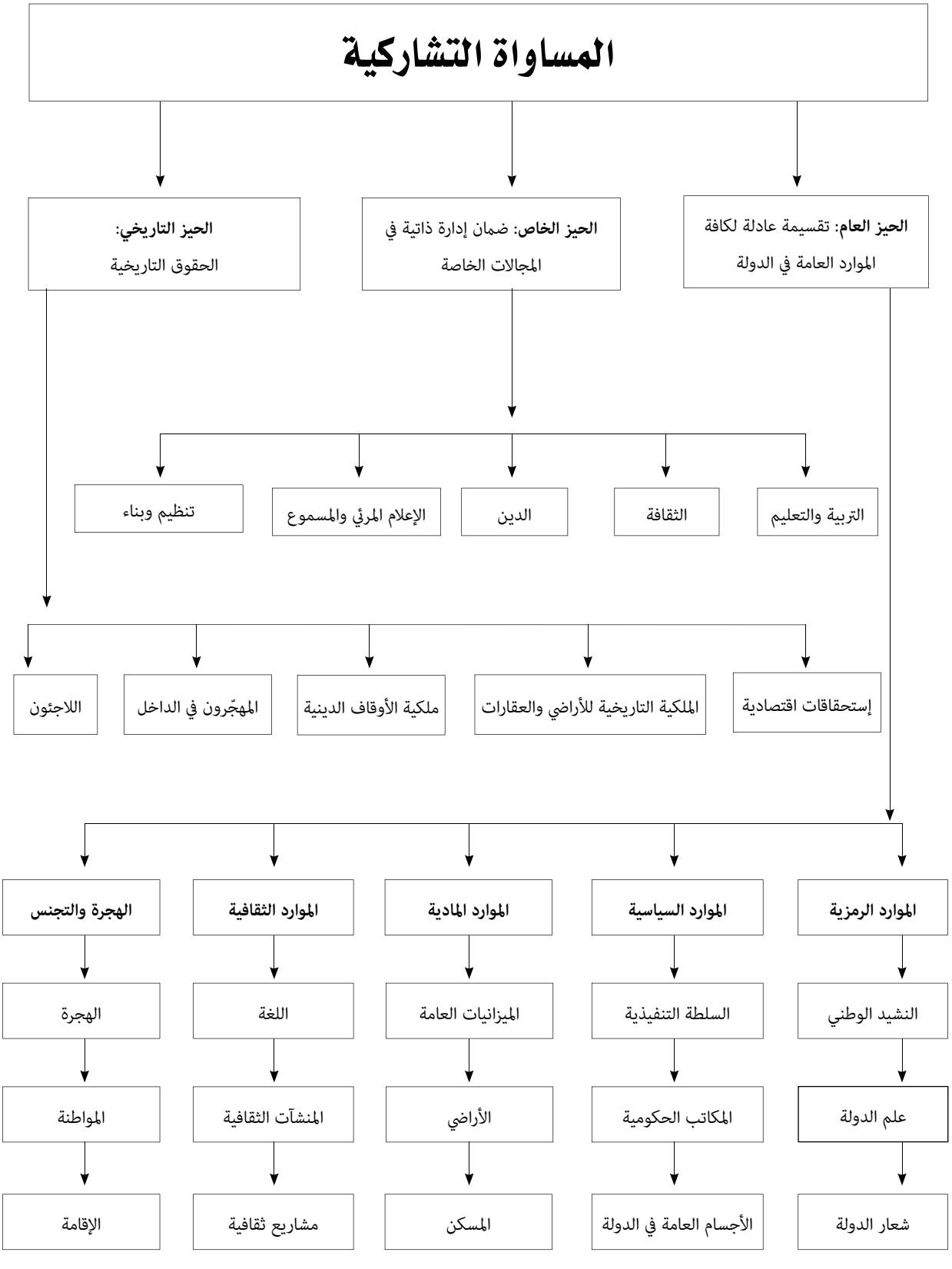
المساواة التشاركية
الحيز العام: تقسيمة عادلة لكافة الموارد العامة في الدولة
الحيز الخاص: ضمان إدارة ذاتية في المجالات الخاصة
الحيز التاريخي: الحقوق التاريخية
التربية والتعليم
الثقافة
الدين
الإعلام المرئي والمسموع
تنظيم وبناء
إستحقاقات اقتصادية
الملكية التاريخية للأراضي والعقارات
ملكية الأوقاف الدينية
المهجّرون في الداخل
اللاجئون
الموارد الرمزية
الموارد السياسية
الموارد المادية
الموارد الثقافية
الهجرة والتجنس
النشيد الوطني
السلطة التنفيذية
الميزانيات العامة
اللغة
الهجرة
علم الدولة
المكاتب الحكومية
الأراضي
المنشآت الثقافية
المواطنة
شعار الدولة
الأجسام العامة في الدولة
المسكن
مشاريع ثقافية
الإقامة

رئيس اللجنة القطرية للرؤساء ولجنة المتابعة العليا، المهندس شوقي خطيب:

# علينا التساؤل أيُّ مستقبل نريد لهذا الشعب، وعلينا في نفس الوقت أن نعطي أجوبة حياتية للحاضر

حوار: مهند مصطفى

**كقائد سياسي وكرئيس لجنة المتابعة العليا للجماهير العربية، كيف لك أن تصف الوضع العام للفلسطينيين في إسرائيل بعد مرور 60 عامًا على تجربتهم السياسية. هل هي تجربة خاصة تتميّز عن باقي التجارب السياسية للشعب الفلسطيني، ام أنها تجربة مراكمة لما سبقها من تجارب سياسية قبل نكبة فلسطين عام 1948؟**

الجماهير العربية الفلسطينية في إسرائيل جزء من الشعب العربي الفلسطيني، وقد ناضلت الحركة الوطنية الفلسطينية بعد الحرب العالمية الأولى في مواجهة الاستعمار البريطاني والحركة الصهيونية على كل مؤسساتها وأجهزتها وأذرعها التي جاءت إلى فلسطين وبدأت تفرض نفسها على أرض الواقع بدعم من الاستعمار وبالتنسيق مع بهدف إقامة «وطن قومي لليهود». ما حدث عام 1948 جاء وفق برنامج كان يهدف إلى تطهير عرقي وإلى طرد اصحاب الوطن الأصليين خارج حدود الدولة التي أقامتها الحركة الصهيونية، وواضح لنا الدور الذي لعبته الرجعية العربية في نكبة فلسطين، إضافة للاستعمار والصهيونية.

بقيت في الوطن أقلية فلسطينية يصل عددها إلى حوالي 160 الف نسمة، ثلثهم من المهجرين، والذين نسميهم أيضًا لاجئي الداخل. بقيت في الوطن أقلية فلسطينية ضئيلة مهزومة وتشتت معظم القيادات السياسية والثقافية، واضطر آباؤنا لقبول الجنسية الإسرائيلية. هذا الأمر صعّب من مهمة القيادة الصهيونية، فقد كان من الأفضل بالنسبة لهم في تلك الفترة ألا يبقى أي طفل وأي شيخ فلسطيني في داخل حدود هذه الدولة. بدأت مجموعة قليلة من حوالي 160 الف فلسطيني مسيرة البقاء على أرضها ووطنها، بعد الوضع المأساوي الذي نتج في تلك الفترة وتمزيق الشعب الفلسطيني إلى أجزاء مختلفة، جزء بقي في أرض الوطن وجزء أصبح في الشتات، وقسم ثان من الجزء الذي أصبح في الشتات اصبح بعد حرب الـ67 تحت الاحتلال الاسرائيلي، لذلك كان القرار المبدئي الذي اتخذته هذه الجماهير هو بقاء في الوطن والحفاظ على الأرض، ووضع هدف واضح لهذه الجماهير- البقاء والصمود. ومن الواضح أنها وضعت لنفسها هذا الهدف من خلال مسيرتها والتصور الذي حملته إلى تحقيق عدة أهداف ومنها: تحقيق السلام، سلام عادل وشامل في المنطقة يضمن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني في أن تكون له دولة فلسطينية مستقلة حسب قرارات الشرعية الدولية بما في ذلك قضية اللاجئين، والأمر الثاني التي ناضلت من أجله هذه الجماهير هو المساواة التامة في كل المجالات في هذه الدولة. لذلك يمكن القول إننا وضعنا هذه المعايير، ولكن يبقى السؤال هل نجحنا ونجحت هذه الجماهير في تحقيق شيء من هذه التوقعات؟ بتقديري نعم، نجحت الجماهير العربية من خلال نضالها بإنجازات ضخمة من حيث تطوّرها وتطوير مكانتها ومن حيث إنجازتها العلمية والمادية وهذا الأمر تمّت ترجمته الى قوة سياسية مؤثرة على الصعيدين الفردي والجماعي. لذلك صحيح أن

الجماهير العربية لم تكن شريكة في الدولة ومشاريعها العسكرية، لأنها تعلم أنها جزء من الشعب الفلسطيني والأمة العربية، وفي نفس الوقت تفهم طبيعة نضالها وأهدافها. يمكن القول أيضًا إننا ما زلنا شعبًا حيًا وتعدّديًا لديه نقاشات داخلية أيضًا، وثمة حاجة لأن يستمر هذا النقاش والحوار حول وُجهة الجماهير العربية في قضايا داخلية وفي علاقاتها مع المؤسسات الرسمية والمجتمع اليهودي بمجمله. وهناك أيضًا نقاش وحوار - من الطبيعي أن يحدث - حول طبيعة وشكل التواصل مع أجزاء الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات وحول القضايا الداخلية. وقد عملنا في السنوات الأخيرة على رفع مستوى هذا الحوار والنقاش، وحاولنا رسم التصوّر الواضح للجماهير العربية.

ولكن في القضيتين اللتين ذكرتهما، قضية السلام وقضية المساواة، فقد كان هناك إخفاق فيهما، يعني السلام لم يتحقق حتى هذه اللحظة، هناك أزمة في المشروع الوطني الفلسطيني لإقامة دولة فلسطينية، أما المساواة فقد بات واضحًا انه بالذات في السنوات الأخيرة أن ثمة تراجعًا في هذا الخطاب سواء من قبل المؤسسة الرسمية أو حتى من قبل الجماهير الفلسطينية، التي بدأت تناقش قضايا الحقوق الجماعية، تغيير طابع الدولة، وذلك بسبب الوصول إلى نتيجة عدم القدرة على تحقيق المساواة.

نحن جزء من الشعب الفلسطيني، لنا رؤيتنا وتطلعاتنا، وقد عرفت الجماهير الفلسطينية داخل إسرائيل من خلال تجربتها المتراكمة أن تضع نفسها في المكان الصحيح وتحدد دورها وموقفها، بشكل واضح، في مجمل الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي. لذلك نحن اليوم في عام 2008، وفي السنوات الأخيرة طرحت مؤتمرات القمة العربية مبادرة سلام مبنية عمليًا على الاعتراف بالوجود الإسرائيلي، إلى جانب إقامة دولة فلسطينية في حدود 67. في هذه الفترة هناك إجماع شبه كامل حول هذا الطرح الذي نتحدّث عنه منه عقود. لذلك لا أرى حاجة إلى جلد الذات.

الرئيس السوري مثلا يتحدّث ويعرف نوعية العلاقات الدبلوماسية التي يراها أو يتوقعها مع اسرائيل. وبالنسبة لهذه المجموعة على أرضها فقد بقيت ركائزنا وبقي مفهومنا الأساسي من اليوم الأول واضحًا، بقي المفهوم الصحيح والصادق، وفي نضالنا في المجالين الذي تحدثت عليهما: إقامة دولة فلسطينية والمساواة التامة لهذه الجماهير. المساواة التامة في كل المجالات، المساواة في تقديرنا نابعة من وجودنا وكوننا أصحاب الوطن الأصليين، لذلك هذا الموقف الصحيح الاستراتيجي الواضح للجماهير الفلسطينية والقيادة الفلسطينية حول المساواة، ثبتث صحّته على مدار 60 عامًا.

**هناك من يرى أن الجماهير الفلسطينية تمر بحالة أزمة مركبة: على مستوى القيادة السياسية والعلاقة مع الدولة والعلاقات السياسية الداخلية والثقافة السياسية الداخلية والعلاقة مع الحركة الوطنية الفلسطينية، وكذلك أزمة على مستوى الهوية وتحديد الأولويات. هل تعتقد أن هناك أزمة كهذه أم أننا ما زلنا في حالة تطوّر طبيعي في السياق الإسرائيلي؟**

في تاريخ كل الشعوب هناك الحوار والتفاعل والحاجة الى النقاش، الذي يمكن تسميته الأزمة، ويمكن تسميته الحوار، هناك احتداد للحوار والنقاش في هذا الموضوع، هل دورنا أن نحلل بمنظور سلبي فقط، أم من واجبنا ان نتحرك بمنظور إيجابي؟ لذالك أفضل أن أقول أنّ هناك سعيًا لوضع تصوّر شامل للمشروع الوطني الاجتماعي للجماهير العربية الفلسطينية، وفي تقديري هذا أمر شائك وصعب، ولا يمكن وضع حل وتصوّر فقط من خلال قرارات هيئات الجماهير العربية، ولا يمكن لقرار معيّن أن يثير نقاشًا للخروج من هذا الوضع في الواقع، لذلك من المفروض أن يكون هناك دور للهيئات الرسمية ووضع أدوات ووضع خطوط عريضة للخروج من هذا الوضع، نحن بحاجة إلى نقاش واسع تشارك فيه أوساط واسعة من جماهيرنا، من الأكاديمية والأحزاب السياسية والمجتمع المدني والمؤسسات الاقتصادية، ومن خلال الإنتاج الفكري، ومساهمة الإعلام والصحافة. وفي تقديري هذا النقاش طبيعي، هذه الجماهير مطلوب منها أن تحافظ على خصوصيتها، وتعرف السياق الذي تناضل فيه، سياق الدولة اليهودية، ومن الواضح أنّ هناك تناقضًا كبيرًا لا يمكن حسمه بين تعريف الدولة كدولة إثنية-يهودية وبين مفهوم الديموقراطية من جهة، ومن جهة ثانية شعبنا يعمل على تحقيق طموحاته في الدولة اليهودية التي تريد إعاقة تطوّرنا، ونحن أيضا نريد أن نحقق طموحاتنا وطموحات شعبنا القومية والوطنية، ونحن نعرف وندرك أنه من أجل تحقيق هذه التطلعات نحن بحاجة الى وقفة واضحة إلى جانب الشق الثاني من شعبنا الفلسطيني الذي يصبو إلى الحرية وإقامة دولته المستقلة. لذلك في هذا الوضع غير الطبيعي تتشابك الرؤى أحيانا وتختلط الأمور وتضيع البوصلة حول هذه القضايا. ولذلك واجبنا دائمًا وخاصة تجاه الأجيال الصاعدة أن نضع الأمور في نصابها ونقول مقولة واضحة، ونقوم بتحديد السقف الواضح للتطلعات. ولا أعني السقف الزجاجي الذي تضعه المؤسسة ومتخذو القرار الإسرائيلي في هذا الصدد. نقول بشكل واضح: نريد ممارسة سياسية وجماعية، من خلال وجودنا على أرضنا وفي

وطننـا، لأننا نريد حقنا الكامل فيما يدور وفيما يتحرك على هذه الدولة. نعم نريد وقفة واضحة بجانب شعبنا الفلسطيني، بجانب تحرّره ومن أجل خروجه من حالة الشـتات. ولذلك من المفروض أن نقـول هـذا بشـكل واضح وبـدون تلعثم، ومهـما افترضت الاجتهـادات بالنسـبة للجماهير العربية. ويبقى هـذا المبدأ، أي مبدأ تحقيق العدالة والعدل والحرية لكل إنسان في هذه المنطقة، وبالأسـاس للشـعب العربي الفلسـطيني، ونحن نناضل من أجل المسـاواة التامة، المسـاواة القومية والمدنية. هذا توجهنا وهذه وجهتنا.

هناك نقاش حول أولوية القضايا المطروحة في خطابنا السـياسي، فهناك من يطرح أن الأولوية تعطى للخطاب السياسي «الخارجي» الذي يشـدد على مسألة العلاقة مع الدولة، وتغيير طابع الدولة، وفي كل مجمـل العلاقـة بين الأقلية والأكثريـة. وهناك، من جهة أخـرى، من يطرح أن القضايـا الداخلية لا تقل أهمية وتشـكّل المعوقات الأساسية في تطور المجتمع الفلسطيني في إسرائيل.
نحن نعيش في عـصر الانتقال السريع للمعلومـات وهناك تأثير مبـاشر علينا من العولمـة، ودلائل هذا التأثير كثـيرة. الفضائيات تطل علينا بمئـات القنوات، وأصبح شـبابنا وبناتنا يتبنون نماذج هي ليسـت من بيئتنا الاجتماعية، ولذلك نحن بحاجة الى دراسة الموضوع بشـكل عميق وبشكل جيد، هناك حاجة لدراسة التأثير الثقافي لهذه التحولات السـلوكية، لذلك لا يمكن القول أو إعطاء السـؤال حقه في عدد من الأسطر ولكن هناك المعيقات الداخلية التـي يجب أن نواجهها، أو نتعاطى معها وأن نناقشـها بشـكل عميق.

**لنأخـذ موضـوع الحكـم المحلـي علـى سبيـل المثـال.. مـن تجربتك كرئيـس مجلس محلي وكرئيـس لجنـة قطريـة، هل تعتقـد ان أزمة الحكـم المحلـي العربـي تكمـن فـي المعيقات الداخلية أم في التمييز الرسمي ضده؟**

الحكم المحلي بشـكل عام في إسرائيل تطوّر في السـنوات الأخيرة بشـكل سريـع، وأخذ على عاتقه مـن خلال علاقتـه مع الحكم المركـزي الكثير من الصلاحيات والمسـؤوليات. إذ كان هذا توجه الحكم المركزي الذي نفض يديه من الكثير من المسؤوليات، وبات يلقيها على كاهل الحكم المحلي، أولا لأنه تجسـيد حقيقي، برأي الحكـم المركـزي، للانتخابات المبـاشرة لرئيس السـلطة المحلية، ورئيس السلطة المحلية هو الذي يواجه المواطن، والمواطن يتوقع أجوبة منه، لذلك هذا التطور السريع لم يواكبه داخليًا اسـتيعاب جدي عميق، سواء من طرف رؤساء العرب المنتخبين أو القيادات

**بقيت ركائزنا وبقي مفهومنا الأساسي واضحًا وصحيحًا وصادقًا، وهو النضال في سبيل إقامة دولة فلسطينية والمساواة التامة لهذه الجماهير. والمساواة في تقديرنا نابعة من وجودنا وكوننا أصحاب الوطن الأصليين، لذلك ثبتت صحّة هذا الموقف الاستراتيجي على مدار 60 عامًا**

في المجالـس المحلية، أو من طرف مؤسسـة الحكم المحلي عمومًا.
لقد أصبح الحكـم المحلي قوة اقتصادية بكل ما في الكلمة من معنى، فهو جسـم اقتصادي بحاجة إلى إدارة اقتصادية من الدرجة الأولى، بجانب الإدارة أو القيادة السياسية الاجتماعية المنتخبة، وارتفع هذا المستوى (الاقتصادي) تحديدًا في بداية 2003 عندما كان وزير المالية بنيامين نتنياهو الذي فرض سياسة اقتصادية تتسم بالخصخصة في كل مجالات الحياة في اسرائيـل. في تقديـري هذه الرؤيـة لم تقفز عن الحكم المحلي أيضًـا. التقليصات التي أجريت على منح الموازنة والتي وصلت الى 50%، هي رسالة بأنّ الحكم المحلي يتجه نحو الخصخصة، أي في اتجاه أن يبني الحكم المحلي والمواطن سلة الخدمات بشكل مشـترك، وفي تعريـف سـلة الخدمـات من خلال العلاقة بين المواطـن والحكم. والمواطن في قرية أو في مدينة معيّنة هو المسؤول عن بناء نوعية وكيفية سـلة الخدمات وتمويل هذه السلة. ولهذه العملية الاقتصادية إسقاطات سياسية وإدارية على المجالس الفقيرة، العاجزة عن جباية الضرائب، وأيضًا بسبب غياب المرافـق التجارية والاقتصادية، وهي المصدر الأساسي لدخل السلطة المحلية. لذلك تجد أن المدن الكبيرة في إسرائيل والتي يصل عددها الى 15 مدينة

لا تأخذ شـيكلا واحدًا من وزارة الداخلية، لأن دخلها مرتفع من مصـادر الصناعة والتجـارة فيها. أما القـرى الفقيرة الموجودة في العنقـود الاجتماعي-الاقتصـادي الثـاني والثالث، فتـأتي معظم ميزانيتها من الحكم المركـزي، وأي تقليص عنيف يطرأ على منح الموازنة يشكل ضربة قاسية للحكم المحلي العربي، وهذا ما حصل، وعـلى الرغم من النضـالات التي خضناها لم نسـتطع حتى الآن ترميم ما قد دمر نتيجة هذه العقلية الاقتصادية التي كانت قبل أعوام في اسرائيل.

**دعنا نفترض حالـة يكون فيها الحكم المحلي العربي مضطرًا لمواجهة واقع معيّن إفتراضي يقـوم فيه الحكم المركزي بفك الارتباط عن الحكم المحلي، فما هو تصوّرك للحكم المحلي العربي في هذه الحالة المفترضة؟**

سأصل إلى هذا الجانب العيني في تحليل الأرضية وفي الارتباط بين مبنـى الميزانيـة ومصـدر التمويل. ففـي بحث أجـراه «المعهد الإسرائيـلي للديمقراطية» وقدم إلى مؤتمر قيسـاريا الأخير، والذي أجراه البروفيسـور بن باسات، كُشـف عن معلومات وحقائق لا يمكـن المرور عليها مرَّ الكرام، فالدخل للفرد في الحكم المحلي من الصناعة والتجـارة بين العنقود الأول والعنقود التاسـع والعاشر يتراوح من 1 إلى 16. ومن يتواجد في العنقود الأول والثاني والثالث يستطيع أن يتفاجأ بالعناقيد العشرة في المناطق الصناعية، معظم أغنياء أسرائيل يعيشون في هذه المدن، لذلك الفرق بين العنقودين 7-6 وبين 7-8 هو 1-16 وهذا مخيف جدا. هذا جانب معين من الجانـب الاقتصـادي، ولكن الجانـب الداخلي ألخصـه بالجملة التالية: للأسف السلطة المحلية ليست فقط سلطة لاعطاء خدمات لمواطن فقط حسـب ما يظن او يعتقد المواطن، وبدون أن يكون التزام ذاتي وشخصي من المواطن تجاه هذه السلطة، فهذا أمر غير طبيعي. لذلك بدون تغيير تفكير وممارسة المواطن تجاه السلطة لا يمكن تغيير شيء عميق في الحكم المحلي العربي. يعني فلسـفة الأرنونـا والضريبة هي عبارة في نظري عن مشـاركة فردية حتى نأخذ خدمة جماعية، هنـاك خلل في هذه المعادلة لدى المواطن العربي، الذي لا يشعر ولا يضع سلم الأفضليات في التزاماته المالية، المشاركة الفردية من أجل الجماعة.

من أوصلنا إلى هذا الوضع؟ بتقديري كلنا شركاء ومسؤولين كأفراد كقياديين وكأحـزاب، نحن ثقفنا المواطنين على أنّ هناك سـلطة مركزية تقهرنا وتميّز ضدنا، وللأسـف فقد وصل الحال أن المواطن وضع السلطة المحلية في نفس المرتبة مع السلطة المركزية القاهرة والمضطهدة، لذلك أوجد المواطن تفسـيًرا بنفسه، ولرفضه القيام بالتزاماته تجاه السـلطات المحلية، وفي دفع المستحقات التي من المفروض أن يدفعها للسـلطة المحلية من أجل القيام بالخدمات الجماعية، ولكن هناك أزمة ثانية لا تقل وطأة أو خطرًا من هذين الأمرين؛ فالسلطة هي ليست سلطة لإعطاء الخدمات وإنما سلطة لتطبيـق القانون، لتطبيق نظام. زملاؤنـا الموجودون في الأحزاب التي ناضلوا في الكنيسـت في البرلمـان، فيتواجدون داخل البرلمان الذي يقوم بتشريـع القوانين، وواضح لي بأنه لا أتوقع أن يتواجد أي حزب من الأحزاب الوطنية التي تمثل الجماهير العربية في أي حكومة مستقبلية، ما دام الصراع الإسرائيلي الفلسطيني قائمًا وما زالـت الخطـوط العريضة لإقامـة أي حكومة تمنـع حل الصراع بشـكل عادل. لا يمكن لأي حزب من الأحـزاب أن يلتقي مع أي خطوط عريضة لأي حكومة، لذلك دورهم كان انتقاد الحكومات، انتقاد السياسـة الحكومية وأيضا مهمتهـم التشريع، بينما رئيس السـلطة المحلية دوره أن ينفذ القوانين، ويعمل حسب الانظمة التي تضعها المؤسسة ويعطي خدمات للمواطن، ولذلك للأسف لم نستطع كرؤساء تذويت بأننا سلطة ولم نستطع نقل هذا المفهوم إلى المواطن.

هناك تناقض، فلو قمنا بالتصرف كسلطة بكل ما يمكن من معنى. لكننـا لا نقـوم بذلك لا نـذوّت بداخلنا بأننا رؤسـاء سـلطات، نستوعب ونقنع أنفسـنا بأننا سلطة ولم نستطع نقل هذا الواقع إلى الجمهور العربي بشـكل واسـع، هل لديّ حلـول؟ نعم لديّ تصورات، لـدي توقعات، من المفروض أن نصـل للمعادلة، التي نقـول فيها: نعم نريد أن نقوم أولا بإعطـاء الخدمات من جهة، ومن جهة ثانية نقوم بدورنا كسلطة، كيفية الوصول الى ذلك، من خلال الحوار العام الداعم لمثل هذا الشيء، ولذلك مثلا في السـنة الأخـيرة لأول مرة تقـوم القيادة السياسـية للجماهـير العربية بالتوقيع على منشـور يدعو المواطنين العـرب للقيام بالتزاماتهم تجاه السـلطات المحلية، وتقوم القيادة بتوزيع هذه المناشير على النـاس. هذا نوع من التغيير لنهج معين، لا يمكن أن نبقى في هذا الوضع، صحيح نقوم بالاجتهاد من باب التثقيف في هذا الموضوع، ونسـتعمل كل القوانين والوسائل لإجبار المواطن على القيام بهذا الدور.

**هـل السلطـة المحليـة مهمتهـا أيضـا تنفيـذ قوانين وتطبيقها؟**

نعم ومهمتها أيضا تطبيق القوانين التي تشرع، وأيضا تطبيق نهج حيـاتي اجتماعي داخل قريـة أو مدينة معيّنة. سـأعطيك مثالا: رئيس السلطة المحلية مسؤول عن التنظيم والبناء، وهو مسؤول ألا يعتـدي المواطن على الملك العام، رئيس السـلطة المحلية هو المسـؤول عن إعطاء أو تنفيذ مد شـبكة مياه ومجاري. إذا كان لدى مواطن قسيمة معينة، وهذه القسيمة ليست بمحاذاة شارع

رئيسي، كيف يمكن إيصال شبكة المياه والمجاري إلى هذا المواطن من خلال الأراضي التي تحاذي هذا المواطن؟ القانون والأنظمة تعطي رئيس السلطة المحلية صلاحية تمرير هذه الشبكة في أرض الجار، هذه هي وظيفة السلطة. هل نستعملها؟ لا نقوم بذلك. لذلك مفهوم السلطة هي ليست فقط سلطة لإعطاء خدمات، هي سلطة لردع في كثير من الأمور الحياتية ومواجهة المواطن. في هذا الموضوع نحن كرؤساء لم نذوت هذا الموضوع.

**في هذه الحالة أين الخط الفاصل، مثلا، في قضايا هدم البيوت وقضية المسكن والعلاقة مع السلطة المحلية، أين الخط الفاصل القائم بين البعد السياسي والوطني في هذا الموضوع لحالات بيوت غير مرخصة وبين دور السلطة المحلية في تنفيذ القانون بالذات قوانين التنظيم والبناء التي تكون جائرة؟**

قضية الأرض والمسكن هي قضية وجودية لبقائنا عل أرضنا ووطننا، من خلال الخفاظ على الأرض وتوسيع مناطق النفوذ. واضح أن المؤسسة والحكومات منذ اليوم الأول لقيام الدولة ابدعت في سن القوانين والأنظمة للحدّ من تطورنا وبناء مساكننا. وبعد يوم الأرض الخالد جمّدت استعمال القوانين والأنظمة الظالمة وبدأت تكرّس تطبيق قانون التنظيم والبناء ودوائر التنظيم المختلفة للحد من تطوّر القرية والمدينة العربية والتاريخ يثبت لمن يبحث أن جميع قرانا العربية توسعت مناطق نفوذها بفرض واقع بناء على أرض الواقع من قبل المواطنين. من المفروض بنا اليوم، في سنوات ما بعد الـ2000، أن نميّز بين البناء من أجل المأوى والبناء من أجل الاستيلاء على المصلحة العامة، أي بناء مبادر من أجل عرقلة شق شارع أو بناء روضة أو بناء حديقة، أي بالبناء بشكل مقصود للأراضي التي أعدت للمصلحة العامة. هنا يجب أن يكون موقفنا واضحًا برفض هذا التعدي على الملك العام أو عرقلة التخطيط المستقبلي.

دورنا ان نستمر باحارج السلطة من خلال التحطيط المبادر المهني والقانوني المدعوم بالنضال الشعبي المبني على حقنا ان نتطور على أرضنا. وعلى السلطة المحلية أن تقوم بالحفاظ على الملك العام، وعلى القيادة السياسية القطرية أن تقوم بعمل جاد لتثقيف المواطن دائمًا بألا يقوم بأعمال تمس بالملك العام، وكي تلتقي السلطة المحلية والقوى السياسية القطرية برفع قضايا الجمهور بحقنا في بالبناء على أرضنا ووطننا، على أساس مفهوّم التطور والمستقبل.

**منذ العام 1948 نناضل على أربعة مسارات: المسار النضالي الشعبي وهو المركزي الأساسي، النضال المهني العلمي وهو مطلوب، والنضال القضائي، والنضال السياسي إن كان في البرلمان أو خارج البرلمان. وبرأيي الجماهير العربية تقوم العمل على جميع هذه المسارات وتفعل هذا بحكمة وبصدق**

**كيف يمكن تطبيق هذه الأبعاد في ظل وجود قيادات محلية وعائلية، أي قيادات غير سياسية انتخبت إما من خلال انتماء عائلي وصفقات عائلية أو من خلال برامج ذات طابع ضيق جدا. كيف تتوقع من هذه القيادة التي تشكل أغلبية الرؤساء أن تقوم بما تفضلت به، علمًا بأن طريقة انتخابها يفرض عليها أن تتصرف بالشكل الموجود الآن في الحكم المحلي. يعني السؤال أليست الأزمة أيضًا أزمة القيادة المحلية؟**

في هذا الموضوع أرى أن الأزمة متشعبة، ومن يعتقد أنه يستطيع أن يتغلب على هذه الإشكالية بين ليلة وضحاها فهو مخطئ. فمجتمعنا، بسبب عدد من العوامل التي ذكرتها، يعيش واقعًا مركبًا. المطلوب هو أن نرتقي بحوارنا ونقاشنا وتثقيفنا السياسي وأن نتحمل المسؤولية، مع ذلك لا يمكن الحديث عن الانتخابات القطرية بنفس فرضيات ومعايير الانتخابات المحلية. المفروض على كل حزب سياسي أن يقوم بالتثقيف السياسي ووضع ضوابط

للانتخابات تكون واضحة للجميع، إن كانت محلية أو قطرية، مع الأخذ بالحسبان أن أي تغيير مجتمعي لا يتم خلال فترة قصيرة، بل يتم من خلال برنامج واضح، ومن خلال تصوّر واضح من المفروض أن نضعه لأنفسنا. لذلك كان اجتهادي بالمبادرة الى إصدار تصور مستقبلي مبني على هذه الفرضيات، مبني على معالجة الأزمات، أو القضايا الملحة الموجودة، أو في قضايا بحاجة إلى بحث عميق في هذا الموضوع. ولذلك التصور المستقبلي في تقديري هو نموذج لوضع المؤشرات المستقبلية لما يجب العمل عليه. خذ النقاش الهام الذي جاء بعد هذا التصور، حيث تمحور معظمه في العلاقة مع الدولة. ولكن إذا تعمقنا في الفصول الباقية، فان التصور المستقبلي يشمل على مادة في منتهى الأهمية بإمكانها أن تكون مدار بحث، لهذا نريد هذا النقاش في مجتمعنا، وفي علاقتنا الداخلية بمختلف المواضيع، دون أن نقفز عن القضايا السياسية والقضايا المحلية وبناء المؤسسات المجتمعية في داخل مجتمعنا، في قضايا التعليم وقضايا الرفاه الاجتماعي وقضايا التصنيع. لذلك المواضيع التي طرحها التصور المستقبلي هي مواضيع جوهرية، وهذا من المفروض أن يظل موضع نقاش داخلي بالغ الأهمية، وهذا النقاش والحوار هو الطريق الوحيد للوصول إلى الصياغة الذي يمكن أن تعايش الجميع معها، وهذا ما أقوم به منذ أن انتخبت رئيسًا للجنة المتابعة في تموز 2001 وحتى اليوم. وبإمكانك ربما كباحث أن تلمس أننا استطعنا أن نرتقى إلى حوار سياسي في مؤسسة اللجنة القطرية والمتابعة أكثر من الفترات السابقة.

### ذكرت موضوع التصوّر المستقبلي، لماذا الحاجة الى تصور؟

أولا مع بداية هذا البرنامج الذي بادرت له، ليس في العام 2005، بل في اليوم الأول لانتخابي. قلت نحن بحاجة لوضع تصوّر واضح لهذه الجماهير من أجل المستقبل، ومستقبل الشباب. أستطيع أن أقول لك لا يمكن أن تضع تصورًا وترسم مستقبلا لجمهورك ولشعبك بدون أن تعالج قضايا الحاضر، ولا يمكن أن تحقق حلمًا بدون الإجابة عن الحاضر وترسيم المستقبل، لذلك كانت هناك ثلاث محاور وجّهتني منذ اليوم الأول في حياتي السياسية كرئيس لجنة المتابعة: هناك رؤية يجب أن توضع، ومن خلال برنامج مدروس يتوجب علينا التساؤل: أي مستقبل نريد لهذا الشعب، وفي نفس الوقت يجب أن نعطي أجوبة حياتية للحاضر الذي نعيش فيه، وبدون هذه الأجوبة لا يمكن التثقيف على البعد القومي أو البعد الديني أو أي بعد لمواطن جائع، لا يمكن إرسال المواطن والشاب العربي لتلقي العلم والثقافة في الجامعات والارتقاء إلى أعلى منصات الأكاديميا الإسرائيلية ولا أجد له طريقة إلى تطبيق تطلعاته في ممارسة طموحاته، مع الأخذ بالحسبان سياسة التمييز القومي في هذه الدولة وفي مؤسسات هذه الدولة، لكن دوري هو أن أعطي أجوبة لهذا الشاب أيضًا للأمور الحياتية اليومية في الداخل، ولما يجري من قتل وقمع للشعب الفلسطيني، لا يمكن إلا أن تحافظ على مليون فلسطيني الموجود في أرضه، من المفروض أن نعطي الأمان للمرأة، للشاب للطفل والشيخ الفلسطيني الذي يتجول في كل موقع وموقع في هذه البلاد. هذا الدور الأساسي الذي من المفروض ان نضعه ونتحرك فيه، لذلك من اليوم الأول أعلنت عن فكرة الطاولة المستديرة في العام 2001 ودعونا عددًا كبيرًا من الباحثين والمثقفين العرب. وقلت لهم من اليوم الأول نريد أن نضع تصورًا مستقبليًا لهذا الجمهور، نريد أن نثقف جمهورنا من خلال كتابة رسالة ووضع حلم ومستقبل بشكل واضح، هذا ما قلته من اليوم الأول، لذلك هذه المقولة أو هذا النهج لم أغيره على مدار السنوات حتى وصلنا إلى التصور المستقبلي، وصحيح هناك اللجنة القطرية ولجنة المتابعة ولكن الجسم الذي يدير ميزانيات وممأسس ومسجل رسميًا هو اللجنه القطرية.

اللجنة القطرية بادرت إلى هذا الموضوع، وقد أعلمت لجنة المتابعة بالمبادرة وبالطاولة المستديرة وقدمت تقارير عما يجري في الحوارات الداخلية. ومن أدار هذه الحوارات وشارك فيها يعكس الطيف السياسي لمركبات لجنة المتابعة، ومن تواجد حول طاولة الحوار، في تقديري في اليوم الأول وفي اللقاء الأول تواجد الجميع وتحاور الجميع. وباللجنة التوجيهية، تواجدت كل مركبات لجنة المتابعة، بما في ذلك ممثلي الحركة الإسلامية الشمالية، ولكن هم اختاروا الانسحاب وهذا حقهم، ولم أدرس معهم لماذا قرروا بعد ذلك البقاء خارج الحوار وعدم المشاركة فيه، وعندما أخرجنا ما كتبناه للجمهور، قلت يستطيع كل مركب من مركبات لجنة المتابعة أن يستعمل هذا المواد لانها لا تزال موادًا أولية للحوار وللنقاش لإبداء الرأي في هذا الموضوع، ونحن اليوم بصدد دراسة ما تم نقاشه وحواره من قبل المؤسسات، واليوم بصدد إعداد خطة عمل لإخراج هذا التصور إلى أرض الواقع، وواضح أنه عندما تكتمل وتختمر المواد قبل اخراجها لخطة عمل، من المفروض أن يكون قرار وغطاء سياسي لإخراج خطة العمل إلى حيز التنفيذ.

### لماذا لم يعرض التصور على لجنة المتابعة ليتم نقاشه واقراره؟

أولا هناك نقاش في داخل لجنة المتابعة، من قال انه لم تكن أو لم يكن نقاش حول ورقة التصور. مركبات لجنة المتابعة ظهرت ليس فقط في الصحف لنقاش الموضوع، بل ظهرت على الكثير من

المنصات. دُرست أوراق التصور المستقبلي من قبل معظم الأحزاب السياسية ومركبات لجنة المتابعة. في التجمع الوطني درسوا هذه المـواد وخرجوا في بيـان وقالـوا ان التصور يعتـبر ارتقاء لبعض تصوراتهم وطموحاتهم؛ الجبهة الديمقراطية للسـلام والمساواة في إحدى مؤتمراتها تطرقت لهذا الوضع بشـكل مباشر وقالت نحن نبارك هذه الخطوة لنا ما نضيف ولنا ما ننتقد؛ الحركة الإسـلامية الجنوبية برئاسـة الشيخ إبراهيم صرصور رحبت بالفكرة في ندوة في أم الفحم؛ والحركة العربية للتغيير والحزب العربي الديمقراطي كان لهما قول واضح أيضًا؛ الحركة الإسـلامية الشـمالية ناقشـت هذه المواد، ناقشـت آلية إصـدار التصوّر، رغـم أني أرفض هذا التوجه، الا أنها ركزت على آليات أو طريقة إصدار هذه الورقة ولم تناقش المـواد المطروحة في التصوّر. لذلك النقاش على مسـتوى لجنة المتابعة كان موجودًا ومعظم مركبات لجنة المتابعة لا تريد حسـب طلبها البحث ووضع هذه المواد قبل اكتمالها على طاولة لجنـة المتابعة، لذلك لا يمكن لحزب معين أو تيار معين أن يفرض نهجه وتفكيره على الجميع.

**صـدرت عـدة وثائـق فـي السنـوات 2006-2007 تناقش رؤيـة وروايـة الفلسطينيين فـي إسرائيـل، ألم تكن هنـاك حاجة لتوحيد هذه الجهود؟ الا يعني ذلك أنه لا يوجد تصور جماعي واحد متفق عليه؟**

بتقديري ان الطلـب الدائم أن نعمل كلنا في خندق واحد ووفق توجـه واحد، وإذا لم يحصل ولم تلتق وجهـات النظر فيعتبر هذ نقصًـا – هذا التوقع ليس صحيحًا دائمًـا. بالعكس اعتبر الاجتهاد والتعددية قوة وزخمًا لحوار عميق في داخل المجتمع العربي، وأن تخـرج وتكون اجتهادات، إذا كانت اجتهادات من مركز «عدالة» في موضوع الدسـتور الديمقراطي في مسـاحة اختصاصه القانوني والدسـتوري، لمـاذا نحرم ونمنـع منهم هذا الاجتهـاد أو إذا كان مجموعة معينة في مركز «مـدى» هناك دور للباحثين والمثقفين، بالعكس لهم دور أسـاسي، وان كان في مركز «مساواة» والاجتهاد في موضـوع الحقوق الجماعية هو أمر جيد ولـه أهميته. لذلك جميـع الاجتهادات من المفـروض أن تأتي إلى طاولة المجتمع وأن يتحـاور كل المجتمـع حولها، بالعكس هذا توجـه إيجابي وزخم وقـوة وأنا احترم كل هـذه الاجتهادات التي تصـبّ جميعها في الهدف الأساسي الذي نريد أن نصل إليه.

**كيـف تقيـم ادوات نضـال الفلسطينييـن فـي إسرائيل؟ هل طرأت عليها تحولات؟**

أنت تحدثت في سؤال سـابق عن أدوات الحوار وأدوات النضال

**المواضيع التي طرحها التصور المستقبلي هي مواضيع جوهرية.. النقاش الداخلي بالغ الأهمية وهو الطريق الوحيد للوصول إلى الصياغة الذي يمكن أن يتعايش الجميع معها.. ويمكن لمس أننا استطعنا أن نرتقى إلى حوار سياسي في مؤسسة اللجنة القطرية والمتابعة أكثر من الفترات السابقة**

للجماهير العربية، وفي تقديري هذه الأوراق تصبّ في أدوات الحـوار وأدوات النضـال. وأسـتطيع أن أعطيك أمثلة كثيرة على اسـتعمال أدوات النضال، واضـح بأننـا نعمل منـذ العـام 1948 في النضال وتطوير أدوات نضالنا على أربعة مسـارات: المسار النضالي الشـعبي وهـو المركزي الأسـاسي، النضال المهني العلمي وهـو مطلوب، والنضـال القضائي، والنضـال السـياسي إن كان في البرلمـان أو خـارج البرلمـان. برأيي الجماهـير العربية تقـوم بالعمل بجميع هـذه المسـارات وتعمل بهذه المسـارات بحكمة وبصدق. فمثلا النضـال البرلماني برأيي هو نضال هام، لكنه قد يكون محبطا أحيانًا، فنوابنا في الكنيسـت يعملون ليل نهار أمام جدار أستطيع أن أسميه جدارًا عنصريًا، متواجد داخل البرلمان، ولكن بقـاء هذا النضـال أفضل ألف مرة مـن ترك هذه الحلبـة، ويبقى السـؤال المطـروح إذا تركنا هذه الحلبـة هل سيتحسـن وضعنا أم يسـوء. تجارب الشـعوب تفيد بأنه لا يمكن ترك أي حلبة نضالية. بالعكس، أعداؤنا يريدون أن تخلو الساحة البرلمانية من تحدي وتصدي أعضاء البرلمان العرب لهم. الأمر الثاني أن المسـاحة التي يحتلهـا الباحث الأكاديمي العربي هي أمر جيد ومطلوب ونتوقع من الباحثين العـرب الاجتهـاد بوضـع البدائـل على السـاحة

السياسية وعلى متخذي القرارات الاختيار البدائل الأفضل لجماهيرنا، والنضال القضائي اليوم مثل الذهاب إلى محكمة العدل العليا مع التأكيد على ضرورة أن لا تتحول المحكمة إلى الملاذ الأخير أمامنا، ولكن من المفروض عدم ترك هذا الباب وإحراج المؤسسة عالميًا في هذا الموضوع، وكذلك التواصل مع المؤسسات العالمية، وفي هذا السياق أستحضر أصرارنا على إجراء تحقيق رسمي، فقد أرادت الحكومة أولا ان تقتلنا وأرادت أن تستمر بابقائنا في دائرة المتهم، ولكننا استطعنا أن نقلب هذه المعادلة، صحيح اننا لم نتمكن من الوصول إلى مبتغانا في هذا الموضوع لكننا بدل أن نبقى في موقع الدفاع انتقلنا إلى موقع الهجوم، هذا أمر طيب وجيد. بعد مسيرة النكبة الأخيرة في صفورية قررت المؤسسة تلقين الجماهير العربية درس من خلال الاعتقالات حتى لا يشاركوا في مثل هذه المسيرات الهامة، ولكننا تابعنا موضوع الاعتقالات بتوثيق المعلومات، بالتحرك في لحظة الهجوم وتوثيق مباشره للاعتداء واستطعنا أن نحرج المؤسسة والشرطة، وأنا ظهرت في عدد من المحاكم عندما كانوا يحاولون تمديد اعتقالات الشباب وفي النهاية ماذا حصل؟ أطلقت الشرطة سراحهم بشكل مباشر وبشكل مخجل، لذلك أساليب نضالنا أتت بالكثير من الثمار ولا أريد أن استمر بتعداد الامثلة وهناك الكثير منها.

**أين وصلنا في موضوع إعادة بناء أو تنظيم لجنة المتابعة؟ يبدو أن لا تقدم حتى الآن ولن يحدث قريبًا.**

أولا من المفروض أن يعرف الجمهور تاريخ ودوافع إقامة لجنة المتابعة. لجنة المتابعة أقيمت كردّة فعل على المؤتمر المحظور أوائل الثمانينات، أرادت الجماهير العربية أن تقيم مؤتمرًا لها، الحكومة رأت بهذا المؤتمر خطرًا وقامت بإلغاء هذا المؤتمر مستخدمة قوانين الطوارئ. وكردّة فعل على إلغاء المؤتمر وعلى ضوئه أقيمت لجنة المتابعة. لجنة المتابعة في تقديري هي الانجاز الأهم على المستوى التمثيلي السياسي للجماهير العربية في إسرائيل، وبرأيي أن هذا النموذج من العمل السياسي قد تحقق بسبب خصوصية وضع الجماهير العربية في إسرائيل، وهذه الخصوصية نابعة من كون هذه الجماهير تعيش داخل دولة تقوم أجهزتها مؤسساته بالتمييز ضدنا بشكل سافر وخطير، في الوقت الذي لا تملك فيه هذه الأقلية أي موارد مادية، ومن هنا كانت الحاجة إلى إقامة اطار وحدوي قيادي يشمل جميع الاتجاهات السياسية لهذا الشعب، ومن خلال قواسم مشتركة تجمع الجميع وعلى أساس الإجماع التوافقي في القرارات السياسية، لذلك هذا الشكل من التمثيل هام لأنه يتلاءم مع التحديات المطروحة أمامنا التي لا تطلب الحسم في أي اتجاه نسير فيه فالمسار واضح وجميع النقاط المركزية اتفق عليها. وأعتقد أن تركيبة اللجنة بشقيها الأساسيين الأحزاب وأعضاء الكنيست من جهة ورؤساء السلطات المحلية من جهة أخرى تضع التوازن الدقيق في عملها الكفاحي بين اليومي والسياسي العام، الأحزاب تمثل النظرة الإستراتيجية السياسية العامة ورؤساء السلطات المحلية يطرحون القضايا الملحة التي تعيشها الجماهير العربية هذه الثنائية جيدة ومثمرة وتثبت نفسها استمرارًا لنفس العمل الحكيم في لجنة المتابعة.

في العام 1996 أقيم مؤتمر أيضًا، مؤتمر مساواة الجماهير العربية، وإحدى توصيات هذا المؤتمر كانت إعادة تنظيم لجنة المتابعة وأقيمت لجنه فرعية مركبة من الأحزاب السياسية، هذه اللجنة باشرت عملها بوتيرة معينة وعندما توليتُ رئاسة لجنة المتابعة كثفتُ من هذه الوتيرة وطالبت إنهاء هذا البحث، ولكن للأسف من خلال القرار تحوّل تنظيم لجنة المتابعة خلال النقاشات على مرّ السنوات إلى قرار اعادة بناء لجنة المتابعة، وواضح لك أن هناك اختلافًا جوهريًا بين الأمرين، البناء شيء والتنظيم شيء آخر، ولكن رغم الفوارق الموجودة وإلحاحي على اللجنة التي أوكلت بهذا الموضوع إنهاء عملها استطاعت الوصول إلى مسودة اتفاق بين كل مركبات لجنة المتابعة وبقي عدد من النقاط الخلافية، والنقطة الخلافية المركزية حول تثبيت مبدأ الانتخابات والانتخابات المباشرة. التي بقيت بين مركبات لجنة المتابعة وكتبت في المسودة التي وقع عليها ممثلو هذه المركبات بصيغتين: اقتراح يثبّت مبدأ الانتخابات، بدون الدخول إلى تفاصيل وآليات إجرائها، واقتراح ثان يرفض تثبيت مبدأ الانتخابات ويرى بهذا النظام نظامًا مؤقتًا يجري بحثه مستقبلا.

**عندما تقول إن الخلاف في نقطة الانتخابات، فكيف يتم الاتفاق على مركبات اللجنة، ويبقى موضوع الانتخابات عالقًا، أليس من المفروض أن تكون المركبات هي نتاج الانتخابات؟**

شوقي: دعني أوضح كلمة الانتخابات، بقي الخلاف المركزي بين مركبات لجنة المتابعة حول فكرة الانتخابات، لم يطرح أي تيار سياسي فكرة الانتخابات المباشرة. بقيت نقطة الاختلاف على مبدأ الانتخابات، هناك مجموعة من مركبات لجنة المتابعة أرادت أن توثق مبدأ الانتخابات في التنظيم الجديد، وهناك مجموعة رفضت تثبيت هذا المبدأ، لذلك بقي الخلاف على مبدأ الانتخابات، لم يحسم موضوع الانتخابات. حُسم الكثير من النقاشات ولكن بقي النقاش الجوهري الأساسي في مبدأ الانتخابات، هناك مجموعة تريد أن تثبت مبدأ الانتخابات المباشرة وهناك مجموعة

ترى اللجنة بشــكلها الحالي هي لجنــة منتخبة، من يجلس حول حول طاولة لجنة المتابعة رؤساء وأعضاء كنيست منتخبون بشكل مبــاشر من الجمهور من خلال احزابهــم. لأنه لا يمكن القول بأن اللجنــة الحاليــة هي لجنة غــير منتخبة. من يريــد أن يصل إلى النضال أو تركيبة أخرى، من المفروض أن يســميها باســم آخر في هــذا الموضوع، لذلــك نتيجة عدم حســم هذا الموضــوع، رأت مركبــات لجنــة المتابعــة بعدم الوصــول إلى إجماع لهــذا المبدأ وبتثبيــت هــذا المبدأ عــلى أرض الواقع، هي نقطــة بحاجة إلى الاستمرار والحوار والنقاش وهذا اتفق عليه.

**هل ثبّت التصور المستقبلي مبدأ الانتخابات؟**

التصور المستقبلي ثبّت بأن تكون اللجنة لجنة منتخبة.

لكــن النقاش حول الموضــوع تمحور حول المطالبــة بالانتخابات وليس تثبيت مبدأ الانتخاب.

المعلومــات التــي كانت تخرج هــي لم تكن دقيقــة. المعلومات الدقيقــة موجــودة في ملفات لجنــة المتابعة وهــي تثبيت مبدأ الانتخابــات، لذلــك ما وضع عــلى طاولتــي في التلخيصات التي وقعت عليهــا جميع الأحزاب الموكلة للجنة المتابعة في نهاية عام 2005 هو قولين: إما اعتبار هذا الدســتور دســتورًا مؤقتًا لفترة 5 ســنوات، ويســتمر الحوار والنقاش حــول النقطــة الخلافية أو الجدليــة للموضــوع، والنقطــة الثانيــة أرادوا أن يتثبتــوا مبدأ الانتخابات في لجنــة المتابعة بفترة انتخابيــة معينة. متى تجرى انتخابــات؟ ولا أي مركب من مركبات لجنة المتابعة تحدثت عن فترة أو تاريخ زمني لإجراء هذه الانتخابات.

**هناك مــن يعتبر أنــك أثرت نقاشــات سياسية أكثــر من أي رئيس آخر منــذ تأسيس اللجنة. لماذا؟**

أولا لأنني خضت أو أدرت لجنة المتابعة بمفهوم سياسي، وأنا فخور بهــذا الشيء لأن الحــوار في داخل مجتمع عــربي، الحوار في داخل لجنة المتابعة، هو كما قلــت لك في البداية إنجاز. النقاش والحوار هو نهــج لجنة المتابعة وهو نهج ســياسي اجتماعي. أنا فخور بأن هذا النقاش أصبح نقاشًــا سياســيًا وهذا أمر جيد وطيب، تحدثت على هذا مســتوى الخروج من أزمــة معيّنة وعصف ذهني داخلي ســياسي بحثي عميق. لذلك من المفروض، مناقشــة الســياسي بين الأحــزاب المختلفة، حاولنا الوصول إلى قواســم مشــتركة، العملية الجدلية بين الأحزاب السياسية وبين رؤساء السلطات المحلية وهذا أمر طيّب وجيّد. إيصال قول الباحث العربي من خلال حوار مستمر

**منذ اللقاء الأول للطاولة المستديرة تواجد الجميع وكذلك في اللجنة التوجيهية تواجدت كل مركبات لجنة المتابعة بما في ذلك ممثلي الحركة الإسلامية الشمالية، ولكن هم اختاروا الانسحاب وهذا حقهم، ولم أدرس معهم لماذا قرروا بعد ذلك البقاء خارج الحوار وعدم المشاركة فيه**

وإيصــال إنتاجه للجنة المتابعــة، وهذا الصوت كان غائبًــا في المــاضي، هو مــا قمت به لذلــك قمت في عصف ذهنــي بين مركّبات الجماهــير العربية بكل المستويات وهذا ما توقعته وهذا ما أردته.

وإذا أردت العــودة إلى التصــور المســتقبلي فهناك ثــلاث فرضيات أو ثلاثة ثوابــت وجهتني للمبادرة لهذا الموضوع: في داخل إسرائيل هناك حقيقتان أو وضعــان متناقضــان بين العرب واليهــود ونريد أن نواجه هذا الوضع بالطرق القانونية والديمقراطية؛ والفرضية الثانية هي أننا ننتمي في الدائرة الأوســع للأمــة العربيــة وفي الدائــرة الأصغــر للشــعب الفلســطيني، ونحمل أيضًا جواز الســفر الإسرائيلي وهو غير قابل للمفاوضات ومن المفروض أن نقولها وأن نقولها بوضــوح للجمهور؛ والفرضية الثالثة أن حالة أو فترة التشخيص قد انتهت. هذه الفرضيات هي التــي وجّهتنــي في التصوّر المســتقبلي وأيضًا وجهــوني في إدارة لجنة المتابعة في الســنوات التي مضت ولذلك اذا أحييت النقاش السياسي فهذا هو المطلوب كرئيس لجنة المتابعة.

**هــل تعتقــد أن مؤسســات المجتمع المدني أو الجمعيات الأهلية داخل المجتمــع العربي قامــت بتغيير أو**

**تمكين سياسي اجتماعي ما، خاصة في إزاء القول بتراجع هذا الدور وبانقطاع هذه المؤسسات عن الجمهور أو تعدّيها على دور الأحزاب؟**

في رأيي للعمل الأهلي دور مهم جدًا ولا يمكن أن نقلل من الدور الكبير الذي يقوم به. ولكن دعني أضع بعض الملاحظات على هذا الموضوع. في المجتمع الحديث ظهرت هذه الجمعيات سواء أكان في مجتمعنا أو في مجتمعات أخرى، وأتوقع ألا تحمل هذه الجمعيات أو هذه اللجان أو هذه الاجسام أجندة حزبية، أي ألا تكون أداة بيد هذا الحزب أو ذاك. وإذا عملت الجمعيات من أجل الأهداف التي ذكرتها سابقًا فهذا أمر جيد. أما إذا كانت الجمعيات مجرد أداة حزبية فهذا الأمر سلبي لأن الهدف هو مصلحة الحزب وليس مصلحة الأهداف المقررة. في تقديري نحن كلجنة قطرية ولجنة متابعة بحاجة إلى العمل الأهلي، السياسيون بحاجه إلى العمل الاهلي، السياسيون في داخل البرلمان يستفيدون من البحوثات التي يقوم بها المجتمع الأهلي والجمعيات المختلفة ويستعرضونها، مجتمعنا بحاجه للعمل الأهلي، أولا كمكان للعمل نتيجة الوضع الإقتصادي وأماكن العمل المغلقة أمام الشاب العربي في الاقتصاد الإسرائيلي. في تقديري أيضًا هذه الجمعيات وهذه الأجسام جعلت من عملنا عملا علميًا ومهنيًا أكثر، ساعدتنا على الانكشاف، وساعدتنا على الإيصال والتوصيل والوصول إلى المعلومات بطرق متطورة جدًا في العالم علميًا او حقليًا وهذا أمر جيد. وانعكس هذا على أدائنا كمجتمع ولذلك كل ما ذكرته أثبت بأننا بحاجه ماسة على المستوى القانوني والبحثي والممارساتي للعمل الأهلي. تبقى السؤال والقضية المركزية قضية التمويل، من حيث المبدأ هناك الكثير من مصادر التمويل، والشباب يجتهدون للوصول إلى صناديق أو إلى ممولين، ولكن هناك معضلة يجب أن نراها ونضعها، المعضلة من حيث المبدأ واضح أنه من المفروض ألا يؤثر الدعم على نشاط الجمعية واتجاهاتها، والممّول له أجندة ربما سياسية أو اقتصادية وربما ثقافية وبطبيعة الحال الممّول هنا مثلا يساري لا يريد أن يمول نشاط يميني والعكس بالعكس. ومن جهة أخرى يقال بأنه اشتراك الممّول في حيثيات معينة، وهذا متوقع طبعا. ولكن على أرض الواقع من بدّل أجندته من أجل التمويل اندثر، يعني هذه اشكالات يجب أن ندرسها بشكل عميق ولكن بالمحصلة يبدو أن الجمعيات التي تقدّم الخدمات للجمهور تدوم ويتوطد دورها. ومن يريد أن يخدم أجندة غريبة عن مصلحة الجمهور يندثر ويتلاشى حتى لو انهالت عليه الأموال، وانت كباحث تستطيع ان ترى ذلك في الحقل، الجمعيات التي أرادت ان تبيع أجندة غربية وتعمل حسب إيقاع الممّول في النهايه انكشف على حقيقتها.. ولذلك أنا أراهن على رأي الجمهور وأراهن على رأي الشباب وأراهن على الصوت الذي صاغته هذه الجماهير وهذه القيادات السياسية والفكرية على مدار 60 عامًا حتى وصلنا إلى ما وصلنا إليه وأوصلنا هذا الشباب. وكلي ثقة فيها بأن تخرج الى الحقل وتعمل وتتحرك وفي النهاية ستصبّ تحركاتها بشكل إجمالي لمصلحة شعبنا وتصب في الأهداف المركزية التي ذكرتها لك في بداية حديثنا.

**ما هي الرؤية التي تراها للعلاقة بين الفلسطينيين في إسرائيل والحركة الوطنية الفلسطينية؟ هل هناك مأزق، مثلا في موضوع «ضمّ المثلث» للدولة الفلسطينية؟**

كما قلت لك وحسب الفرضية الثانية فنحن في الدائرة الأولى عرب، وفي الدائرة الثانية نحن فلسطينيون نحمل جواز سفر إسرائيليًا. لقد اتخذنا قرارًا بعد النكبة عام 48 ولا نريد أن نغيّر هذا القرار، نحن ندفع ثمنًا غاليًا لقبولنا بالناتج التاريخي لطلبنا بإقامة دولة فلسطينية وبقائنا على أرضنا ووطننا في داخل حدود الدولة الإسرائيلية. وهذا هو الثمن الذي ندفعه كي يتحرّر الجزء الثاني والثالث من شعبنا في دولة مستقلة وخروجه من حالة الشتات. لذلك هذه الرؤية وهذه النتيجة وهذا القرار هو القرار الصحيح والصائب وهذا هو الحل السياسي المطروح.

أيضا المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية وكذلك المبادرة العربية كان مبنية على حدود عام 1967، والناتج بأننا سنبقى في كل حل مواطنين في دولة إسرائيل. لذلك بشكل واضح فأن مواطنتا ليست مواطنة مشروطة، بل هي مواطنة نابعة من حقنا على أرضنا وامتدادنا التاريخي فيها. وبتقديري من الخطأ أن نعيد القرار الذي قرره أجدادنا في هذا الموضوع خلال السنوات الطويلة. لذلك المشكلة ليست بضم المثلث أو إزاحة الحدود، فإلى الآن لا يمانع المجتمع اليهودي الإسرائيلي في أغلبيته إقامة دولة فلسطينية في حدود العام 1967. الأمر الثاني المصطلحات أو ما يتحدث عنه المجتمع ومن يطرح هذه الطروحات في داخل المجتمع الاسرائيلي هو المحاولة أن يقارننا بعملية الإستيطان التي أقيمت في الأراضي الفلسطينية ووجود المستوطنين. المستوطنون استطونوا هناك ضد القانون لهدف استراتيجي هو توسيع رقعة إسرائيل وليس تقليص رقعة إسرائيل، ولذلك نحن لسنا مستودعًا لحل قضية المستوطنين المفروض ان يُقتلعوا بغض النظر ما المقابل، المفروض أن يقتلعوا ويرجعوا إلى حدود دولة إسرائيل، وتقوم دولة فلسطين كاملة متكاملة وليست مقطعة الى كنتونات كما يطالب بعض السياسيين الإسرائيليين.

**(أجريت المقابلة في أيلول 2008)**

# دراسات

### امتحان البسيخومتري ومتناولية التعليم العالي لدى الطلاب العرب في إسرائيل

# أداة تصنيف أم إقصاء؟

**مهند مصطفى**
**باحث في مركز دراسات**
(خلاصة الورقة البحثية التي قدمت إلى لجنة متابعة قضايا التعليم العربي و«دراسات»- المركز العربي للحقوق والسياسات)

**مقدمة**

يعتبر امتحان البسيخومتري جهاز تصنيف يقوم «بغربلة» الطلاب العرب بالأساس، وهو جزء من نظام تصنيفي كبير موجه ضد العرب في إسرائيل. عالجت أبحاث وأدبيات عديدة مسألة امتحانات التصنيف لمؤسسات التعليم العالي في الدول الغربية؛ ففي أبحاث أجريت حول الأقليات في الولايات المتحدة تبيّن أنهم يحصلون علامات أقل في امتحانات التصنيف مقارنة مع باقي المجموعات في الدولة (McDowell, 1992). وقد وجدت الأبحاث أن هناك عوامل عديدة لهذا الفارق بين المجموعات المختلفة في المجتمع، منها الخلفية الاجتماعية-الاقتصادية المتدنية لأبناء الأقليات، العامل الثقافي أي أن الامتحان يستجيب للمجموعة المهيمنة في الدولة (Ibid)، ويلعب هذا العامل دورا هاما في بناء امتحانات التصنيف، كما تلعب الأساليب التدريسية قبل المرحلة الجامعية دورًا في التأثير على التحصيل في امتحانات التصنيف وقدرتها على تنمية القدرة على القراءة والتحليل والاستنتاج (Bok and Bowen, 1998). في بحثه يكشف «استين» أن امتحانات التصنيف والتنبؤ لها قدرة سيئة ومحدودة على التنبؤ بالنجاح الجامعي لدى الطلاب من المجموعات المهمَّشة مقارنة مع قدرة علامات الثانوية والتوجيهي (Astin, 1982)، لهذا السبب تشكذل امتحانات التصنيف عائقًا أمام أبناء المجموعات المهمَّشة وتتناقض مع مبدأ تكافؤ الفرص في المجتمع (McDowell, 1992).

يمكن الإشارة إلى عدة وسائل لتصنيف الطلاب والتنبؤ بالنجاح في التعليم الجامعي، ويمكن الإشارة من خلال التجارب العالمية إلى عدة أساليب تصنيف، ويمكن تحديد نوعين من التصنيف - الأول: التصنيف الذي يتم قبل الدخول إلى مؤسسات التعليم العالي، أما الثاني فهو الذي يتم بعد الدخول إلى التعليم الأكاديمي أي خلال السنة الدراسية الاولى (بيلر، 1994، 1994أ، فولنسكي، 2005).

يُقسّم النوع الأول من التصنيف عدة أقسام، النوع الذي يعتمد على علامات التعليم الثانوي أي التوجيهي فقط، وهو أسلوب التصنيف المنتشر في دول العالم حتى المتطورة منها، ويعتمد هذا النوع على علامات التوجيهي من خلال ثلاث طرق، معدل علامات التوجيهي فقط، تدريج الطالب في الصف في السنة التعليمية الأخيرة وإجراء امتحانات تحصيلية في مواضيع محددة، وهي تشبه طريقة «المتسراف» أو الدمج التي اتبعت في إسرائيل عام 2003. أما النوع الثاني من أدوات التصنيف قبل التعليم الجامعي فيعتمد على القرعة بين الطلاب أصحاب أعلى درجات التحصيل، يتم استعمال هذه الطريقة في هولندا واتبعت في ألمانيا حتى سنوات الثمانينات، وتم إلغاؤها لغياب مصداقيتها. هنالك طرق مثل المقابلة، أو الصفات والدافعية عند الطلاب. في دول معينة (مثل إسرائيل والولايات المتحدة) يتم الدمج بين شهادة التوجيهي وامتحان تصنيف بسيخومتري.

أما النمط الثاني من التصنيف فهو النمط الذي يعتمد على تصنيف الطلاب خلال التعليم الجامعي، وخصوصًا خلال السنة الجامعية الأولى. يتم اعتماد هذا النمط من التصنيف في بعض الدول الأوروبية مثل فرنسا وبلجيكا، حسب هذه الطريقة فان

عملية التصنيف تتم خلال السنة الأولى من التعليم حيث يتم قبول الطلاب الذين حصلوا على أعلى الدرجات وإقصاء الطلاب الذين يفشلون في التعليم الجامعي. تكمن أفضلية هذه الطريقة في أنها تعتمد التصنيف على أساس النجاح في مساقات التعليم الجامعية التي تعكس مدى نجاح الطلاب في التعليم الجامعي وتضمن مبدأ تكافؤ الفرص للجميع، فهي طريقة تصنيف ذات مصداقية عالية مقارنة مع باقي الأنماط. إلا أن السلبية الكامنة في هذه الطريقة في كونها تستنزف سنوات تعليمية وموارد مادية من الطلاب الذين قد يتم رفض وإقصاء جزء منهم فيكون عليهم إعادة الكَرّة. كما تحتاج هذه الطريقة إلى بنية تحتية مؤسساتية ومالية تستطيع استيعاب الأعداد الهائلة من الطلاب في السنة التعليمية الأولى.

### امتحان البسيخومتري: مدخل

حتى أواخر الستينات شكلت شهادة البجروت المقياس الوحيد للقبول للتعليم في الجامعات، حيث تم تصنيف الطلاب على الكليات المختلفة بناء معدل العلامات في شهادة البجروت. كليات معينة مثل علم النفس والعمل الاجتماعي طلبت بالإضافة إلى شهادة البجروت أن يقدم الطالب امتحان بسيخومتري (فايزر، 1996).

في السبعينات دخل امتحان البسيخومتري بقوة كامتحان تصنيفي في الجامعات في كل الكليات والمدارس الأكاديمية. وأُقيمت في تلك الفترة وحدات تصنيفية مستقلة في غالبية الجامعات. حيث قامت كل جامعة بشكل منفرد بتصنيف الطلاب حسب امتحان بسيخومتري خاص بها. مما اضطر طلاب تسجّلوا لأكثر من مؤسسة تعليمية من القيام بعدة امتحانات دخول، ولكن عندما أقيم المركز القطري للامتحانات والتقييم في بداية سنوات الثمانينات والذي أقامته كل الجامعات بمشاركة معهد الهندسة التطبيقية في حيفا (التخنيون) كجسم مشترك، ومنذ ذلك الحين يجرى امتحان البسيخومتري بشكل موحد ويتم القبول من خلال معدل مشترك بين علامات البجروت والبسيخومتري. كانت هناك عدة عوامل حدّدت ضرورة التصنيف للدخول لمؤسسات التعليم العالي، وكان أحدها الفجوة بين عدد المتسّجلين وبين قدرة هذه المؤسسات على استيعابهم، والحاجة (الكيف والنجاعة) حتى عندما يدور الحديث عن عدد متسجّلين يوازي عدد مقاعد الدراسة. ينطلق الامتحان من الادعاء انه بسبب الزيادة الكبيرة في عدد المتسجّلين للجامعات فان هنالك حاجة لأداة تصنيف للطلاب يتم من خلالها اختيار الطلاب الذين لديهم أكبر احتمالات نجاح في التعليم الأكاديمي.

كما دفعت الجامعات أسبابٌ أخرى لاعتماد البسيخومتري كأداة تصنيف ملزمة، ويمكن الإشارة الى ثلاثة أسباب كهذه - الأول: أن الجامعات رأت حاجة إلى تبني أداة تصنيف ثانية إلى جانب علامات البجروت بسبب الإشكاليات والنقص فيها؛ الثاني: نظرة الشك الآخذة بالازدياد في علامات البجروت والتي تعتمد بنسبة 50% على علامات داخلية (العلامة الواقية)، وكونه امتحانًا غير مستقرّ بل متغيّر من حيث المبنى والمضمون؛ أما السبب الثالث فيعود إلى الرغبة في إعطاء فرصة ثانية للطلاب الذين لم يتمكنوا من الحصول على علامات عالية أو جيدة في البجروت للدخول للجامعات (بن شاحر، 2000).

في صيغته الأولى من العام 1984، اشتمل امتحان البسيخومتري على خمسة أقسام: المعلومات العامة، الأشكال، الفهم الكلامي، الرياضيات، واللغة الانجليزية. ومنذ تشرين الثاني 1990 بدأ يقسم امتحان البسيخومتري الى ثلاثة أقسام: التفكير الكلامي الذي يشكل 40% من العلامة الكلية، التفكير الكمي (40% أيضًا)، واللغة الانجليزية (20%). في بحثه حول امتحان البسيخومتري يعدد يوآف كوهن مميزات كل قسم وقسم، ففي التفكير الكلامي «يتم فحص التمكن من اللغة، فهم المعاني المختلفة للكلمات، والقدرة على حل إشكاليات تم صياغتها بلغة طبيعية والقدرة على فهم نصوص فكرية واستعمال طرق تفكير منطقية»، وفي مجال التفكير الكمي، فانه يتم فحص المعرفة الرياضية الأساسية التي تمكّن من حل مسائل رياضية، ويعتمد الحل في التفكير الكمي على فهم قواعد حسابية وليس حسابات فنية معقدة، وفي قسم اللغة الانجليزية يتم فحص القدرة على فهم جمل ونصوص كاملة في اللغة الانجليزية. التشديد في هذا القسم، كما يقول كوهن، ليس فحص الثروة اللغوية للممتحَنين أو فحص معرفتهم النحوية بشكل مفصّل، وإنما فحص قدرتهم على فهم النصوص والمفردات (كوهن، 2000، 84، وأيضًا أنظر: بيلر 1994، نافو وآخرون، 2004).

في العام 1990 قرّر رئيس لجنة التعليم البرلمانية وقتئذ عضو الكنيست ميخائيل بار زوهر، إقامة لجنة لفحص مصداقية الامتحان برئاسة دافيد ليبائي، ألا أن اللجنة لم تُشكّل وذهبت الفكرة أدراج الرياح. وعلى الرغم من استمرار الجدل الجماهيري والسياسي حول الموضوع، إلا انه لم يغير من الواقع شيئًا فيما يتعلق بالامتحان، بما في ذلك مشروع القانون الذي تقدم به عضوا الكنيست يوسي سريد وايلان غلؤون في العام 2000، وهو الواقع الذي ستناوله في مبحث خاص في هذا البحث لاحقا.

### المتحَنون العرب: الوضع القائم

يزداد عدد الطلاب العرب المتقدمين للامتحان من سنة لأخرى، في العام 1991 تقدم حوالي 4000 طالب عربي للامتحان، وارتفع العدد ليصل إلى حوالي 7700 في منتصف التسعينات، واستمر بالزيادة ليصل في العام 2000 إلى حوالي 11300 طالبا، ووصل في

العام 2004 إلى حوالي 14300، وفي العام 2005 وصل عددهم إلى حوالي 18700، ووصل في العام 2006 إلى حوالي 20400.

يـزداد عدد المتقدمين العرب ليس على الصعيد الكمي فحسـب، بل أن نسـبة المتقدمين لامتحـان البسـيخومتري باللغة العربية تـزداد من مجمـل الطلاب الذين يتقدمـون في كل اللغات. فقد وصل عدد المتقدمين باللغة العربية لامتحان البسيخومتري في عام 1991 إلى 8,2%، وارتفعت نسبتهم من مجمل المتقدمين في العام 1995 إلى 13%، واسـتمرت في الارتفـاع لتصل في العام 2000 الى 17%، ووصلـت في العـام 2004 إلى 20,4%، وفي العام 2005 الى 24,2% وفي العام 2006 الى 24,4%.

وتشـير المعطيات أيضًا إلى وجود ارتفاع في عدد النساء العربيات المتقدمـات لامتحان البسـيخومتري، فقد ارتفعت نسـبتهن من 41% في أوائل التسـعينات إلى حوالي 60% في العام 2006، الأمر الذي يعني أن أكثر من نصف المتقدمين لامتحان البسـيخومتري باللغة العربية هنّ نسـاء، ينعكس هذا الأمر أيضًا ويسفر ازدياد عدد النسـاء العربيات في مؤسسـات التعليم العالي عموما، وفي الجامعات خصوصا، حيث ارتفعت نسبة الطالبات العربيات من مجمل الطلاب العرب من 40% في منتصف التسعينات إلى حوالي 55% في العام 2005 (مصطفى، 2006).

**جدول (1): عدد الطلاب العرب المتقدمين للامتحان البسيخومتري باللغة العربيـة ونسبة الإناث المئوية منهم**

| نسبة الإناث | عدد الطلاب العرب | |
|---|---|---|
| 41,8 | 3932 | 1991 |
| 43,5 | 7794 | 1995 |
| 47.3 | 11391 | 2000 |
| 50,9 | 14387 | 2004 |
| 59,7 | 18798 | 2005 |
| 59,2 | 20406 | 2006 |

المصدر: المركز القطري للامتحانات والتقييم، معطيات إحصائية متفرقة.

على الرغم من ازدياد نسبة الإناث من مجمل المتقدمين لامتحان البسـيخومتري باللغة العربيـة، فإن المعطيات حـول الممتحنين العـرب تشـير إلى أن معدل العلامات التي يحصـل عليها الذكور أعلى مـن معدل العلامات التي تحصل عليها الإناث، فلقد تراوح معـدل العلامـات بـين الذكـور بـين الأعـوام 1991-2000 بين 442-455، بينما تـراوح معدل العلامات في صفوف الإناث خلال نفس الفترة بين 416-427. على الرغم من اختلاف المعدلات التي يحصـل عليهـا الذكور والإنـاث إلا أن فرق معـدل العلامات في القسمين الكمي والكلامي ضئيل جدًا، بينما يزداد الفرق في اللغة الانجليزية لصالح الذكور بشكل أكبر عن باقي الأقسام.

وللتعمـق أكـثر في المميـزات الديمغرافية للمتقدمـين لامتحان البسـيخومتري باللغة العربية، فتشير الإحصائيات إلى أن شريحة الجيـل 18-20 هم الذين حصلوا على أعلى معدل في الامتحانات، من بين باقـي الفئات العمرية. بينما تعتبر الفئة العمرية 22-25 من المتقدمين باللغة العبرية هي الحاصلة على أعلى المعدلات، أي أولئـك الذين انهوا الخدمة العسـكرية، أما الفئـة العمرية من المتقدمـين باللغة العربية الذين يحصلون عـلى اقل معدل فهم أبناء الفئة العمرية التي تتجاوز جيل الثلاثين.

**البسيخومتري ومتناولية التعليم العالي**

شـهدت السنوات الأخيرة، تحسنًا كميًا في قبول الطلاب العرب في الجامعـات الإسرائيلية، ولكـن رغم ذلك، لا يـزال المعدل العام للطلاب الفلسطينيين الذين يتم رفضهم مرتفعًا، ويصل إلى نصف الطلاب الذين تسجّلوا للجامعات، حيث أن رُفضت 50% الطلبات طلباتهم في العام 2004. ويبيّن الجدول رقم (19) أن هناك ارتفاعًا في نسـبة الطلاب الذين يتم رفضهـم في الجامعات منذ منتصف التسـعينيات وذلك بعـد الارتفاع الذي طرأ عـلى شروط القبول للجامعات في نهاية الثمانينيات.

في السنة الدراسية 2003/2002، شكل الطلاب العرب 29,8% من مجمل الذين تـم رفض طلباتهم للالتحـاق بالجامعات، رغم أن نسـبة العرب المتسـجلين للجامعات بلغت في نفس العام كانت 15,1%. فيما يشـكّل اليهود 81% من المتسـجّلين لكن 64,6% فقط من مجمل الطلبات التي تم رفضها (دائرة الإحصاء المركزية، 2004). الأمـر الـذي يوضح أن نسـبة قبول الطالـب اليهودي للجامعـة، هـي أكـبر بكثير من نسـبة قبـول الطالـب العربي الفلسـطيني، ويعود ذلك بالأسـاس إلى امتحان البسـيخومتري. وينعكس هذا على نسـبة وعـدد الطلاب الجامعيـين العرب في الجامعات، والتي وصلت إلى 9% فقط من مجمل الطلاب العرب في العام 2004.

يعتبر امتحان البسـيخومتري العائق الأكبر والأصعب، الذي يشكل عقبة أمـام الطالب العربي في قبوله للمواضيع التعليمية الجامعية التي يرغب في دراسـتها، مع العلـم أن الفجوة بين معدل الطلاب العرب واليهود هي 125 علامة (معدل الطلاب اليهود 550 والعرب 425) (فرحات، 2005). وحسب معطيات المركز القطري للامتحان والتقييم، فإن حوالي 73% من الطلاب تقدموا لامتحان البسيخومتري باللغـة العبريـة، وحوالي 15% باللغـة العربيـة، والباقون بلغات أخرى، وكان معدل الذين تقدمـوا بالعبرية أعلى بـ123 نقطة من الذين تقدموا بالعربية (554 لليهود و431 للعرب)، وهذا يعني أن للطـلاب اليهـود فرصة أفضل لدخـول الجامعات مـن تلك التي

للطلاب العرب في جميع الكليات (الحاج، 2006).

**جدول (8): الفرق بين الممتحنين العرب واليهود**

| الفرق | امتحنوا باللغة العبرية | امتحنوا باللغة العربية | السنة |
|---|---|---|---|
| 116 | 554 | 438 | 1991 |
| 115 | 552 | 437 | 1992 |
| 118 | 556 | 438 | 1993 |
| 115 | 557 | 442 | 1994 |
| 119 | 555 | 436 | 1995 |
| 121 | 556 | 435 | 1996 |
| 126 | 556 | 430 | 1997 |
| 123 | 554 | 431 | 1998 |
| 125 | 560 | 435 | 1999 |
| 126 | 560 | 434 | 2000 |
| 105 | 567 | 462 | 2004 |
| 104 | 563 | 459 | 2005 |
| 104 | 564 | 460 | 2006 |
| 107 | 565 | 458 | 2007 |

المصدر: المركز القطري للامتحانات والتقييم، معطيات إحصائية متفرقة.

**جدول (9): معدلات الممتحنين باللغة العربية في الأقسام المختلفة**

| اللغة الانجليزية | التفكير الكمي | التفكير الكلامي | السنة |
|---|---|---|---|
| 87 | 99 | 90 | 2004 |
| 85 | 97 | 92 | 2005 |
| 85 | 98 | 92 | 2006 |

المصدر: المركز القطري للامتحانات والتقييم، معطيات إحصائية متفرقة، تصميم الباحث.

الاختلاف بين المتقدمين باللغة العربية وبين المتقدمين باللغة العبرية يتضح أكثر في أقسام الامتحان المختلفة أيضًا، ويتضح أن الفرق بين المجموعتين ثابت تقريبًا، كما أن المتقدمين باللغة العربية يحصلون على أفضل العلامات في التفكير الكمي، وأقلها العلامات في اللغة الانجليزية. وهذا يدل على الضعف الواضح في الجزء الانجليزي والتفكير الكلامي (رغم التحسّن الطفيف الذي حصل على علامات التفكير الكلامي في السنوات الأخيرة)، أي أن المتقدمين العرب يعانون ضعفًا في لغة الأم واللغة الانجليزية، وهذا يعكس نتائج امتحانات التقييم في جهاز التعليم العربي (الميتساف).

على ضوء تراجع انخراط الطلاب العرب في الجامعات، عيّنت لجنة التخطيط والموازنة التابعة لمجلس التعليم العالي عام 2000 لجنةً خاصة لفحص متناولية التعليم العالي لدى الجماهير العربية، وقد رأس اللجنة البروفيسور ماجد الحاج، عضو مجلس التعليم العالي آنذاك، وجاء تشكيل اللجنة بعد تداول المجلس في تموز عام 1999 للورقة التي قدمها الحاج حول أوضاع التعليم العالي الفلسطيني (الحاج، 1999)، وكان هدف اللجنة توسيع متناولية التعليم العالي لدى الفلسطينيين في إسرائيل، وقد قدمت اللجنة توصياتها والتي أقرت مبدئيًا في كانون الثاني عام 2002.

وقد قدمت اللجنة عدة توصيات، منها:

رفع نسبة الطلاب الفلسطينيين في المرحلة التحضيرية قبل الأكاديمية، والتي وصلت إلى 3% فقط من مجمل الطلاب؛

ودمج الطلاب العرب في الأقسام التحضيرية التابعة للمؤسسات الجامعية؛ وإقامة مراكز توجيه ومعلومات حول التعليم العالي داخل القرى والمدن العربية بهدف رفع مستوى الوعي لأهمية التعليم العالي وتزويد الطلاب بالمعلومات الضرورية حول الانخراط في التعليم العالي؛ ودمج الطلاب العرب في البرامج الداعمة سواء الاجتماعية أو الاقتصادية الموجودة في الجامعات والممنوحة لقطاعات معينة من الطلاب؛ ورفع نسبة العاملين العرب في الطواقم التعليمية والإدارية في الجامعات (تقرير لجنة التخطيط والموازنة، 2005).

## خلاصة ونقاش

يُعتبر امتحان البسيخومتري احد العوائق البنيوية الأساسية التي تقف أمام الطالب العربي الفلسطيني في الانخراط وفي متناولية التعليم العالي، حيث يقوم بتصنيف المجموعة الطلابية التي استطاعت أن تستوفي شروط التسجيل للجامعات بعد حصولها على إجازة المرحلة الثانوية، حيث يتم رفض طلبات نصف الطلاب العرب الذين تسجلوا للجامعات، ويعود ذلك بالأساس إلى امتحان الدخول البسيخومتري، إذ يعتبر هذا الامتحان في أسلوبه ومضمونه عائقًا أمام انخراط الطالب العربي في التعليم العالي، وتشير المعطيات إلى وجود فجوة بين تحصيل ومعدلات الطالب العربي والطالب اليهودي تصل إلى معدل 120 نقطة لصالح الأخير. يستجيب امتحان الدخول للجامعات لأسلوب التعليم الذي يميز المدارس اليهودية والذي يغيب عن المدارس العربية، ففي المدارس اليهودية، يتم التركيز على الطريقة الإبداعية، والتفكير، وأساليب التحليل. أما في المدارس العربية، فتقتصر العملية التعليمية على تلقين المادة، وحشوها في عقول الطلاب، لاستخراجها وقت الامتحان، دون أي مجهود فكري على الطالب أن يبذله في عملية تحليل للمعطيات أو التفكير فيها، كما أن افتقار المدارس العربية للنشاطات الإبداعية، والفعاليات اللامنهجية المتقدمة التي تحتاج إلى بنية تحتية تعليمية مناسبة، يقلل من سبل تطوير التفكير

الإبداعي عند الطلاب العرب في المراحل الابتدائية، حيث يصطدم الطلاب العرب بامتحان البسيخومتري الذي يعتمد على التفكير العميق، والتحليل السريع، والمنطق السليم، فتظهر حالات كثيرة يكون فيها الطالب العربي متفوقًا في دراسته الثانوية، وحاصلا على علامات متميزة في التوجيهي، لكنه يحصل على علامات متدنية في البسيخومتري، فتتقلص خيارات المواضيع المطروحة أمامه للدراسة في الجامعة.

يتضح أن النقاش حول امتحان البسيخومتري لن ينتهي ما دامت مؤسسات التعليم العالي تنتهج أداة التصنيف المزدوجة التي تعتمد أيضًا على البسيخومتري، وعلى ما يبدو أيضا فسيبقى الامتحان العمود الفقري في تصنيف الطلاب على المدى البعيد أيضًا، ما دامت كل مراكز القوى تدعم هذه الأداة، والى الآن تقف هذه المراكز موقف المساند والداعم للامتحان: لجنة رؤساء الجامعات التي تملك الحق في اختيار الأداة التي ترتئيها في تصنيف الطلاب كما نص على ذلك قرار المحكم العليا في 2004؛ ومجلس التعليم العالي ولجنة التخطيط والموازنة التي تتحكم بميزانيات التعليم العالي؛ المركز القطري للتقييم والامتحانات الذي يحتكر كل مسألة التقييم والتصنيف ويملك القوة المعرفية وفي بعض الأحيان يحتكرها في هذا المجال؛ ووزارة التربية والتعليم.

يؤسس الامتحان بشكل واضح لثلاثة أنماط من الاختلاف والتمييز بين المتقدمين للامتحان:

الاختلاف على أساس قومي-ثقافي، حيث تؤكد نتائج الامتحان على بقاء واستمرارية الفجوة الثابتة بين المتقدمين للامتحان باللغة العربية وبين المتقدمين باللغة العبرية.

الاختلاف على أساس طبقي، حيث يحصل المتقدمون ذوو الخلفية الاجتماعية-الاقتصادية المرتفعة على نتائج أفضل في الامتحان من المتقدمين ذوي الخلفية الاجتماعية-الاقتصادية المتدنية. وتشير المعطيات التي تفحص العلاقة بين الخلفية الاجتماعية-الاقتصادية للمتقدمين وبين علامة الامتحان إلى أن الفجوة بين تضاعفت مرتين خلال الفترة الممتدة بين 1991-2000 بين العلامات التي حصل عليها القادمين من خلفية اجتماعية-اقتصادية مرتفعة وتلك التي حصل عليها من جاؤوا من خلفية اجتماعية-اقتصادية متدنية. حيث ارتفعت الفجوة من 59 نقطة في العام 1991 إلى 121 نقطة في العام 2000.

الاختلاف على أساس جندري، حيث يحصل الرجال على علامات أعلى من النساء، وهو اختلاف يمكن ملاحظته في صفوف المتقدمين العرب أيضًا. وإذا كان المتقدمون العرب ينتمون إلى هذه الاختلافات دفعة واحدة فان الامتحان يميّز ضد الطلاب العرب في المستويات الثلاثة مجتمعة وليس على حدة، مما يعمق من البعد الإقصائي لهذه الأداة.

يحمل امتحانات البسيخومتري الكثير من الإشكاليات التي عرضتها الأبحاث، واستعرضنا قسمًا منها في هذا البحث، إلا أن الإشكالية الأساسية في الامتحان ليست ما نستطيع أن نعلمه ونفحصه، وإنما ما لا نستطيع أن نفحصه، والذي يبقى في مجال الضبابية المنهجية والمعرفية، ولان الجهاز ما زال يتبنى امتحان الدخول كشرط ملزم للتعليم الأكاديمي فإنه من الصعوبة المعرفية والمنهجية أن نكتشف ما لا نستطيع فحصه بالأدوات البحثية.

أحد الأمثلة على ذلك، في بحث أجري حول مصداقية امتحان البسيخومتري (برونر، الوف واورن، 1996)، لدى الطلاب العرب مقارنة مع الطلاب اليهود، كانوا قد انهوا السنة الدراسية الأولى في كل الكليات في عام 1994/1993، قام الباحثون بفحص علامات البجروت للطلاب وعلامات البسيخومتري، وقد اختير في البحث 99 صفًا فيه طلاب عرب ويهود، درس فيها حوالي عشرة آلاف طالب تقدموا لامتحان البسيخومتري باللغة العبرية، وحوالي 1600 طالب تقدموا باللغة العربية، وقد تبين من البحث أن هناك انحرافًا في 47 صفًا من بين الـ99 المختارة، وكان الانحراف في هذه الحالة لصالح المجموعة العربية، أي أنه في 47 حالة من أصل 99 تبين أن اختيار الطلاب حسب امتحان البسيخومتري وامتحان البجروت سيعني نجاحهم في التعليم. إلى هنا إحدى نتائج البحث، ولكن يبقى التساؤل أي من العلامات هي التي استطاعت أن تتنبأ بنجاح الطلاب، البجروت، أم البسيخومتري، أم كلاهما معًا؟

في هذا الإطار فان الادعاء حول المصداقية المطلقة لامتحان البسيخومتري مع دمج علامات البجروت بقدرته على تنبؤ النجاح في التعليم الجامعي مقيّد باعتبارات ما ذكرناه سابقا. فالامتحان ربما يستطيع تنبؤ نجاح من قُبلوا للتعليم الجامعي (رغم أن هذا الادعاء أيضًا خاضع لنقاش بحثي ومنهجي) إلا انه لا يعلمنا عن إمكانية نجاح من لم يتم قبولهم لأننا ببساطة لا نستطيع فحص ذلك، ولن نستطيع فحص ذلك لأنهم لم يقبلوا ويتعلموا في المؤسسات الأكاديمية. فمن يستطيع أن يثبت معرفيًا أن الطلاب الذين لم يتم قبولهم سيفشلون في تعليمهم الجامعي؟ ببساطة لا أحد.

عودة إلى الادعاء الأساسي للمركز القطري للتقييم حول غياب الانحراف الثقافي في امتحان البسيخومتري الذي مرّ بتغييرات كثيرة منذ سنوات السبعينات وذلك بهدف تحسينه؛ يدعي المركز القطري أن الفجوة الثابتة بين الممتحنين باللغة العربية وبين الممتحنين باللغة العبرية في امتحان البسيخومتري هي نتيجة وتكملة للفجوات القائمة بين جهازي التعليم العربي والعبري، وليس سببًا لها. هذا الادعاء صحيح في أكثر من وجه، إلا انه غير مبرر لمواصلة هذه الفجوات في متناولية التعليم العالي، إذا كانت الفجوات قد بدأت منذ دخول الطالب العربي الصف الأول فلماذا

عليها أن تستمر في التعليم العالي؟ ولماذا لا يأخذ الامتحان هذه الفجوات بعين الاعتبار؟ كجزء من سياسات التمييز المفضل تجاه الطلاب العرب؟ لماذا على امتحان البسيخومتري أن يكرّس هذه الفجوات بدل أن يساهم في إزاحتها من خلال تصحيح مفضل ينعكس على الامتحان الذي يتقدم له الطلاب العرب؟

هذه هي الأسئلة التي نعتقد أن على مؤسسات التعليم العالي الإجابة عليها بجدية، فليس هناك ما يمنع اتباع نظام المحاصصة في بعض الكليات للطلاب العرب كجزء من سياسة تصحيح مفضل للطلاب العرب. إن استمرار امتحان البسيخومتري – وإن مرّ بتحسينات كبيرة في العقدين الأخيرين - يشكّل زباعتراف منظريه حلقةً من حلقات التمييز واستمرارًا لها. إذا فهو يقوم بتقييم الطلاب العربي من خلال فهم عقلاني مسبق بأن الفجوات السابقة سوف تعيد إنتاج نفسها في الامتحان الآني.

الأبحاث التي أجريت في بعض الدول في العالم، سواء في أوروبا أو في الولايات المتحدة، تكشف أن علامات المرحلة الثانوية، في الغالب، قادرة بشكل كبير على التبنؤ بنجاح الطالب في التعليم الأكاديمي (Whitney, 1989)، أما الأبحاث التي أجريت في إسرائيل فوجدت أن العلاقة بين معدل شهادة البجروت وبين معدل علامات السنة الأولى في الجامعة يتراوح من 0,21 الى 0,37 (بلر، 1993، اورن، برونر وكانت-كوهن، 1993). وهنالك من يقول أنها تصل إلى 41% بينما تصل هذه القدرة لامتحان البسيخومتري إلى 45%، وتصل النسبة بدمج العلامتين إلى 55% (بن شاحر، 2000). يحمل هذه الادعاء غموضًا يتعلق بمفهوم النجاح في التعليم الجامعي، فما المقصود بالنجاح؟ هل الحصول على اللقب الأول من خلال الحد الأدنى من العلامات؟ أم الحصول على اللقب الأول بتفوق؟ في كلتا الحالتين فإن الطلاب سيتخرجون مع شهادة جامعية، وعلى هذا الأساس إذا كان الفرق بين قدرة امتحان البجروت على تنبؤ النجاح وبين قدرة امتحان البسيخومتري ليس شاسعًا، بل تكمن قوة كل منهما من خلال دمجهما معًا، فما الذي يضمن أن الذي حصل على علامة أقل بنقاط قليلة في امتحان البسيخومتري وتم تفضيل زميله الذي حصل على نقاط أعلى بقليل لن «ينجح» في التعليم الجامعي في الحد الأدنى منه. لا شك أن الجامعات تفضّل التفوق في التعليم وذلك لرفع مستوى الجامعة الأكاديمي، لكن يشكل أصحاب علامات الامتياز في الجامعات النسبة الضئيلة من مجمل الطلاب الذين يدرسون، كما أن غالبية الطلاب لا تستكمل للألقاب العليا وهذا يقول إنهم يبحثون عن مهنة وتأهيل مهني للاندماج في سوق العمل.

إن الحاجة إلى امتحان تصنيفي إضافي نابعة أيضًا من النقص الذي يعتري قدرة معدل البجروت على تصنيف الطلاب الجيدين، وليس بسبب كون معدل علامات التعليم الثانوي أداة تقييم سيئة، بل بسبب نقص يعتري الامتحان نفسه، كونه يمر في حالة تغييرات دائمة وليس امتحانًا ثابتًا، إضافة إلى قضية النزاهة، أي شيوع ظاهرة الغش في الامتحانات وغيرها من الإشكاليات فيه. كما بيّنت نتائج بحث آخر أن العلامات الخارجية في البجروت ذات مصداقية أعلى من العلامات الداخلية في كل ما يتعلق بالتنبؤ بالنجاح في التعليم الجامعي، لا بل وبيّن البحث أن قدرة علامات البجروت الخارجية على التنبؤ النجاح أعلى من قدرة علامة البسيخومتري (روزنطل وبن-شاحر، 1990). وهنا نأتي إلى آخر قضية جوهرية في الموضوع: أليس من الأجدى التوجه نحو إصلاح امتحانات البجروت بحيث تتحول بعد سنوات إلى أداة تصنيف ذات مصداقية عالية، بدل التقوقع والانكفاء على الوضع القائم والقبول بحالة الأريحية النابعة من وجود أداة تصنيف وتقييم ثانية تزيل عبء إصلاح امتحانات البجروت عن كاهل المؤسسات المعنية؟ ألا يكرّس هذا الوضع استمرار التصدّع في قدرة معدل امتحانات البجروت على التنبؤ بنجاح الطلاب الجامعي؟

# مشاركة أولياء الأمور في التعليم الابتدائي

## (دراسة حالة في مدينة أم الفحم)

**نجوان اغبارية**
**باحث في مركز دراسات**
(خلاصة الورقة البحثية التي قدمت إلى لجنة متابعة قضايا التعليم العربي و«دراسات»- المركز العربي للحقوق والسياسات)

مما لا شك فيه اننا نشهد في السنوات الأخيرة وازدياداً في مطالب أولياء أمور الطلاب العرب للمشـاركة في السيرورة التعليمية التي يمر بها أولادهم في المدرسة.
يمكـن القول أنَّ هنالك عدة عوامل التـي أدت إلى هذا الازدياد، أذكـر من بينها الزيادة في المسـتوى التعليمي لدى الأهل ومدى وعيهـم لاهمية التعليـم، دمقرطة المجتمع والانفتـاح على آراء ورغبات مختلفة، التقليصات في الميزانيات المقدمة من قبل وزارة المعـارف مـما جعل الأهالي يتخذون مسـؤولية سـد احتياجات المدارس الماديَّة وبالتالي المشاركة الأكبر، أضف إلى ذلك أن المجتمع العربي أصبح تنافسـياً وتحصيلياً أكـثر، مما جعل الأهالي يقدرون أكثر قيمة التعليم المدرسي والمشاركة الأكبر فيه.

### الخلفية النظرية :

مشـاركة أولياء الأمور في العملية التربوية المدرسـية – بين مؤيد ومعارض

بنـاءً عـلى النظريـة الوظيفية فـإن كل جهاز المدرسـة، الأسرة والجمهـرة (الحي) هي أجهزة إجتماعيـة، تتميز ببعض الصفات البنيويـة، أهمها وجود حدود تعـرف هذه الاجهزة، بالإضافة إلى تحديـد العلاقة بين هـذه الأجهـزة (Katz and Kahn،1978). الجهـاز الأسري يمثل أنماط تربويـة اجتماعيـة وإقتصادية التي تبلورت في الماضي على خلفية المـوروث الثقافي لدى مجموعة أو طائفـة معينـة من السـكان، في حـين أن الجهاز المـدرسي يمثل مجموعة القيم المشـتركة لدى المجتمع الأوسـع، بالاضافة إلى أن المدرسـة تمثل توقعات المجتمع من الخريج في المهام والمتطلبات المستقبلية.
الباحـث فرديمان (פרידמן، 1990) يقول بأنَّ المدرسـة والأسرة كجهازيـن منفصلين يمكن أن يتمتعا بعلاقة متبادلة بينهما وذلك على مسـتويات مختلفة من الفعالية، كلما كانت درجة الفعالية المتبادلة أكبر ومتنوعـة أكثر، يمكن وصف هذه العلاقة بالانفتاح الأكبر، وكلَّما كانت درجة الفعالية المتبادلة بمسـتوى أقل ، يمكن تعريف العلاقة المتبادلة على أنها ذات انغلاق أكبر.
من الناحيـة النظرية يمكـن القول بأنَّ هنالـك توجهين نظريين مختلفين حول العلاقة بين الأسرة والمدرسـة، على سبيل المثال فإن عالم الاجتماع المشـهور ماكس ويـبر (Weber ،1947)- يدعو إلى الفصل التـام بين الجهاز المدرسي والاسري، وهو يعتمد في إدعاءه عـلى أن المنظمات التي تعتمـد في عملها عـلى الطبقية المهنية (المدرسـة) لا تسـتطيع ان تقيم علاقة جيدة مع المنظمات التي تعتمـد في عملها على علاقـات قبلية (الأسرة)، بـل توجد علاقة صراع بـين هاتين المنظومتين، وكل واحدة تؤثر سـلبياً على تطور الأخرى. بارسـونز (Parsons ،1949) على غرار «ويبر» يدَّعي بأنَّ الأسرة يجب أن تبقى بعيدة عن التنظيمات البيروقراطية كالمدرسة حتى تسـتطيع الأخيرة العمل بنجاعة. بارسونز يشدد على أهمية الاستقلالية لكل جهاز وذلك من حيث المكافآت والرقابة، بالإضافة إلى وجود الفروق بين الامهات والمعلمين من حيث التوجّه للطالب

والتأثير على شخصيته. انه يدّعي بأن إنتقال الطفل من الأسرة إلى المدرسة في المرحلة الابتدائية يعتمد على المرحلتين.

1. تخلص الطفل من العلاقة العاطفية الأوَّلية مع أسرته.
2. تذويت الطفل لمستوى أعلى من المعايير والقيم الاجتماعية التي تعرف عليها في اطار أسرته.

بارسونز يقول بأن كل من الجهاز الأسري والمدرسي يجب أن يتعاونا فقط في حالات نادرة، وخاصة عن حدوث مشاكل جدية مثل مشكلة سلوكية أو مشكلة تعلم لدى الطفل.

من جهة أخرى فإن هنالك التوجه النظري المناقض للفصل بين الجهاز الأسري والجهاز المدرسي- على سبيل المثال فإن الباحث برجر (Berger ،1981) يقول بأنَّ العلاقة المتبادلة بين الوالدين والمدرسة معرَّفة على أنها «مشاركة الأهل» أو «اشتراك الأهل» في عمل المدرسة والسيرورة التربوية، مشاركة الوالدين في المدرسة هو بدون أدنى شك واحد من ملامح الديمقراطية حيث أنه يحق للمواطنين في الدول الديمقراطية بل من واجبهم المشاركة في السيرورات المتعلقة بتفعيل المؤسسات التي يقومون هم بتمويلها.

على رأس الباحثين الذين رسموا نموذجاً للعلاقة المدرسية – الأسرية المطلوبة وتحديد الملامح النظرية لمشاركة الوالدين في العملية التربوية في المدرسة هي الباحثة إبستاين (1987، Epstein) فهي تدعي ان هنالك ممارسات معيَّنة التي تقوم بها المدرسة، الأسرة والمجتمع (الحي) بشكل منفصل، وهنالك ممارسات التي تقوم بها هذه المؤسسات بشكل مجتمعً من اجل التأثير على التعليم وعلى نمو الطلاب.

بالاضافة إلى ذلك فهي تدعي بأن هنالك منطقة عمل وتعاون مشتركة بين المدرسة والاسرة من حيث الأهداف، الموارد والممارسات.

ان الاسرة والمدرسة والحي الذي ينتمي إليه الطالب تؤثر جميعها على تعليم الطالب وتطوره. لكل جهاز يوجد ممارسات تاريخ وأولويات. منطقة التعاون المشتركة بين الأجهزة الثلاث تدل على أنَّ جميعها تشترك من حيث المسؤولية تجاه الطلاب، مدى التعاون (أي حجم المنطقة المشتركة- منطقة الالتقاء) تتعلق بالعلاقات بين الأجهزة الثلاث، ودرجة الالتقاء بينها تتغير مع مرور الوقت وهي – متعلقة بعمر الطالب وفي الدرجة الصفية التي يدرس بها. إن العلاقة بين الاسرة والمدرسة قد تكون على مستوى مؤسساتي أي أنها تشمل مشاركة جميع الأسر (مثل دعوة جميع الأسر إلى حدث مدرسي) أو أن المشاركة تكون على المستوى الفردي حيث يشترك – ولي أمر واحد ويلتقي مع معلم واحد حول قضية طالب واحد. أبشتين تدّعي بأن الكثير من الطلاب سينجحون أكثر في المدرسة ، في حالة تعاونت الأسر مع المدرسة في نقل رسالة موحدة حول أهمية التعليم. بدون منطقة التعاون بين المدرسة والأسرة فإن الكثير من الطلاب سوف لن يتأقلموا مع مناهج التعليم، سوف يفشلون في المواضيع الدراسية وحتى انهم سوف يتسربون من المدرسة.

## تأثيرات إيجابية لمشاركة أولياء الأمور على الطالب:

يمكن القول بأن الأبحاث تشير إلى مجموعة من الفوائد النابعة من مشاركة الوالدين في التعليم المدرسي لاولادهم. أذكر من بينهما ما يعود بالفائدة على الطالب نفسه وهي:

1. تحسين التحصيلات التعليمية والمهارات العقلية لدى الطالب.
2. تحسين التطور الذاتي لدى الطالب.
3. إزدياد في محفزات التعليم لدى الطالب.
4. التقليل وبشكل ملحوظ من مشاكل السلوك وتحسين عام في سلوكيات الطالب.
5. التقليل من نسبة الغياب عن المدرسة.
6. التحسين من عادات التعلم لدى الطالب. (נוי، 1990).

تأثيرات إيجابية على المعلمين حيث أن أولياء الأمور يستطيعون أن يعطو المعلمين مؤشراً هاماً لفهم الخلفية الثقافية، القدرات والاحتياجات لدى أسر الطلاب وبالتالي التعرف على الضغوطات التي تواجه الطلاب خارج إطار المدرسة وبالتالي يستطيعون التخطيط الأفضل للعمل التربوي وتحسين المناخ التربوي داخل الصف. عند مشاركة أولياء الأمور في العملية التربوية وتعاونهم مع المعلم فهم يعطون دعماً عاطفياً للمعلم، وهذا يخفف أيضاً من امكانية تشكيل أفكار نمطية سلبية لدى المعلمين تجاه أهالي الطلاب الفقراء، الأقل تعلماً والأسر أحادية الوالدين. إن مشاركة الأهل تعطي تغذية راجعة للمعلم وتمكنه من معرفة القيم الثقافية لدى الوالدين، إعتماداً على هذه القيم يتم التخطيط لبرنامج تعليمي ذو أهمية أكبر بالنسبة للطلاب. هنالك الكثير من المعلمين الذين يشيرون إلى وجود مشاعر إيجابية تجاه مهنة التعليم وتجاه المدرسة عندما تكون مشاركة أكبر من قبل الأهالي في مدرستهم. بمساعدة برنامج مشاركة للأهل فإن المعلمون يستطيعون أن يتقاسموا مع أولياء الأمور المسؤولية بالنسبة لتربية الأولاد (מיכלובי٧، 1988).

## تأثير المشاركة أولياء الأمور

حسب أدعاء الباحث كروزير (Crozier ،2000) فإن الهدف من إشراك أولياء الامور هو إعطائهم إمكانية التأثير بشكل أكبر حول ما يجري في المدرسة، وذلك من خلال التمثيل المناسب لهم في

الأجهزة، اللجـان والمؤتمرات التربوية. التجربة تدل على أن أولياء الأمور الذيم يصبحون شركاء في العمل التربوي في المدرسـة سوف يغيرون وجهة نظرهم نحو المعلمين ونحو مهنة التعليم وسـوف يتفهمون عـن قرب ما هي التعقيـدات والضغوطات والتوترات الموجـودة في مهنة التعليـم. من جهة أخرى فـإن هنالك علاقة ايجابية بين كميـة المعلومات الموجودة لـدى أولياء الامور وبين موقفهم تجاه المؤسسـة التربوية. إن المعلومات حول ما يجري في المدرسة تساهم في خلق علاقات جيدة بين المعلمين وأولياء الأمور، هـذه العلاقـات تؤثر إيجابياً عـلى التعليم لـدى الطلاب وعلى موقـف أوليـاء الأمور والطـلاب تجاه المدرسـة. أوليـاء الأمور المشـاركون في العملية التربوية في المدرسة سوف يتعلمون كيف يسـاعدون أبناءهم وكيف يطـورون لديهم المحفـزات للتعليم بشكل أكبر. المشاركة قد تزيل حالة الاغتراب لدى قسم من أهالي الطلاّب بعلاقتهم مع المدرسة وقد تؤدي إلى تحسين التصور الذاتي لديهم وزيادة إحترامهم وثقتهم بالمعلمين وبالمدرسـة. كما تزداد ثقـة أولياء الامـور بقدرتهم على مسـاعدة ابنائهـم للنجاح في المدرسة.

### التأثير المشاركة على المدرسة

إن مشـاركة اولياء الامور قد تحتوي على انقلاب في التصور حول المدرسـة حيـث تتحول المدرسـة من مكان جامـد، منفصل عن الحياة ومتقلص من حيث الفعاليات إلى مكان فعال ويحتوي على ديناميكية ايجابية من حيث كثرة النشاطات والفعاليات، وبالتالي تصبح المدرسـة قريبة أكثر من الواقع الـذي يعيش فيه الطالب، مشـاركة أوليـاء الامور تؤدي إلى خروج المدرسـة من دائرة عدم المبالاة، الاغتراب والانفصال عن المجتمع. وهي تعمل على تحسين الجـو التعليمي العام في المدرسـة وهذا يعطي شـعوراً بالدفء المعتمد على الاحترام المتبادل. الجو الايجابي في المدرسة يساهم في تدني المشـاكل السـلوكية ويعطي المعلمين الوقـت الأكبر للقيام بمهام تدريسية هامة.

بالاضافة إلى ذلك فإن المشـاركة من قبل الأهل قد تمنح المدرسـة الدعـم المادي من حيث الصيانة العاليـة، وتحصيل موارد أخرى مـن أجل إقامة المشـاريع التربويـة الأخرى. الجديـر بالذكر أن مشـاركة أولياء الامور في المدرسـة والعلاقة بين المدرسـة، الأسرة والحي الداعمة للتعليم هي من مقومات المدارس الفعالة (ذات النجاعـة العاليـة) حيث أن المشـاركة هي واحدة مـن الجهود الرامية للحصول على مسـتوى تعليمي عال وإلى السعي لتحقيق المساواة في التربية.

### مكانة أولياء الأمور وحقوقهم في إسرائيل

مشـاركة أولياء الأمور في العملية التربوية تعكس بالأسـاس مبدأ التعدديـة في النظـام الديمقراطـي وهـو يعتبر جـزءاً من نزعة اللامركزية في التربية. المشاركة الصحيحة للأهل تحتوي على إتزان بين مبدأ التعددية والمسـاواة مع الانتباه الدائم لوجود التوتر بين هذين المبدأين.

في اسرائيـل تـم تحديد حقـوق اوليـاء الامور كأفراد بواسـطة المنشـورات الصادرة عن مدير عـام وزارة المعارف، حقوق أولياء الأمور المتعلقة بتربية أبناءهم هي الحق:

1. في اختيار التيار التربوي الذي سينتسب إليه ابنهم، وقد ورد ذلـك في البنـد 20 من قانـون التعليم الحكومي في سـنة 1953.
2. الحق في طلب نقل الطالب إلى مدرسة أخرى والاستئناف في حالة تم رفض الطلب.
3. الحق في الحصول على تشـخيص للطالب من أجل تسجيله في المؤسسة التربوية.
4. الحـق في الحصول على معلومات متعلقـة بالطالب، وهذا يشـمل معلومات حول حقوق الطالب، إقامة جلسات مع المستشار النفسي في المدرسة وما شابه.
5. الحـق في الحصول عـلى حصانـة للمعلومات الشـخصية المتعلقة بالطالب.
6. الحق في الالتقاء مع المعلمين.
7. الحـق في الادلاء بأقوال والاسـتئناف في حالة إبعاد الطالب عن المدرسة.
8. الحق في المشاركة في إجراء توجيه الطالب إلى التربية الخاصّة، الحصول على معلومات حول الإجراء والاستئناف عليه.

يمكن القول بأنَّ الحقوق الممنوحة لأولياء الأمور كأفراد محدودة عادة بمواضيع تخص أولادهم فقط، وتخص المدرسـة التي يدرس بها الأولاد. من جهة أخرى فإن أولياء الامور كمجموعة يستطيعون التأثير على مسـتوى الصف والمدرسـة أو المسـتوى القطري من خلال: ممثلين عن أولياء الأمور (لجان أولياء الأمور) وهي تنظيم تطوعـي يضم أعضاء يمثلون أولياء الامـور فقط؛ أو مجلس عام، وهو جهاز عام ومؤسسـاتي يهـدف إلى اشراك ممثلي المجموعات المختلفـة بما في ذلـك اولياء الامور في تحديد السياسـة التربوية. عمـل المجلس العام يكون بنـاءاً على القانـون، المجالس العامة منتشرة في العالم الغربي وغير موجودة في إسرائيل كجزء من جهاز التربية والتعليم.

تشـتمل صلاحيات لجان أولياء الأمور عـلى: تمثيل مصالح أولياء الامـور وتطويرهـا- هذا قد يحدث على مسـتوى الصف او على المسـتوى القطري؛ وتقديم العون للصف او المدرسـة في شـتى المجـالات، قد يكون ذلك مادياً، تنظيم فعاليات من خلال تفعيل لعلاقات الأهالي ومعارفهم، تفعيـل مبادرات والتطوع للتدريس

والمشاركة في فعاليات تربوية أخرى إلخ.
لم يتــم تحديــد عمل لجان أوليــاء الامور وممثليهــم في القوانين الاسرائيلية، وقد أعطي أولياء الأمور المقدرة على التأثير كمجموعة على منهاج التعليم المدرسي الذي يدرسه أولادهم وذلك في قانون التعليم من سنة 1953، ويحدث في إطارين.

1. **برنامج تعليم مكمِّل**: حيث يستطيع 75% من أولياء الأمور في المدرسة تقديم طلب خطي إلى مدير المدرسة، في هذا الطلب يتــم تفصيل مــا هي المواضيــع المطلوبــة للتدريس في خطة التعليــم المكمل، الخطة قد تعادل 25% مــن منهاج التعليم القائــم. خطة التعليم المكمل هي خطــة مرنة ومضامينها قد تتغير من مدرسة إلى أخرى، ومن صف إلى آخر داخل المدرسة. يستطيع الوزير ان يحدد بنفسه منهاجاً مكملاً أو يصادق على طلــب أوليــاء الأمور في هــذا الموضوع، الهدف مــن البرنامج المكمــل هــو التنويــع في منهــاج التعليــم وملائمــة التعليم لاحتياجات المجموعات السكانية المختلفة في الدولة.
2. **برنامــج تعليم اضافي**: حســب البند 8 من قانــون التعليم الحكومي. فان أولياء الامور يســتطيعون ان يطلبوا برنامج تعليمــي إضافي على منهــاج التعليم القائم. كــما أن أولياء الأمور الطلاب يتكفلون بجميع المصاريف المترتبة من تفعيل البرنامج التعليمــي الإضافي، أو أن الســلطة المحلية تتكفل بهذه المصاريف.

## نتائج البحث

البحث اجــري في مدينة أم الفحم وهو يهــدف الى التعرف على العوامــل التي من شــأنها أن تتنبأ بمدة مشــاركة أولياء الأمور في الحياة المدرسية الابتدائية لأبناءهم. وتشير النتائج إلى أن:

1. المشاركة غير الفعالة للأهالي (الآباء والأمهات) هي أعلى من المشــاركة الفعالة لديهم، المقصود ان الأهالي يشتركون أكثر في مساعدة طاقم المعلمين في الرحلات، المشاركة في المؤتمرات والاجتماعات المدرســية، تحضير التشريفات والدعم المادي للمدرســة وذلك أكثر من المشــاركة الفعالة التي تشــمل- المبادرة لفعاليات معينة لصف معين في المدرســة، أو اتخاذ القرارات المدرســية بالتعاون مع طاقــم المعلمين أو إعطاء محاضرات وورشــات تعليم للطــلاب في مجالات إختصاص أولياء الأمور.
2. من النتائج يظهر أيضاً بأن التحصيل العلمي للطالب لا يتنبأ بالضرورة بمدى مشاركة الأهل في الحياة المدرسية. بكلمات أخــرى فان أهالي الطلاب ذوي التحصيل العلمي العالي هم ليسوا بالضرورة الأهالي الأكثر مشاركة في الحياة المدرسية.
3. لأهالي الطلاب يوجد طموحات تعليمية عالية جداً بالنسبة لأبنائهــم، هــذا يعتبر مثير وغــير منطقي على أثــر التمييز القائــم من حيث الموارد المعطاة للمدارس العربية بالمقارنة مع المدارس اليهودية.
4. الآباء بالمقارنة مع الأمهات يشــتركون بشكل فعَّال أكبر من حيث إتخاذ القــرارات، وهذا يظهر جلياً من حيث تمثيلهم الســائد في لجــان اولياء الأمور. هــذا إن دل فإنه يدل على استمرارية النظام الذكوري الأبوي الذي لا يزال يميز المجتمع العــربي في اسرائيل، وذلك على الرغــم من تأثيرات الحداثة، والاختــلاط بالمجتمع اليهــودي الإسرائيلي الغربي في شــتى مجالات الحياة.
5. مــن البحث يظهــر أن لمدى إطلاع اولياء الامــور ودرايتهم بالمدرســة كمنظمــة يوجد تأثــير ايجابي وقــويّ على مدى مشاركتهم الفعالة وغير الفعالة في الحياة المدرسية، المقصود مــدى إطلاع الأهل على الثقافة التنظيمية داخل المدرســة، ومدى معرفتهم بأصحاب الوظائف فيها. كما أن لمدى اطلاع الأهــل على العلاقات البين شــخصية داخل المدرســة (أي علاقــات المعلم والطــلاب وعلاقات الطلاب بين أنفســهم) وكذلــك إطلاعهم على طرق التعليــم والجانب البيداغوغي يوجد تأثير وقدرة تنبؤ بمدى مشاركة الأهل بشكل أعلى من الوضع الاجتماعي- الاقتصادي للأهل.
6. كلــما أدرك أوليــاء الأمــور ورأوا بأن المدرســة معنية فعلاً بمشاركتهم في الحياة المدرسية فإن ذلك يزيد حقاً من مدى مشــاركتهم ويتنبأ بها، بكلمات أخرى كلما أقامت المدرسة الفعاليــات المخصصة لمشــاركة الأهل، والاســتقبال الجيد للأهل الذين يزورون المدرســة، أو أن المديــر يقوم بدعوة الأهــالي من أجل التحــدث معهم في شــتى المواضيع التي تخص المدرســة والعمليــة التربوية، بالإضافــة إلى أن طاقم المعلمين يقوم باشراك الاهالي في قضايا تخص الطلاب. جميع هذه الأمور من شأنها أن تتنبأ بمدى مشاركة الأهل الفعالة والغير فعالة في الحياة المدرسية.

## توصيات

بناءً على نتائج البحث انصح العمل بالتوصيات التالية:

1. يجب على طواقم المعلمين والإدارة في المدارس الابتدائية في مدينة ام الفحم العمل على زيادة مشــاركة أولياء الأمور في الحياة المدرســية لأبنائهم، حيث أن للمشــاركة كما أوردنا ســابقا يوجد فوائد جمــة للطلاب . من بين هــذه الفوائد اخــص بالذكر أن مشــاركة الأهل تعتبر بمثابة وســيلة من وسائل الضبط الاجتماعي ، أي أن ذلك يساعد على الانضباط الأكبر لدى الطلاب داخل المدرسة وبالتالي يقلص من حالات العنف وعــدم الانضباط الســلوكي ، وبالتالي فــان الطالب سوف يســتغل بشــكل أفضل الفرصة التعليمية المتاحة له

مما قد يؤدي إلى تحصيل مدرسي أعلى.

2. بما أن مدى اطلاع أولياء الأمور على حيثيات عمل المدرسة والثقافة التنظيمية فيها يوجد تأثير ايجابي على مدى مشاركتهم في العملية التربوية، لهذا السبب فإنني اقترح على المدارس المختلفة اطلاع أولياء الأمور وبشكل منهجي على أصحاب الوظائف المختلفة في المدرسة، وكذلك حقوقهم في علاقتهم مع المدرسة. هذا يسهل على أولياء الأمور المشاركة في الحياة المدرسية ، والتوجه إلى العنوان المناسب عند الضرورة. زيادة اطلاع أهالي الطلاب وكشف الثقافة التنظيمية المتعلقة بعمل المدرسة قد يحدث بوسائل مختلفة ، مثل إقامة الندوات والاجتماعات على المستوى الصفي والمستوى المدرسي. كما انه من الضروري أن تكون عملية اطلاع أولياء الأمور مع بداية السنة الدراسية حتى يتسنى لهم المشاركة الفعالة خلال السنة الدراسية.

3. بما أن التحصيل العلمي للطلاب لا يعتبر من العوامل التي تتنبأ بمشاركة أولياء الأمور في الحياة المدرسية، لذلك على المدارس المختلفة عدم إشراك أولياء الأمور الطلاب ذوي التحصيل العلمي العالي فقط وإنما أولياء أمور الطلاب ذوي التحصيل العلمي المتوسط والمنخفض أيضا.

4. على كل مدرسة أن تضع مع بداية السنة الدراسية خطة من اجل إعطاء أولياء الأمور شعورًا بالثقة والاحترام والتقدير على مشاركتهم في الحياة المدرسية. هذا قد يحدث على سبيل المثال من خلال إشراك أولياء الأمور في المدرسة من خلال القيام بفعاليات في مجال اختصاصاتهم واهتماماتهم الحياتية أو المهنية. هذا يعطي الأهالي بان لهم دورا فعالا في إنجاح المسيرة التربوية، مما يعود بالفائدة على أبنائهم ويزيد من إمكانية مشاركتهم الفعالة.

5. من الضرورة بمكان أن تقيم المدارس الابتدائية الاستكمالات المدرسية من اجل تأهيل المعلمين لاتخاذ دور فعال في إشراك الأهل في العملية التربوية. الهدف من الاستكمال هو إعطاء المعلمين والمربون الأدوات اللازمة في كيفية التعامل مع الأهل وإشراكهم في الطريقة الأنسب. خاصة أن نتائج البحث تشير إلى أن لأولياء الأمور يوجد طموحات تعليمية عالية بالنسبة للتحصيل العلمي لأبنائهم. من جهة أخرى فان الهدف من الاستكمال هو التقليص من التردد والتخوفات الطبيعية التي قد تنشأ لدى بعض المعلمين من عملية إشراك الأهالي في المسيرة التعليمية ومنحهم الثقة في التعامل مع أولياء الأمور.

6. نتائج البحث تشير إلى أن جميع المدارس المشاركة في البحث لم تقم بإنشاء «عقد مدرسي» هذا العقد هو من التوصيات التي أوصت بها وزارة المعارف منذ سنة 1996 بعدما أيقنت ضرورة وأهمية إشراك أولياء الأمور في العملية التربوية. لهذا فإنني انصح أن تقوم كل مدرسة بإنشاء عقد مدرسي بالتعاون ما أهالي الطلاب، هذا العقد يضم وبالإجماع مجالات العمل والالتقاء المرغوب بها على كلا الطرفين. كما أن العقد يجب أن يحتوي على السبل المتفق عليها من اجل حل النزاعات والخلافات التي قد تنشب بين المدرسة وبين أولياء الأمور.

7. بما أن الآباء يتميزون أكثر من الأمهات من حيث المشاركة الفعالة في المدرسة، ولديهم تمثيل اكبر في اللجان المدرسية، وبما أن الأمهات هي أكثر نشاطا من حيث المشاركة الغير فعالة (الزيارات المتكررة للمدرسة وتلبية الدعوات من قبل طاقم المعلمين وبالتالي الاطلاع اليومي الأكبر على مجريات الأمور في الحياة المدرسية بحكم وجود متسع اكبر من الوقت للمشاركة المدرسية) لهذا من الضروري أن يكون للأمهات تمثيل اكبر في اللجان المدرسية الصفية، وذلك من خلال تخصيص عدد محدد من الأماكن في هذه اللجان التي تتخذ القرارات المتعلقة بحياة المدرسة وعلاقة أولياء الأمور بها.

## ثبت المراجع


1. מיכלוביץ ר. 1988. **"לא כל הבא ברוך הבא" על שיקולים בבחירת תכנית להורים מדוע ואיך?** מתוך קדמ"ה קבוצת דיון מחנכים הורים. דרך להגברת שיתוף בתהליכי חינוך ילדים. משרד החינוך והתרבות. המזכירות הפדגוגית. האגף לחינוך קדם יסודי. ירושלים.
2. נוי ב. 1990. **הורים ומורים כשותפים במעשה החינוכי**. בית הספר לעובדי הוראה בכירים ע"ש עמנואל יפה: משרד החינוך והתרבות. ירושלים.
3. פרידמן י. 1990. **בית הספר הקהילתי תיאוריה ומעשה**. מאגנס האוניברסיטה העברית. מכון הנרייטה סאלד המכון הארצי למחקר במדעי ההתנהגות.
4. 

* Berger, A. 1981. **Parents as partners in education; the school and home working together**. the c.v.mosby company. Toronto. London.
* Crozier,G.2000. **Parents and schools: partners or protagonists**. Trentham Books. Stoke on trent,UK and sterling,USA.
* Epstein,J.L. 1987a**Toward a theory of family school connection**: Teacher practices and parent involvement. Ink. Hurrelmann, F.Kaufmann,and F. Losels(eds),Social Intervention: Potential and constraints. New York / Berlin: Aldine /De Gruyere.
* Katz, D. & Kahn, R. 1978. **The social psychology of organizations**. New York: John Wiley
* Parsons, T. 1959. **The school class as social system: Some of it›s functions in American Society**. Harvard Educational Review,29, 297-318.
* Weber. 1947 **The theory of social and economic organization**. New York: Oxford University Press.pp.354-358.

# نقد ديمقراطي لدستور غير ديمقراطي

## [وثيقة مركز دراسات حول مشاريع الدستور في إسرائيل، أشرف على إعدادها د. يوسف جبارين]

### توطئة

تعمل لجنة الدستور والقانون والقضاء البرلمانية في السنوات الأخيرة على استكمال صياغة دستور رسمي للدولة. وعرضت اللجنة أيضًا تقريرًا موضوعه اقتراحات الدستور، وعنوانه «دستور بأوسع اتفاق»[1]. كما أعلنت الحكومة في أكثر من مناسبة، أنّ بنيّتها إتمام عملية الدسترة خلال الدورة الحالية للكنيست (الـ17).

منذ قيام الدولة تميّزت علاقات المواطنين العرب الفلسطينيين بسلطات الدولة والأغلبية اليهودية فيها بالتوتر القومي الدائم. هذا الشرخ القومي، اليهودي- العربي، هو أكثر الشروخ عمقا في البلاد. من المتوقع أن يكون شكل انعكاس هذا الشرخ في أي دستور رسمي مستقبلي في إسرائيل، أحد التحدّيات الأكثر تعقيدا في عملية صياغة هذا الدستور. من وجهة نظر الأقلية العربية- الفلسطينية في إسرائيل، يجب فحص كل اقتراح لدستور مستقبلي في إسرائيل، وفقًا للشكل الذي يحدّد جوهر وطابع العلاقات بين الأقلية العربية والدولة. الدستور الذي يخلّد التمييز العميق القائم بين المجموعتين القوميتين، هو بطبيعة الحال دستور يُخضع إرادة الأقلية العربية لمصالح الأغلبية اليهودية. من الواضح أنّه في وضع كهذا تتزعزع الشرعية المطلوبة لتدعيم هذا الدستور، سواء أكان على المستوى المحلي- الإسرائيلي، أو على المستوى الدولي. دستور باتفاق يهودي فقط، ليس دستورًا ديمقراطيًّا.[2]

يحتوي اقتراح الدستور الصادر عن لجنة الدستور البرلمانية على أربعة عشر فصلا، بالترتيب التالي: المبادئ الأساسية، حقوق الإنسان الأساسية، رئيس الدولة، الكنيست، الحكومة، القضاء، مراقب الدولة، التشريع، اقتصاد الدولة، الجيش، المعاهدات، حالات الطوارئ، تعديل الدستور، تعليمات مختلفة. تهدف هذه المقالة إلى التركّز أساسًا بالبنود الظاهرة في الفصل الأول للاقتراح، فصل المبادئ الأساسية، المتعلقة بطابع الدولة. وتتطرق المقالة تحديدا إلى نقد اقتراح الدستور من منظار المكانة الحقوقية للأقلية العربية. وتتركّز المقالة بالأساس في تلك البنود التي ترسي التمييز الصريح والواضح ضد الأقلية العربية.

إنّ اقتراح الدستور يرسخ بشكل واضح وصريح حالة التميز القومي بين اليهود والعرب في إسرائيل، بل ويعطي هذه الحالة صبغة دستورية. في هذه الظروف فإنّ المعيار الحقوقي الدستوري نفسه هو معيار متحيّز بشكل علني لصالح الأغلبية اليهودية. كما هو مفصّل في هذه المقالة، فإنّ هذا التمييز ليس مقصورًا على الجوانب الرمزية فقط، مثل تعريف الدولة ورموزها. هذا التمييز قائم أيضًا في مجالات ترتبط بصلب المكانة القانونية لكل أقلية قومية: قضايا الهجرة، المواطنة، المشاركة في العملية السياسية،

1 لقراءة تقرير اللجنة الكامل، ويشمل الصيغة الكاملة لاقتراحات الدستور: http://huka.gov.il

2 اهتمت لجنة الدستور البرلمانية، بالتعاون مع الوكالة اليهودية، بالتوجه إلى اليهود في كل أنحاء العالم كي يأخذوا دورًا في المشاورات القائمة في موضوع الدستور، دون أن يحصل خُمس مواطني الدولة العرب على أدنى اهتمام في هذا السياق. وبالتعاون مع الوكالة اليهودية، أقامت لجنة الدستور موقعًا خاصًّا على الانترنت باللغة الانجليزية (http://www.cfisrael.org//home.html)، وأهدافه كما نشرت هناك:

"The Committee believes that since Israel is the democratic state of the Jewish people, it is appropriate to appeal to the worldwide Jewish community and invite their input on central constitutional issues, particularly regarding those questions which involve the relationship between Israel and the Jewish people".

الأرض، اللغــة، الثقافة، الدين، وما إلى ذلك. هذا التمييز المنهجي يخلق إذًا معادلات رســمية في المبنى الدســتوري الأساسي للدولة تقوّض مكانة المواطنين العرب وتمس بحقوقهم الأساسية.

فيما يلي أبرز أوجه التمييز المؤسساتي الذي يجحف بحق المواطنين العرب، كما تظهر جليا في بنود اقتراح الدستور المختلفة. سنتطرق أساسًــا لتلك البنود التي تعرّف بشــكل واضــح الانتماء القومي (اليهودي) كقاعدة للتمتع بالتفضيل الذي ينص علية البند، دون أن تتوفــر هناك ترتيبــات موازية ومتكافئــة للمواطنين العرب. يعمل اقتراح الدستور الحالي على إرساء تشريعات تمييزية بشكل دستوري. وبهذا فهو يمس بشــكل رسمي وفعلي بالمكانة الحالية للأقلية العربية ويزيد من هامشية هذه المكانة ومن حالة الإقصاء والهيمنة التي تعاني منها.

## بنود تميّز في المبادئ الأساسية للدستور

### تعريف الدولة كـ«يهودية وديمقراطية»:

الدســتور المقترح يســعى إلى تثبيت تعريف الدولــة كـ«يهودية وديمقراطيــة» في البند الأول، البند 1 في فصل المبادئ الأساســية. وبهذا، يســعى إلى إرساء هذا التعريف على رأس مبادئ الدستور الأساسية.

تعريف الدولة كـ«يهوديــة وديمقراطية» يظهر في القانون الحالي في البنــود الأولى من قانون أســاس: كرامة الإنســان وحريّته، وفي قانون أساس: حريّة العمل، وفي البند 7أ لقانون أساس: الكنيست، وفي البند 5 لقانون الأحزاب من العام 1992، وأيضًا في البند 2(2) لقانون التعليم الرسمي، 1953.

الدســتور المقترح يعمل على تثبيت هذا التعريف في البند الأول، الــذي عنوانه «طابــع الدولة»، والــذي يقترح بديلين أساســيين للصياغة: البديل أ ينص على أنّ:

أ. إسرائيل هي دولة يهودية وديمقراطية.

ب. دولة إسرائيل تحترم حقوق الإنسان لكل سكانها.

ج. دولة إسرائيل ستمكن كل سكانها من العمل على حفظ هويّتهم، لغتهم، دينهم وتراثهم بحسب رؤياهم ووفقًا لقوانين الدولة.

هذا البديل يحفظ التعريف القائم للدولة «اليهودية- الديمقراطية». البند ج آنف الذكر يعرض صياغة يمكن الاستدلال منها على الحماية الخاصة المقدّمة لمجموعات الأقلية. ولكن يجب الانتباه إلى أنّ البند مصاغ بطريقة تدلّ على أنّ حفظ حقوق الأقليات يتم في الإطار القانوني القائم، «وفقًا لقوانين الدولة». أي أنّه من أجل أن يعتبر البند ج كبند حماية يحمل مغزى حقيقيًا، يجب أن يجري تغيير شامل وجذري على تقاليد قانونية قائمة.

البديــل ب في البنــد «طابــع الدولة» (البند 1) يعــرض الصياغة التالية:

أ. إسرائيل هي دولة القومية اليهودية [الصيغة ب: الدولة التــي يحقــق فيها الشــعب اليهــودي حقــه في تقرير مصيره].

ب. دولة إسرائيل هي ديمقراطية [الصيغة ب: قاعدة الحكم في إسرائيــل هو موافقة مواطني الدولة، دون فارق دين أو قومية].

ج. دولة إسرائيل تحترم حقوق الإنسان لكل سكانها.

د. دولة إسرائيل ستمكن كل سكانها من العمل على حفظ هويّتهم، لغتهم، دينهم وتراثهم بحســب رؤيتهم ووفقًا لقوانين الدولة.

تشكّل الصياغة بأنّ «إسرائيل هي دولة القومية اليهودية» تعريفًا إقصائيًــا بما لا يقل عن التعريف القائم اليوم في القانون، بشــكل يشــدّد على «يهوديّة» الدولة ويوضــح أن القومية اليهودية هي العامل الأســاس الذي يشــكل المفتاح لتحديد تعريــف الدولة. الصياغة في الصيغة ب بأنّ «إسرائيل هي الدولة التي يحقّق فيها الشــعب اليهودي حقّه في تقرير مصيره» تبدو وكأنّها صياغة أقلّ إشكالا من الصياغة القائمة ومن تلك المقترحة. تجدر الإشارة على أنّ البديل ج في البند «طابع الدولة» يقترح بأن لا يتم شــمل هذا البند في الدستور.

من الواضح أنّ اقتراح الدســتور المذكور لا يُعرِّف مواطني الدولة العرب على أنّهم جزء مــن الدولة. من وجهة النظر الديمقراطية، فــإنّ تعريف «طابع الدولة» بحســب الانتــماء القومي هو أمر إشكالي في دولة ينتمي خُمس مواطنيها إلى قومية مختلفة. حيث يتم المســاس بالشعور بالانتماء المتســاوي لدى المواطنين العرب بشــكل كبــير نتيجة لهذا التعريف الدســتوري؛ لقــد تحوّلوا إلى مواطنــي دولة تعلــن في قاعدتها الدســتورية الأساســية أنّها لا تخصّهم.

إن مسألة التعريف القضائي-المؤسساتي للدولة هي إحدى المسائل المركزية في كل نقاش حول المكانة الدســتورية للأقلية للعربية في إسرائيل. إنّ أي تعريف ممؤســس لطابــع الدولة في بند مُلزم في الدســتور يميز لصالح مجموعة الأغلبية، يخلق، بحد ذاته، حاجزًا مبدئيًا وعمليًا أمام تحقيق المســاواة الجوهرية لمجموعة الأقلية المظلومة. ليس التعريف لصالــح مجموعة الأغلبية إقصائيًا بحد ذاته وحســب، بل إنه يشــقّ الطريق نحو خلق إقصاء قومي في مجالات الحياة الأخرى. وبهذا، فإنّ كل تعريف يُميّز في الدســتور، سيخلّد بشكل فعلي، المكانة القانونية المتدنية للمواطنين العرب، بتأثيراتها الاجتماعية والاقتصادية القاسية، التي ترافق هذه المكانة على أرض الواقع.

من الجدير بالذكر، أنّ موقف جمعية حقوق المواطن في إسرائيل، الذي عُرض مؤخرًا أمام لجنة الدستور والقانون والقضاء البرلمانية،

يقــول إنّ «اقتراح تعريف دولة إسرائيل ك»دولة يهودية» في بند مُلزم في الدســتور، هو أمر إشــكالي، على المســتوى المبدئي وعلى المســتوى العملي». وكما جاء في رســالة الجمعية إلى رئيس لجنة الدســتور من يوم 19.3.07، فــإنّ «تعريف الدولة في الدســتور كدولة يهودية يفرض شــكلا هرميًّا بين مواطنــي الدولة اليهود- الذيــن «تتبع» الدولة لهم- وبين مواطنين من غير اليهود- والذين لا «تتبــع» لهــم الدولة- وبهــذا يقصي المجموعة الســكانية غير اليهوديــة، ويميّــز ضدّهــم، ولــو كان ذلــك عــلى المســتوى ألتصريحي»[3].

يجب التشــديد على أنّ التعريفات الرسمية البديلة المقترحة من قبــل تيــارات وفعاليات مــن المجتمــع العربي، تشــمل: «دولة ديمقراطية ومتعدّدة الثقافات»، «دولة كل مواطنيها»، «دولة كل قومياتهــا»، «دولة يهودية، عربيــة وديمقراطية»، «دولة متعددة الثقافات وثنائية اللغة»[4].

**<u>المشاركة المشروطة في العملية السياسية-البرلمانية:</u>**

البند 4 في فصل «الكنيست» من الدستور المقترح يتطرق عينيًا إلى إقامة الأحزاب في إسرائيل. البند، المُعنون بـ»أحزاب»، ينصّ على التالي:

(أ) تقدّم لائحة المُرشحين للكنيست من قبل حزب فقط.

(ب) يكون الحزب حرًّا في النشاط والعمل من أجل تحقيق أهدافــه ومن أجــل تمثيله في الكنيســت [بواســطة منتخبين]، ما عدا الحزب الذي أهدافه أو أعماله، بشكل واضح أو بشكل مفهوم ضمنًا، أحد الأمور التالية:

(1) رفض وجود دولة إسرائيل كدولة يهودية وديمقراطية؛

(2) التحريض على العنصرية؛

(3) دعم الكفاح المســلّح لدولة عدو أو لمنظمة إرهابية ضد دولة إسرائيل.

يتبنى اقتراح الدســتور، إذًا، البند 7أ لقانون أســاس: الكنيســت بصيغته الحالية، في كل ما يتعلق بمنع تنافس الأحزاب (التي تمثل الجماهير العربيــة) في الانتخابات. هذه البنــود تثبّت الترتيبات القانونيــة القائمة اليوم في البند 5 من قانون الأحزاب والبند 7أ في قانون أســاس: الكنيست، بالإســقاطات الســلبية الواضحة التي تثيرها لدى الأقلية العربية.

البند 7أ من قانون أســاس: الكنيســت، الذي أضيف لأول مرة في تعديــل من العــام 1985، يمنع لائحة مرشّــحين أو شــخصًا من المشــاركة في انتخابات الكنيســت، إذا كانوا يرفضون وجود دولة إسرائيــل «كدولة يهودية وديمقراطية». هذا المنع يمس بالأســاس الأحــزاب التي تمثّــل الجمهور العــربي، التي تنــادي بالتعريف المتســاوي للدولة نحو كل مواطنيها، وتطمح في المســاواة التامة للجماهــير العربية ســواء أكان على المســتوى القانــوني أو على المستوى الاجتماعي.

**الهجرة والتجنس**

يرسي البند 5 في الدســتور المقترح الحق بالهجرة والتجنس لليهود فقــط دســتوريًّا. البند 5(أ) ينصّ على أنّ «دولة إسرائيل تشــجع تجميع الشتات وتوطين اليهود في البلاد»، والبند 5(ب) ينصّ، إنّه «يحق لكل يهودي أن يهاجــر إلى البلاد». بالإضافة إلى ذلك، فإنّ البنــد 11(أ) في اقتراح الدســتور ينصّ، إنّ «دولة إسرائيل ســوف تعمل من أجل ضمان ســلامة مواطنيها وســلامة أبناء الشــعب اليهودي في كل مــكان يكونون فيه». البند 11(ج) ينصّ أيضًا، أنّ «دولــة إسرائيل ســتقيم علاقات مــع المجتمعــات اليهودية في العالم».

الدســتور المقترح يرسّــخ، إذًا، التمييز الرســمي القائــم اليوم في القانون الإسرائيلي في موضوع الهجرة والتجنس، حســبما ينعكس هذان الأمــران في «قانون العــودة» من العــام 1950، و»قانون المواطنــة» من العام 1952، و»قانون الدخــول إلى إسرائيل» من العام 1952. حسب هذه القوانين، يحصل اليهود وأبناء عائلاتهم على الجنســية الإسرائيلية بشــكل فوري تقريبًا، مع وصولهم إلى البــلاد من منطلق مبــدأ «العودة» المذكور. هذه الاســتحقاقات جارفة وتشــمل يهــودًا وعائلاتهم من درجة قرابــة معيّنة، ومن ضمنهم من ليســوا يهودًا، وذلك دون أية علاقة لمسألة ملاحقتهم في بلدانهــم الاصلية لكونهم يهودًا أو أقرباء يهود. تجدر الإشــارة إلى أنّ عمليــة «العودة» تشــمل جوانب اقتصاديــة جديّة، هي حصــة المهاجرين (اليهــود) فقط، على حســاب مواطني الدولة العرب على وجه الخصوص، والسكان القدامى على وجه العموم. الأنــكى من ذلــك، إنّه لا يمكن اليــوم لأزواج أو زوجات غير يهود لمواطنين في إسرائيل أن يحصلوا على تأشــيرات دخول أو سكن إلى إسرائيــل إلا في أعقاب عمليّــة تجنّس طويلــة ومضنية. وعندما يكون الأزواج عربًا فلســطينيين من ســكان الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإنّ ســكنهم في إسرائيل- وكم بالحري تجنّســهم- يكون شبه مســتحيل اليوم، في أعقاب التعديل غير الإنساني الأخير على قانــون المواطنة من العام 2003 والذي يمنع أيّة إمكانية لمنح أيّة مكانة قانونية في إسرائيل («لم شمل العائلات») للفلسطينيين من ســكان الضفة الغربية وقطاع غزة، تمكنهم من العيش في إسرائيل مع زوجات أو أزواج عرب من المواطنين في إسرائيل.

**رموز الدولة- حصرية لليهود**

يهدف البند 6 في الدســتور المقترح إلى إرساء رموز الدولة القائمة

3 لرؤية موقف الجمعية هذا كاملا:
http://www.acri.org.il/hebrew-acri/engine/story.asp?id=1487

4 أنظروا مقدّمة الدستور الجنوب افريقي من العام 1996:
"We, the people of South Africa . . . believe that South Africa belongs to all who live in it, united in our diversity."

اليوم ضمن ترتيبات دستورية. وبهذا، يهدف الاقتراح إلى التعبير الدستوري عن رموز الدولة، التي تعبر بشكل حصري عن الغالبية اليهودية. ألبند 6، الذي عنوانه «رموز الدولة»، ينص في البند الثانوي (أ)، أنّ «علم الدولة أبيض، مع خطوط زرقاء قريبة من طرفيه، ونجمة داوود زرقاء في منتصفه». البند 6(ب) ينص، أنّ «شعار الدولة هو شمعدان الشموع السبع، وأغصان الزيتون على طرفيه، وكلمة «إسرائيل» [الصيغة ب: بالعبرية والعربية] أسفله». بالنسبة لنشيد الدولة الوطني، البند 6(ج) ينص، أنّ «نشيد الدولة الوطني هو «هتكفا»».

قانون العلم، الشعار، ونشيد الدولة الوطني من العام 1949، وقانون ختم الدولة من العام 1949، يمنحان في القانون الإسرائيلي الحالي مكانة قانونية رسمية لـ»علم الدولة»، «شعار الدولة»، «النشيد الوطني»، و»ختم الدولة». رسميا وعمليًّا، إذا، فإنّ رموز الدولة هذه هي رموز يهودية، صهيونية ودينية. النشيد الوطني، بحسب القانون، هو نشيد «هتكفا» الذي هو نشيد حصري يهودي- صهيوني، ومن نافل القول إنّه لا يمكن أن يكون نشيدًا للمواطنين العرب. بعد مرور نحو ستة عقود على قيامها، لم تسعى الدولة الى طرح أيّ نصّ بديل، يمكنه أن يشكّل نشيدًا للمواطنين العرب فيها أيضًا، أو نشيدًا وطنيًّا لكل المواطنين في إسرائيل. تجدر الإشارة إلى أنّ الصيغة ج من البند تقترح في البند الثانوي 6(د) إضافة، أنّ «الدولة مخوّلة بتبنّي رموزًا مدنيّة مشتركة [إضافية]».

**مكانة اللغة العربية**

بحسب الوضع القانوني الحالي فإن اللغة العربية هي إحدى اللغتين الرسميّتين في إسرائيل، إلى جانب اللغة العبرية. البند 82 من المرسوم الانتدابي من العام 1922 («مراسيم الملك في مجلسه»)، تحت العنوان الثانوي «لغات رسمية»، ينص أنّ «كل الأوامر، الإعلانات الرسمية والاستمارات الرسمية الحكومية وكافة إعلانات السلطات المحلية والبلديات الرسمية، في المناطق التي يتم إقرارها بحسب أمر [من الحكومة] تنشر بالانجليزية، العربية والعبرية. مع الأخذ بعين الاعتبار كافة التعليمات التي [تصدرها الحكومة] يمكن استخدام اللغات الثلاث في مكاتب الحكومة والمحاكم».

أما البند 7 في الدستور المقترح، فينصّ على أنّ «(أ) العبرية هي لغة الدولة»، وأنّ «(ب) للعربية مكانة خاصة كلغة سكان إسرائيل العرب». خلافًا للوضع القانوني القائم وبحسبه للغتين العربية والعبرية مكانة متساوية قانونيًّا، البند المقترح يمسّ بمكانة اللغة العربية ويحدّد أفضلية دستورية واضحة للغة العبرية ك»لغة الدولة». في المقابل، فإنّ العربية لم تعد بحسب الاقتراح لغة رسمية، وإنّما لغة لها «مكانة خاصة» في الدولة «كلغة السكان العرب في إسرائيل»، وليس كلغة رسمية إضافية. تجدر الإشارة أيضًا إلى أنّ البند 11(ب) في الدستور المقترح ينص دولة إسرائيل ستعمل «من أجل حفظ وتنمية تراث إسرائيل في البلاد والعالم».

**التقويم والأعياد وأيام الراحة**

التمييز الرسمي في الدستور المقترح موجود أيضًا في الترتيبات الدستورية المتعلقة بأيام الراحة في إسرائيل. البند 8(أ) في الدستور المقترح ينص أنّ «أيام الراحة الثابتة في دولة إسرائيل هم السبت وأعياد إسرائيل؛ يحق لغير اليهود التعطيل في أعيادهم».

في القانون الحالي ينص البند 18أ من أمر ترتيبات الحكم والقضاء من العام 1948 أنّ «السبت وأعياد إسرائيل- يوما رأس السنة، يوم الغفران، أول وثامن أيام العرش، أول وسابع أيام الفصح، وعيد العنصرة، هي أيام الراحة الثابتة في دولة إسرائيل. يحق لغير اليهود أن يقيموا أيام راحتهم في أيامهم المقدّسة وأعيادهم. يتم تحديد هذه الأعياد بالنسبة لكل طائفة بحسب قرار الحكومة المنشور في السجل الرسمي».

أما البند 9 من الدستور المقترح فينص أنّ «التقويم العبري هو تقويم رسمي في دولة إسرائيل». اليوم، قانون استخدام التاريخ العبري من العام 1998، يغلّب بوضوح التقويم العيني التابع لثقافة الأغلبية- التقويم العبري.

**المكانة الخاصة للمؤسسات القومية اليهودية**

البند 14 في الفصل الأول من الدستور المقترح («أراضي الدولة»)، ينص أنّ «الدستور يمكّن شمل الترتيبات القائمة اليوم في قانون الأساس في القانون العادي». بالإضافة إلى ذلك، فإنّ البند 14(ب) ينص أنّة «بالإمكان أن يتم بتخصيص الأراضي احترام أنماط الحياة لمجموعات سكانية عينية». جاء هذا البند على ما يبدو من أجل الالتفاف على السابقة القضائية في قضية عائلة قعدان من العام 2000، والتي منعت الدولة بحسبها من التمييز بين اليهود والعرب في تسويق أراضيها. رسميا وعمليًا، يمكن لهذا البند أن يشرعن إقامة تجمعات سكنية لليهود فقط. ويأتي هذا البند من خلال تناقض تام مع البند 11 في الفصل الثاني للدستور المقترح («حقوق الإنسان الأساسية»)، الذي ينص أنّ «لكل مواطن إسرائيلي ولكل مقيم في إسرائيل، الحرية في اختيار مكان سكنهم في إسرائيل».

بالإضافة إلى ما تقدم، فإنّ قانون مكانة «الهستدروت الصهيونية العالمية» و»الوكالة اليهودية لأرض إسرائيل» من العام 1952، يثبّت على المستوى الرسمي المكانة الخاصة للوكالة اليهودية والهستدروت الصهيونية في إسرائيل، وعلى أساس هذا القانون تم توقيع المعاهدة الخاصة بين هاتين المؤسستين وحكومة إسرائيل. حسب المعاهدة، تشمل وظيفة هاتين المؤسستين وظائف

حكوميــة بطابعها، ومن ضمنها إقامة بلــدات جديدة. هذا على الرغــم مــن أنّ هاتين المؤسســتين تعملان علنًا لصالح الشــعب اليهودي فقط. وثمة تسويات شبيهة أيضًا بالنسبة لمكانة الـ«كيرن كييمت ليسرائيل»، التي يشــكل ممثلوها، حسب قانون مديرية أراضي إسرائيــل من العــام 1960، نصف أعضــاء مجلس أراضي إسرائيل، الذي يقرر سياســة الأراضي في إسرائيل. هذه المؤسسات القوميــة اليهودية تعمــل، بحكم تعريفها، لصالــح اليهود فقط، وهكذا فإنّ التشريع المتعلق بهــا يمنح أفضليات قانونية واضحة للأغلبيــة اليهوديــة، المســتفيدة الحصريــة من خدمــات هذه الأجسام.

## اقتراح الدستور في السياق الدولي

ســنرى فيما يلي أنّ الدســتور المقــترح يناقض أيضًا أســس قرار التقســيم الصادر عن الأمم المتحــدة، والذي طالب كل دولة من الدولتين بتبني «دســتور ديمقراطي»، بحســبه «لا يتم انتهاج أي تمييز، من أي نوع، بين الســكان على خلفية العرق، الدين، اللغة أو الجنــس». وأيضًا «يكون لكل إنســان في نفوذ الدولة الحق في الحماية المتساوية أمام القانون».

### تناقض مع قرار التقسيم

يناقض الدســتور المقترح بنود قرار التقســيم الصــادر عن الأمم المتحدة في العام 1947، والذي دعا كل دولة من الدولتين إلى تبني «دستور ديمقراطي» يضمن المساواة أمام القانون لكل المواطنين. وهكذا، يخالف الدســتور المقترح القاعدة الدولية الأساسية التي أقيمت الدولة حسبها.

قرار الأمم المتحدة الصــادر يوم 29.11.1947 (القرار 181) حول تقســيم فلســطين التاريخية إلى دولتين، دعا إلى صياغة دســتور ديمقراطي في كلتا الدولتين. القســم الأول من القرار، الذي يتعلّق بدســتور مســتقبلي لكل دولة، ينص عــلى أنّ «يصوغ الاجتماع المؤسِّس لكل دولة دســتورًا ديمقراطيًّا للدولة». ينص القرار أيضًا أنّ كل دستور يشمل، من ضمن ما يشمل، بنود تضمن «الحقوق المتساوية لكل إنسان، دون التمييز في القضايا المدنيّة، الاقتصادية والدينية، وللاســتفادة من الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية، مثل حريــة العبــادة، اللغة، التعبــير والنشر، التعليــم، التجمّع والتنظم».

وينص قرار التقســيم أيضًا، أنّ دســتور كل دولة يجب أن يشمل الفصــول في قــرار التقســيم، المتعلقــة بـ«الأماكــن المقدّســة» و«الحريات الدينية وحقوق الأقليــات». الفصل المتعلّق بحقوق الأقليات (الفصل 2 من القسم ج من قرار التقسيم)، ينص أنّه «لا يُنتهــج أي تمييز، من أي نوع، بين الســكان عــلى خلفية العرق، الديــن، اللغة أو الجنس» (البند 2)، وإنّه «يحق لكل شــخص في مجال نفوذ الدولة أن يحصل على الحماية المتساوية من القانون» (البند 3). وينــص البند 6 في نفس الفصل، أنّ «على الحكومة أن تضمــن التعليــم الجماهيري والثانــوي الكافي للأقليّــات العربية واليهودية، ولكل شــخص بلغته ووفقًا لتقاليــد ثقافته». البند 7 يقول، إنّه «لا يجري أي منع الاستخدام الحر لكل مواطني الدولة بأيّــة لغــة كانــت في الأحاديــث الشــخصية، في التجــارة، أو في الاجتماعات العامــة» وإنّه «في الدولة اليهودية تمنح تســهيلات كافية للمواطنين الناطقين بالعربية لاســتخدام لغتهم، شــفهيًّا أو كتابيًّــا، في المجلــس التشريعي، في المحاكــم أو في جهاز الحكم». البنــد 8 ينص أنّه «تُمنــع أيّة مصادرة أرض تابعــة لعرب الدولة اليهودية، ما عدا للأهداف العامة».

## تناقض جوهري مع القانون الدولي

كما فُصّل أعلاه، فإنّ المبادئ الأساســية لاقتراح الدستور في الفصل الأول، المتعلقة بيهودية الدولة، تناقض حقوق الإنســان الأساسية في الفصل الثاني لاقتراح الدســتور، المتعلّقة بضمان المساواة وعدم التمييز. وهكذا فإنّ الدستور المقترح هو دستور لا يضمن المساواة، ولهذا فإنّه دســتور غير ديمقراطي لتعارضه والمبادئ الأساسية في القانون الدولي، وتحديدًا الحق في الحماية المتساوية أمام القانون، ومنع التمييز على أســاس القومية، الديــن، اللغة والثقافة. هذه المبادئ راســخة بوضوح حتى في المعاهدات الدولية التي تشكّل دولــة إسرائيل طرفًا فيها، ومن ضمنهــا المعاهدة الدولية للقضاء على كافة أشــكال التمييز العنصري من العام 1965،[5] والمعاهدة الدولية للحقوق المدنية والسياســية من العام 1966،[6] والمعاهدة الدوليــة للحقوق الاقتصاديــة، الاجتماعية والثقافيــة من العام 1966،[7] والمعاهــدة الدولية لحقوق الطفل من العام 1989،[8] وتم أيضًا ترسيخ حقوق الأقليات بشكل واضح دوليًا في الإعلان العالمي بخصــوص حقــوق الأقليات من العــام 1992، والإعــلان العالمي بخصوص حقوق الأقليات الأصلية من العام 2007.

التمييز الموجود في الدســتور المقترح يشكّل إذًا خرقًا فظا للقانون الدولي، المُلزم للدولة.

## تلخيص

تعكــس مجمل الترتيبات الدســتورية الواردة في اقتراح الدســتور تصنيفًا عرقيًا في المنظومة الدســتورية في البــلاد، وأحادي الاتجاه بشــكل واضح: أي، لصالح مجموعة الأغلبية فقط. هذا التصنيف

5 على سبيل المثال، حسب البند 5 لهذه المعاهدة، على الدول التي تشكّل طرفًا في المعاهدة أن تمنع وتقضي على التمييز العنصري وأن تضمن حق كل إنسان بالمساواة امام القانون، دون علاقة بعرقه، قوميّته أو انتمائه الاثني. دولة إسرائيل أقرّت المعاهدة في العام 1979.

6 هــذه المعاهدة ترسخ أيضًا في البند 26 الحق في «الحماية المتســاوية أمــام القانون». دولة إسرائيل أقرّت المعاهدة في العام 1991.

7 أقرّت دولة إسرائيل المعاهدة في العام 1991.

8 أقرّت الدولة المعاهدة في العام 1991.

يعكس الازدواجية القائمة اليوم في علاقة القانون الدستوري الإسرائيلي نحو المجموعتين القوميتين في الدولة: توجّه جماعي واضح في تعامله مع الأغلبية اليهودية، مقابل توجّه فرداني ضيق في علاقته بالمواطنين العرب («غير اليهود»). هذا التصنيف القومي المبين أعلاه، يخلّد المكانة القانونية الدونية المواطنين العرب. إنّ ترسيخ هذا التصنيف في دستور رسمي سيزيد من حدة إقصاء المواطنين العرب، ومن حجم شعورهم بالاغتراب في وطنهم.

يناقض الدستور المقترح مفاهيم ومعايير القانون الدولي في موضوع المساواة ومنع التمييز. كما يناقض الدستور بنود قرار التقسيم الصادر عن الأمم المتحدة، الذي دعا كل دولة من الدولتين لتبني «دستور ديمقراطي»، يضمن المساواة أمام القانون بين كل المواطنين.

الدستور المقترح لا يشمل أي حق جماعي للأقلية العربية في إسرائيل، وهي أقلية قومية أصلية. التعامل الوحيد مع هذه المجموعة القومية يتعلق بمكانة اللغة العربية (البند 7 في اقتراح القانون)، وهو يمس فعليًّا بالمكانة القانونية لهذه اللغة قياسًا بالوضع القائم اليوم كما فصّلنا أعلاه. الحقوق الجماعية هي الحقوق النابعة من الخصوصية الجماعية الذي تميّز مجموعة الأقلية عن مجموعة الأغلبية. يمكن اعتبار هذه الحقوق حقوقًا طبيعية مكتسبة، تكتسبها مجموعة الأقلية بسبب تميّزها الجماعي. هدف الحقوق الجماعية هو ضمان المساواة الجوهرية لأبناء وبنات مجموعة الأقلية، ومنحهم الحماية الحقوقية الملائمة على المستويين: الفردي والجماعي. ويكمن في هذه الحقوق تعزيز جدي لمجموعة الأقلية، وهي شرط أساسي لتطبيق المساواة الجوهرية الشاملة في المجتمع (يُنظر في هذا السياق إلى الإعلان العالمي لحقوق الأقليات من العام 1992، والإعلان العالمي لحقوق الشعوب الأصلية من العام 2007).

إن الاعتراف بالوجود العربي- الفلسطيني الجماعي في إسرائيل كمجموعة قومية وكشعب وطن، هو في صلب الحقوق الجماعية للأقلية العربية، إلى جانب الاعتراف بحقّ هذه الأقلية بمساواة الحقوق الكاملة إن كان على الأساس المدني- الفردي وإن كان على الأساس القومي- الجماعي. تعتمد هذه الحقوق على مبادئ العدل التوزيعي والعدل المصحِّح. وهي تشمل في واقعنا، من ضمن أمور أخرى، ضمان مكانة اللغة العربية المتساوية، وضمان التوزيع المتساوي للميزانيات العامة، ومنح حقوق الإدارة الذاتية للأقلية العربية في قضايا التعليم والدين والثقافة والإعلام، وضمان التمثيل الملائم والمؤثّر للجماهير العربية في المؤسسات والأجسام العامة في الدولة، والمساواة في منظومة الدولة الرمزية، والمساواة في تسويات الهجرة للدولة والتجنّس فيها. وتشمل الحقوق الجماعية أيضًا الاعتراف بالحقوق التاريخية للأقلية العربية- الفلسطينية، مثل إعادة المهجّرين إلى بلداتهم الأصلية، والاعتراف بالقرى غير المعترف بها، وإعادة الأراضي المصادرة الى أصحابها ونقل إدارة الأملاك الدينية ليدي الطوائف العربية والتعويض عن خروقات حقوق الانسان والمواطن العربي وخاصة خلال فترة الحكم العسكري.9

9 لنقاش موسّع حول الحقوق الجماعية للأقلية العربية، يمكن الإطلاع على الوثائق الأربع التي صدرت عن ممثلي وناشطي الجمهور العربي في السنة الأخيرة: «التصوّر المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل» (اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية، 2006)؛ يوسف جبارين، «دستور متساو للجميع؟ حول الدستور والحقوق الجماعية للمواطنين العرب في إسرائيل» (مركز مساواة، 2006)؛ «الدستور الديمقراطي» (عدالة، 2007)؛ «وثيقة حيفا» (مدى الكرمل، 2007). وكذلك الإطلاع على برامج الأحزاب الفاعلة في أوساط الجماهير العربية الممثلة في الكنيست، وتحديدًا برنامج الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة، وبرنامج حزب التجمع الوطني الديمقراطي

http://www.hadash.org.il/matzahadash.html,
http://www.balad.org/index.php?id=244

# التعليم العربي من الضحوية إلى الفاعلية - أفكار وتوصيات

**[ملخّص الطاولة المستديرة التي عقدت على شرف المؤتمر السابع للتعليم العربي (نيسان 2008) تحت عنوان «الإطار الحقوقي- القانوني للتعليم العربي»]**

### بين الوصاية وإعادة الامتلاك

لا يوجد خطاب قانوني محدّد وناجز بشأن «التعليم العربي» وأهدافه في القوانين التي تعنى بالتعليم في البلاد. «الخطاب» الحاضر بقوة هو «التعليم للعرب» أو «التعليم للناطقين بالعربية». الخطابان مختلفان ويعبران عن رؤيتيين متباينتين بخصوص التعليم بين أظهر الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل.

يعكس الخطاب الأول السعي لإعادة امتلاك التعليم العربي من قبل المجتمع العربي عبر تأكيد المضامين ذات الخاصية الثقافية ووضع نموذج تحكم وترسيم مبنى خاص. فيما يعكس الخطاب الثاني تكريسًا لآليات السيطرة على التعليم العربي عبر تأكيد التبعية والتجزئة وطمس الهوية الجمعية.

يحضر «التعليم العربي» في الإطار الحقوقي-القانوني في إسرائيل فقط على مستوى التوجيهات والتعليمات الداخلية للوزارة وعلى مستوى الأنظمة وذلك بغياب تناول قانوني محدد كما هو مثلا حال «التعليم الديني الرسمي». إنّ تناول التعليم العربي فقط عبر الأنظمة - كما هو الحال في الأنظمة بشأن «اللجنة الاستشارية للتعليم العربي» من العام 1996 - يعكس منطقيّ الوصاية والتبعية اللذين تتعامل من خلالهما الوزارة مع التعليم العربي. وقد تكشّفت محدودية هذه الأنظمة وقصورها عن منح التعليم العربي أفقا للتغيير في تجربة المجلس الاستشاري الذي ترأسه بروفيسور جورج قنازع.

في حينه، قدم المجلس توصيات عينية لإقامة مديرية ومجلس تربوي خاصين للتعليم العربي ضمن مبنى وأنظمة وزارة التربية والتعليم، لكنها رفضت من قبل الوزير أمنون روبينشتاين آنذاك. يشار إلى أن الأنظمة ما زالت رسميا سارية المفعول حتى بدون تشكيل مجلس فعلي.

من الأهمية بمكان في هذا السياق التوضيح أن صلاحيات المجلس حسب لسان هذه الأنظمة غير واضحة وقراراته غير ملزمة والاستشارة به من قبل الوزارة غير ملزمة وذالك على خلاف الصلاحيات الواسعة والملزمة للمجلس التربوي الخاص بالتعليم الرسمي الديني.

### الشراكة، الاعتراف والمساواة

في نهاية المطاف، تشكل إقامة مديرية ومجلس تربوي للتعليم العربي حلا تنظيميًا أوليًا يسعى إلى تطوير «شراكة» جوهرية في التحكم بالتعليم العربي، عبر تطوير بنى تنظيمية وإدارية خاصة ضمن وزارة التربية والتعليم تضمن تمثيلا حقيقيا للمجتمع العربي في إدارة جهازه التعليمي. وبطبيعة الحال فإن قضايا التعليم العربي ومشاكله لن تنتهي عند هذا الحل، لذلك يجب دمج العمل على تطوير «الشراكة» بالعمل على تطوير «الاعتراف» (أي أن تعكس المضامين التربية والتعليم الهوية الجمعية والرواية التاريخية للشعب الفلسطيني وأن يصبح التعامل مع اللغة العربية تعاملا جوهريًا لا أداتيًا) و«المساواة» (تحديدا، أن يتم إعادة تعريف وتوزيع الموارد المادية والرمزية والتنظيمية المتاحة للتعليم العربي بما يضمن تحقيق تمييز مصحح لأوضاع التعليم العربي: ميزانيات، ملاكات، أبحاث ،

تجارب تربوية، إلخ).
بالمقابل، من الضرورة بمكان العمل على صياغة مجددة لأهداف التعليم العربي التي وضعتها لجنة متابعة قضايا التعليم العربي في العام 1996. المطلوب في هذا السياق صياغة رؤية شمولية للتعليم العربي وليس فقط للأهداف بحيث يصبح بالإمكان الإشارة إلى صورة أو صور الخريج/ة المطلوبة وتحديد الأليات اللازمة لتحقيقها. الهدف هنا هو مراجعة نقدية لأهداف التعليم العربي بهدف صياغة مشروع ثقافي وتربوي لتدعيم الحقوق الجماعية في اللغة والإدارة الذاتية بإمكانه التعاطي مع مقولات التنمية والعولمة والعدل الإجتماعي والهوية الجمعيةن وبإمكانه مناهضة التمييز والفقر والعنف والإقصاء والطائفية والفئوية. في هذا السياق، يجب التنبه إلى خصوصية التربية اللامنهجية ودور مؤسسات العمل الأهلي والأحزاب والمراكز الجماهيرية في مشروع كهذا.
من الأهمية بمكان الإشارة إلى التعددية الثقافية والحزبية والدينية بين أظهر المجتمع الفلسطيني وضرورة أن تعكس أهداف التعليم هذه التعددية إلى جانب مقولات واضحة بشأن العلاقة بين المجتمع الفلسطيني في إسرائيل والمجتمعات الفلسطينية في الضفة والقطاع والشتات.

### القضاء وحده لا يكفي

على أهميته، يبقى النضال في المسار القانوني-القضائي محدودًا، ومن الضروري رفده بالعمل الجماهيري والتعبئة الشعبية. في هذا الإطار، يتوجّب توضيح أن المسار القانوني لم يستنفد بعد وأنه ما زال أمام التعليم العربي هوامش في إطار القوانين والأنظمة والتعليمات والتوجيهات التنظيمية المختلفة فيما يخص التربية والتعليم لم يتم سبرها واستغلالها والوصول عبرها إلى حالة تصدي ومثول أمام المحاكم.
في ظل الفجوة القائمة ما بين الخطاب البلاغي العالي في السياسة والتربية والعمل الأهلي وبين واقع العمل والممارسة يجب التأكيد في ضرورة تطوير مبادرات ذاتية وجماهيرية ضمن المجتمع العربي حول قضايا التربية والتعليم. في هذا السياق، نحن بحاجة إلى خلق مبادرات عينية ومستدامة بإمكانها إحداث فارق نوعي في الحقل وبإمكانها وضع الدولة والسلطات المحلية العربية أمام تحديات رمزية وأخلاقية دون أن تُعفى هذه الأجسام من مسؤولياتها المباشرة على التربية والتعليم ودون أن تتحوّل هذه المبادرات إلى بدائل تامة ومنفصلة. تهدف هذه المبادرات إلى الخروج من الضحوية إلى موقع الفاعلية وأخذ المسؤولية وإلى تقوية العلاقة ما بين المهنيين والأكاديميين والحقل المدرس. في هذا الإطار : يجب تطوير مناهج بديله، كتب تدريس بديلة، برامج مهنية لمديري المدارس، برامج لمديري أقسام التعليم في السلطات المحلية إلخ.

### توصيات

في سبيل النهوض بالتعليم العربي وإخراجه من دائرة الضحية، فمن الضرورة بمكان:

1. بناء برنامج جماهيري حواري حول قضايا ومشاكل التربية والتعليم بمشاركة باحثين وأكاديميين بحيث يتضمن المشروع جولات ميدانية ولقاءات مهنية في المدارس؛
2. إقامة منتدى دائم للحقوقيين والباحثين والناشطين في حقل التربية والتعليم لتبين القضايا التي يمكن متابعتها قانونيا ولتحفيز مؤسسات العمل الأهلي في مجال المرافعة على متابعة هذه القضايا حقوقيا وجماهيريا؛
3. صياغة ورقة عمل بشأن الموقف من المجلس الاستشاري، تتضمن التعديلات المطلوبة على المنظومة القانونية القائمة وتفصيل أوجه الشبه والاختلاف القائمة ما بين هذه الأنظمة وأنظمة التعليم الديني الرسمي؛
4. بلورة مشروع لتعزيز وترشيد العلاقة بين مؤسسات العمل الأهلي والمدارس العربية.

إنّ إقامة المجلس التربوي العربي هي خطوة هامة جدًا، يجب أن توضع المهام التالية نصب أعين القائمين عليه:
صياغة رؤيا للتعليم العربي تتضمن مراجعة لأهدافه الحالية من العام 1996؛

1. صياغة رؤية تحدد "ما نريد من التعليم العربي": صورتنا وذاكرتنا وراهننا؛ المبادرة إلى دراسة حول قضايا التربية اللامنهجية في المجتمع العربي والسياسات القائمة بشأنها. تتضمن هذه التوصية ضرورة التواصل مع العاملين في هذا الحقل عبر طاولات مستديرة وذلك نحو صياغة رؤيا لدور التربية اللامنهجية ومبناها ومضامينها في المجتمع العربي؛
2. بلورة مشروع لتنمية القيادات التربوية. تتضمن التوصية إقامة برامج مهنية وأطر مستدامة ومؤتمرات سنوية خاصة لمديري الثانويات العرب ولمديري أقسام التعليم في السلطات المحلية في المرحلة الأولى؛
3. بلورة مشروع لتطوير المناهج والكتب التدريسية البديلة، وتقديم مراجعات نقدية مفصلة للمناهج والكتب التدريسية والتجارب التربوية المعمول بها والمخطط لها.

# التصورات المستقبلية

# التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل؛ قصة المجموعة

**غيداء ريناوي زعبي**
**موجّهة مجموعات، مركّزة وموجهة مجموعة «التصوّر المستقبلي»**

## مقدمة

أودّ في هذه المقالة أن أستعرض السيرورة التي مرّت بها المجموعة التي عكفت على تحضير وثيقة «التصّور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل». وذلك من موقعي كمركزة وموجهة لمجموعة التصور ومن زاوية رؤيتي لهذه السيرورة الجماعية، فقد عملت المجموعة على مدار سنتين تقريبًا حتى إصدار الوثيقة في كانون الأول 2006.

وأودّ تبيان السيرورة التي مرّت بها المجموعة، ونموّها من حالة كانت فيها عددا من الأفراد، حتى أصبحت مجموعة مبلوَرة متكتلة، أنشأت لها لغة داخلية مشتركة وهدفًا متفقا عليه، وأثمرت في نهاية المطاف نتاجًا ملموسًا نال أصداءً غير عادية في الحيّز العام في إسرائيل وخارجها.

بودّي الادعاء أيضًا أنّ هذه السيرورة أحادية القومية هي سيرورة معزّزة للتغيير، وأنها، بخلاف ما وُجِّه لها، لا تعرقل تطوّر العلاقات بين الفلسطينيين واليهود من مواطني إسرائيل ولا تدهورِها. وأعتقد أنه فقط حين تدعم المجموعة الفلسطينية في إسرائيل نفسها، عندها فقط يمكن لها خلق ميزان علاقات صحية ومتساوية مع مواطني الدولة اليهود.[1]

## خلفية نظرية

نجد في الأدبيات النظرية التي تُعنى بالعمل مع المجموعات الاجتماعية المقصاة أو المميّز ضدها تاريخيًا، وصفًا لسيرورة تدعيم أحاديّ الجانب للمجموعة في سياقات مختلفة. هذه السيرورة قد تنشأ في مجموعات قومية أو جندرية أو طبقية. المجموعة الاجتماعية التي تواجه واقعًا من الاضطهاد والإقصاء، وتمرّ بسيرورة تدعيم أحاديّة الجانب، تنتقل رويدًا رويدًا من مرحلة انعدام الثقة بقواها الداخلية وقدرتها على تغيير الموجود، إلى مرحلة تنشأ فيها ديناميكية داخلية-جماعية تكفّ فيها المجموعة عن التعاطي مع الخارجي، المسيطر، «الآخر»؛ وعن التفكير بـ «ماذا سيكون رأيه حول ما نفعل أو نقول»، بل تتعامل بالأساس مع ميّزاتها وشحناتها وأهدافها الخاصة.

وينشأ بالتالي مسارٌ يتميّز بالانفصال من جهة، والشعور بالوحدة والاستقلالية من جهة أخرى. هذه السيرورة تدعّم المجموعة لا بل وتشكّل رافعة لعملها.

كما تشير الأدبيات إلى سيرورة تدعيم المجموعة الأحادية القومية وتوجُّهُها نحو التغيير المجتمعي كـ «حل مناقض للحل الفرداني القائم على الحراك الفردي، فهو جهد لأفراد من مجموعة الأقلية من أجل تغيير مكانة مجموعتهم المتدنيّة. حين يحدث هذا، يطالب أبناء المجموعة ذات المكانة المتدنيّة بتغيير المبنى الاجتماعي القائم. بخلاف الحل الأول، الذي في صلبه التغييرات على صعيد الفرد، يجري الحديث هنا عن حل

1 تطرّق رباح حلبي في كتابه "حوار الهُويات" (2000) إلى هذه المسألة بقوله إن "علاقات القوة.... تتغيّر فقط حين تقوى المجموعة العربية، وتضطر المجموعة اليهودية للتغيّر حسب ذلك. لذا نستخلص، أن العلاقات غير المتوازية في الخارج قد تتغيّر فقط عندما يقوى العرب في إسرائيل ويفرضون التغيير." (ר. חלבי וג. זוננשיין , תודעה, זהות ואיתגור המציאות, שם, עמ.21).

(من خلال) التغيير المجتمعي على صعيد المجموعة كلها».[2]
تجفل وتيرنـر (1986)، بعرضهمـا نظرية الهُويـة الاجتماعية،[3] يقدّمان سـيرورة اختيار مجموعة العمل من أجل تغيير مكانتها الاجتماعيـة: حين ترى هذه المجموعـة أن الواقع غير عادل أو غير متوازن أو غير مسـتقرّ، سـتعمل من أجل تغيير هذا الواقع وتواجه المجموعة ذات القوة.

يمكن إيجاد مؤشرات شبيهة على سيرورة تدعيم المجموعة في العمل مع مجموعات النساء. صحيحٌ أن المفاضلة ليست مفروغ منها وتُدرج هنا مع تحفظات، لكن بالإمكان الادعاء أن السيرورة التـي تمرّ بها مجموعـات التدعيم المجتمعي تشـابه في عدة ميّـزات السـيرورة التي تمرّ بهـا مجموعات النسـاء. في كتابها الشـامل "all for is Feminism" (2000)[4] تثنـي بيـل هوكس العمل الذي بُذل في "مجموعات رفع الوعي" للنساء في الولايات المتحدة الأمريكية في ستينيّات القرن العشرين. وتصف الكاتبة النشـاط الذي شـكّل قاعدة للتغيير الاجتماعي-السياسي الذي حققته النسـاء لاحقًا: "قاعدة هذا العمل بدأت مع نساء اختبرن التفكير الشـوفيني وخلقن اسـتراتيجيات يسـتطعن من خلالها تغيير تعاملنا ومواقفنا وتبديلها بتفكير نسـوي والتزام بسياسـة نسوية".

كمـا تتطرّق أرييـلا فريدمان في مقالتها "عن النسـوية، الأنوثة وقوة النساء في إسرائيل" (1999) إلى صعوبة أن تحقق النسوية كحركة اجتماعية تغييرًا على المسـتوى الجماعي، قياسًـا بنجاح نسـاء على المسـتوى الفـردي في تغييـر مكانتهـن وظروف معيشـتهن. وتتحـدّث عـن "القـوة الفردانية" مقابـل "العجز الجماعـي"، حيث لا تعمل النسـاء "كمجموعة يمكنها الانتظام والعمـل على تغيير وضعها... تعمل نسـاء كثيـرات في العقود الأخيرة على تغيير مكانتهن، وتغييـر توزيعة الأدوار والقوة في العائلـة، وتغيير مكانتهن المهنيـة. ولكنهن يخُضن معظم هذه النضالات بشـكل فردي، ونادرًا ما يحـدث هذا من خلال انتظام مجموعـة تناضل من أجل تغيير السياسـة أو القواعد التي تميّز ضدهنّ".

تكمـن خاصيّة مجموعـة التصوّر فـي أنّ سـيرورتها - وبخلاف السيرورات الكلاسيكية لمجموعات اجتماعية تمرّ بسيرورة تدعيم لتغيير مكانتها – رافقتها مهمّة واضحة هي خلق نتاج جماعي في نهاية السـيرورة. وكان هذا مقياس النجاح بالنسـبة للمجموعة. هـذه الديناميكية سـاعدت المجموعـة على أن تكـون دقيقة وصاحبة هدف محدد: انتاج وثيقة مكتوبة تطرح تصورا مستقبليا للعرب الفلسطينيين في إسرائيل.

## وصف بناء التصوّر

فـي نيسـان 2005 قرر رئيس لجنـة المتابعة العليـا للجماهير العربية ورئيس اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية في إسـرائيل، السيد شـوقي خطيب، إقامة مجموعة تفكير من الأكاديميـين ونشـطاء جماهيريين عرب، بهـدف صياغة تصّور اسـتراتيجي مستقبلي، في اسـتطاعته تحديد المكانة المنشودة للجماهيـر العربيـة الفلسـطينية فـي إسـرائيل بعـد حوالي العقدين.

باشـر خطيب هذا التحرّك ورأى فيه استمرارية مباشرة لمشروع الطاولة المستديرة، (مجموعة التفكير الاستراتيجية المكونة من أكاديميين التي بـادر إليها بعد يوم القدس والأقصى عام 2000، والتي راح ضحيتها 13 شـابًا فلسـطينيًا من مواطني الدولة قتلوا بنيران قوات الأمن الإسـرائيلية، والتـي كان وما زال لها أثر كبير علـى علاقات العـرب واليهود في البلاد وعلـى علاقة الجماهير العربية الفلسطينية بالدولة).[5]

وكانت بداية بلورة التصور المسـتقبلي بإجراء مقابلات شخصية مع عشـرة أكاديميين ونشـطاء جمهور مختصيـن في مجالات السياسة، القانون والقضاء، العلوم الاجتماعية، التنمية الاقتصادية، مكانة النسـاء، والثقافة والتعليـم. كان هدف المقابلات محاولة إجراء مسح أوليّ للاتجاهات العامة للتطوّر الاجتماعي-السياسي الحاصل داخل الجماهير الفلسـطينية في إسرائيل. كما تطرّقت المقابلات إلى التحديين التاليين:

1. هل يمكن أصلاً التخطيط اسـتراتيجيًا ومسـتقبليًا في ظل الواقع الصعب الذي تواجهه الجماهير الفلسطينية في إسرائيل اليوم؟
2. وإذا كان هـذا ممكنًـا، فكيف يمكن اسـتجلاب هذه الانطلاقة؟

وكانـت الخطوة المقبلة دعـوة مجموعة صغيرة من النشـطاء والأكاديميـين ومنتخبي الجمهور من الحكم المحلي، إلى نقاش هدفه التفكيـر بالطريقة الأنسـب لولوج عمليـة كهذه، هوية المندوبين والمؤسسات المدعوة، وتيرة اللقاءات، وما إلى ذلك. عُقد اللقـاء الأول للمجموعة في تموز 2005 ودعي إليه حوالي 70 شـخصًا، من رؤساء سـلطات محلية وناشـطين جماهيريين وسياسـيين من كافـة الأطياف السياسـية، ومديـري جمعيات، وأكاديميـين. وقد لبّى الدعوة 15 شـخصًا فقط، معظمهم ممّن

2 א. נדלר, קונפליקט בין קבוצתי והפחתתו, בתוך: ר. חלבי, דיאלוג בין זהויות, (2000), עמ' 37.

3 Tajfel, H. and J. Turner (1986), "The Social Identity of Intergroup Behavior", In: S. Worchel and W.G. Austin, Psychology of Intergroup Relations, vol. 24, pp. 24-77.

4 Hooks, B., Feminism is for all, (2000), pp. 8-9.

5 بعـد أحداث يوم القدس والأقصى عام 2000 أقيمت لجنة تحقيق رسـمية برئاسـة القاضي أور، حققت في ظروف الأحداث. وقد تطرّق تقرير اللجنة إلى الظروف العينية وكذلك إلى عمق الشرخ بين الجمهورين، كما اقترح التقرير على حكومة إسـرائيل اتجاهات ممكنة لإصلاح الواقع المزري، http://elyon1.court.gov.il/heb/veadot/or/inside_index.htm.
http://www.alarab.co.il/view.php?sel=00007569

كانوا قد شـاركوا فـي نقاشـات الطاولة المسـتديرة قبل بضع سنوات.

وقد تحدث المشاركون بالأساس عن عدم ثقتهم بقدرة أحد على تغيير شـيء، وعن تجربتهم السـابقة في المشاركة في نقاشات شـبيهه في مؤسسات أخرى، وأن لجنة المتابعة نفسها كانت قد بادرت إلى نشـاطات شـبيهه في الماضي. وطرحـت في اللقاء اقتراحـات بخصوص الأمور التي يمكـن توقعها من عملية كهذه وكذلـك التوقعات من لجنة المتابعة واللجنة القطرية للرؤسـاء. وقـد دلت تلـك الاقتراحات على مسـتوى التوقعـات المتدني للمشاركين. بالأساس اقتُرح عرض هذه السيرورة في إطار منتدى ثقافـي يلتقي ويتداول في شـؤون الثقافة والسياسـة، أو خلق "ميثاق شرف" بين الأحزاب السياسية والإعلام، وميثاق الأخلاقيات المهنية والعامة بين الأحزاب نفسها وبينها وبين الإعلام، ومسائل عامة أخرى تتعلق بشؤون داخلية للجماهير العربية.

بعد بناء البرنامج وعشـية دعوة الأشخاص إلى السمينار الطويل الأول، تـم العمل بشـكل مكثف من خلال لقـاءات ومحادثات ومحاولة إقناع أشـخاص آخرين بالانضمام. عُقد السـمينار الأول في أحد فنادق القدس الشرقية على مدار يومين متتاليين وشارك فيه حوالي 35 شـخصًا. حيث قام خطيب ومرشـدة المجموعة (كاتبـة هذه السـطور)، بإعـداد قائمة المدعويـن التي ضمّت معظـم المـدارس والتيارات الفكريـة والسياسـية والاجتماعية والاقتصادية القائمة في المجتمع العربي. وقد ضمّت المجموعة نسـاءً ورجالا، من أكاديميين ونشطاء سياسيين ورؤساء سلطات محلية ومديري جمعيات من كافة أنحاء البلاد.

بعد هذا السـمينار، عُقدت ثلاثة سمينارات مطوّلة إضافية حتى إقرار الصيغة النهاية للتصوّر المستقبلي.

## السمينار الأول، أيلول 2005

كان هـدف السـمينار الأول مسـح الواقـع القائـم للمجتمـع الفلسطيني في إسرائيل، على المسـتوى السياسي، الاجتماعي-الاقتصـادي، التربـوي، والثقافـي؛ ووصـف الوضـع المرغوب «الرؤيويّ» بعد عشرين عامًا.

تمحور القسـم الأول من اللقاء فـي وصف الوضع القائم: إيجاد مَواطِـن القوة التي تميّـز المجتمع الفلسـطيني والعوائق التي يواجههـا، ومَوْضعتهـا في سـياقها التاريخي. أما القسـم الثاني فتمحور في وصف التصور المسـتقبلي ومناقشة السؤال «كيف نريد أن نكون كمجموعة بعد عشرين عامًا؟».

بعد ذلك تمحور معظم العمل في بناء «سلم» يمكننا من الوصول من «هنا» إلى «هناك»، وبناء خطة عملية تفصّل النشاطات والموارد المطلوبة لإحداث التغيير.

### توجيه المجموعة

تمحور معظم توجيه المجموعة خلال العمل في ثلاثة مبادئ:

1. كل مضمـون تقـرّه المجموعـة يتـم التوصّـل إليه بالإجمـاع. أي أن المجموعة تبحـث وتواصل النقاش حتى التوصل إلى اتفاق؛
2. على السـيرورة أن تنتهي بنتاج ملموس يمكن أن تنبثق عنه خطة عمل؛
3. المجموعة هي التي ستقرّر مواضيع البحث، وهي التي ستقرّر ماهية النتاج النهائي.

وقـد لوحـظ المرة تلـو المرة فـي السـمينار الأول وحتى في السـمينار الثاني أن المجموعة توقّعت من رئيس لجنة المتابعة واللجنة القطرية أن يدلي بأقواله التلخيصية أو أن يستخدم حق النقض (الفيتو) في هذا الخصوص أو ذاك. إلا أن السـيد شـوقي خطيـب ذكّرهـم فعلا لا قـولا فقط، أنه مسـاوٍ لباقـي أعضاء المجموعة.

أسـلوب التوجيه كان مُمَحور لإرشـاد «مجموعة مَهَمَّة» (Task Group) وقطعًا ليس لإرشـاد مجموعة سيرورة ديناميكية. وقد حصـرت الموجهة نقاشـات المجموعة في إطـار الغايات التي حدّدتها المجموعة لنفسها وحسب.

### لجنة التوجيه

في نهاية السـمينار الأول تقرّر إقامة لجنة توجيه من أشـخاص تعهّـدوا بحضور لقاءات دورية مرّة في الشـهر. وضمّت اللجنة ثمانيـة رجال ونسـاء مـن المشـاركين فـي المجموعـة، من الأكاديميين ومؤسسـات المجتمع المدني مـن كافة الأطياف السياسية.

ومن هنا فصاعدًا، كانت المهمة الرسـمية التي ألقيت على عاتق لجنة التوجيه - والتي اجتمعت بالفعل مرة في الشهر على مدار سنتين - تقييمَ كل لقاء يُعقد والتحضير للسمينار القادم، وتحديد سـلم الأولويات وإقرار المواضيع التـي يتم التركيز عليها. عمليًا، كانـت للجنة التوجيه وظائف أخرى لا تقل أهمية: حيث بحثت وتخبّطت وقـرّرت في تفعيل البرنامج على طـول الطريق، كما كانت تشـكّل السـند الجماهيري لعمل المجموعـة أمام البيئة السياسية-الاجتماعية التي عملت فيها.

### كتابة الوثيقة

بعد السمينار الثاني ألقت اللجنة التوجيهية على عاتق سبعة من المشاركين في المجموعة - وكلٌ منهم مختص في مجاله - مهمة كتابـة أبحاث (Position Paper) فـي ثمانية مواضيع رأت فيها اللجنة قضايا ملحة جدًا:

العرب الفلسطينيون في إسـرائيل وعلاقتهم مع الدولة؛ المكانة

القانونيــة للعــرب الفلســطينيين في إســرائيل؛ سياســة الأرض والتخطيــط والبنــاء؛ اســتراتيجية التطوير الاقتصــادي؛ الثقافة العربية الفلسطينية في إسرائيل؛ استراتيجية التطوير الاجتماعي؛ الرؤيــة التربويــة لجهاز التعليــم العربي؛ والعمــل الجماهيري السياســي. كما قــرّرت اللجنة القالــب الموحّد لكتابــة الوثائق وســيرورة الكتابة وعملية التقييم الخارجــي. وتقرّر الطلب من مختصيــن من داخــل المجموعــة وخارجها أن يقــرأوا الوثائق المكتوبة ويقدّموا ملاحظاتهم حولها. كما قرّرت اللجنة أن يعرض أحد الكتاب الوثيقة التي كتبها على المجموعة في كل ســمينار، وأن يسمع ملاحظاتهم ويعود إلى المجموعة بعد إجراء التغييرات التي طلبتها المجموعة.

وفي نفس المرحلة تفرّغــت المجموعة للتخطيط لعملية كتابة المقدمــة، التي كان من المفروض أن تكون نتاجًا جماعيًا يعرض الرواية التاريخيــة ووصف الهُوية الجماعيــة ووصف المهمة – لماذا يُكتب التصور المســتقبلي. وكانت هذه المهمة الأصعب: مجموعة من حوالي 40 شخصًا تكتب وتناقش وتوافق في النهاية على كل كلمة تتضمّنها هذه المقدمة. قامت المرشــدة بتجميع كافة الصياغات التي طرحتها المجموعة حول الوضع المنشــود- الرؤيوي خلال السمينارين الأول والثاني، وقدّمتها للمجموعة في الســمينار الثالــث. خلال هــذا اللقاء انقســم المشــاركون إلى مجموعات عمل صغيرة ونوّهوا وأعادوا الكتابة وحذفوا وأضافوا. بعدهــا، فــي الهيئــة العامة، ناقشــت المجموعــة الملاحظات والتعديــلات. وتطــوّرت العملية على نحو متقطــع، بمفهوم أن المجموعة ناقشــت النصوص، وانقسمت إلى مجموعات صغيرة حســب الاختصاص، فكتبوا وأضافوا وحذفــوا وحرّروا، ثم أعادوا النصــوص إلى الهيئــة العامة لبحثهــا مجددًا. صحيــح أن هذه الســيرورة كان طويلة ومنهكة، لكنهــا كانت ضرورية لجلب كل الأشخاص وكل الأصوات إلى النصّ. وكانت النتيجة كتابة جماعية بكل معنى الكلمة.

وكانت المرحلة الثانية حيــن طُلب من قرّاء ومقيمين خارجيين قراءة النصوص وإبداء ملاحظاتهم عليها. ومع أن هذه السيرورة (القــراءة، الملاحظــات، إعادة النصوص إلــى المجموعة وإجراء تغييــرات فيها) كانــت منهكة هي الأخرى؛ فقــد اتُفق على أنها كانــت ضرورية وأنها قوّت شــعور المجموعة بالالتزام والامتلاك الشامل للكلمات والمضامين.

بعــد أن اكتملت عمليــة كتابة مســودات أوراق العمل، طلبت اللجنــة التوجيهية من الكتاب إعــداد ملخّصات وخلاصات لكل بحث، بحيث تعرض بشــكل موجز الأفــكار المركزية على هيئة مركبات أساســية، كوصف الوضع القائم، غايــات التغيير العليا، وآليات لتنفيذ الخطة ونشاطات عملية.

بعد الســمينار الرابع، كان النتاج النهائي مبلــورًا تقريبًا: مقدمة عامة، وثمانية ملخصات تقترح اتجاهات التغيير المستقبلي. وخُصص القسم الأخير من السمينار الرابع لمناقشة سؤال: "ماذا بعد؟"، و"ما العمل بعد نشــر التصوّر المســتقبلي؟". وبالفعل، رسمت المجموعة اتجاهات العمل العامة بعد نشر الوثيقة: بناء الحوار على مضامين التصوّر المستقبلي مع المجتمع الفلسطيني في إســرائيل، و"ترجمة" الوثيقة إلى خطة عملية بعيدة المدى، والخروج إلى المجتمع اليهودي والمؤسسات الإسرائيلية.

نُشرت الوثيقة في الخامس من كانون الأول 2006 في مؤتمر صحفي عقِد في الناصرة [6]. ومنذ ذلك التاريخ، ذُكرت وثيقة التصوّر المستقبلي مئات المــرات في الإعــلام العربي المحلــي والإســرائيلي والعربي والعالمي وأثارت ردود فعل قوية ومتنوّعة.

## من التردّد إلى الوضوح

المجموعــة التــي ضمت قرابة الأربعين شــخصًا كانــت مركّبة، بالأســاس بسبب التناقضات التي اشتملت عليها: مدارس سياسية متنافسة، توجّهات اقتصادية اجتماعية مختلفة، وأيضًا مندوبون من حقول عمل مختلفة.

نشــأت المجموعة في ظروف غير ســهلة من حيث انعدام الإيمان بـ**القــدرة الجماعية على تغيير الواقع** وانعدام الإيمان بقدرة اللجنة القطرية للرؤساء على تغيير شيء في هذا الصدد.

وكما أســلفنا أعلاه، فقد أعرب المشــاركون في البداية عن عدم ثقتهم بالقدرة على التغيير، وادّعى معظمهم أنهم كانوا شــاركوا في نقاشــات من هذا النوع في الســابق، وقد دلت اقتراحاتهم على مستوى توقعاتهم المنخفض من هذه المبادرة أيضاً.

وكانــت نقطة التحوّل في الســمينار الثالث، حيــن أخذ «النتاج النهائي» يتشــكّل وراحت معالمه تتضح شــيئًا فشــيئًا. في هذا الســمينار مرّت المجموعة بنقطة تحوّل حقيقية حين ناقشــت الصيغة النهائية للفقرة الافتتاحية في المقدمة، حيث بدا واضحًا أن هذه الفقرة ستحدّد نبرة النص برمّته.

تمحــور النقاش حول مســألة الهوية القومية للفلســطينيين في إســرائيل كمجموعــة، مقابــل الهويــة المدنية، حيــث جاء في المقدمة:

"نحن العرب الفلســطينيون في إســرائيل، أهل البلاد الأصليون ومواطنــون فــي الدولة وجزء من الشــعب الفلســطيني والأمة العربية ومن الفضاء الثقافي العربي والإسلامي والإنساني.

لقــد أدت نكبة العام 1948 الى إقامة دولة إســرائيل على 78% من مســاحة فلسطين التاريخية. ووجدنا نفسنا نحن الباقون في وطننا (حوالي 160،000 نســمة) داخل حــدود الدولة اليهودية، مفصولين عــن بقية أبناء شــعبنا الفلســطيني والعالم العربي، اضطررنا لحمل المواطنة الإسرائيلية وتحوّلنا إلى أقلية في وطننا

6 من: التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل (2006)، ص 5.

التاريخي".[7]

ساد في المجموعة شعور بثقل المسؤولية، بالأساس تجاه الداخل؛ تجاه المجتمع الفلسطيني في إسرائيل، الذي تشكّل المجموعة جزءًا منه. ورغم أن النقاش انصبّ على طابع مواطنة الفلسطينيين في إسرائيل، وفي سياق الحياة إلى جانب المجتمع اليهودي، لم يُطرح في أي من تلك النقاشات تساؤل من أي من المشاركين في المجموعةً حول "ماذا سيفكّر اليهود عمّا نكتبه؟". ومن الوارد أن تكون الديناميكية التي نتجت طوال السمينارات قد أدّت إلى شعور جماعي داخلي مبلور وواضح، لدرجة نشوء الوهم اللحظي بأن اليهودي غير موجود في النقاش.

كما تميّز السمينار الثالث بديناميكية إضافية: حيث بدأ أعضاء المجموعة بالاعتزاز بانتمائهم لـ "مجموعة التصوّر". وعشية انعقاد هذا السمينار، تلقى الطاقم المخطط توجّهات عدّة لأشخاص ونشطاء من خارج المجموعة طلبوا الانضمام لمجموعة التصوّر.

## تيارات تحت-أرضية

وإذا قلنا بأن اليهودي – الآخر – لم يكن حاضرًا في تخبطات المجموعة، فمن الذي كان حاضرًا؟

- **النوع الاجتماعي** - كما في أي مجموعة أخرى، كانت هناك تحت السطح تيارات لأجندات ونصوص مستترة مختلفة. وكانت مسألة النوع الاجتماعي أحد أقوى هذه التيارات التي ظهرت بوتيرة عالية. كان واضحًا منذ البداية أن على المنظمين أن يبذلوا جهدًا في مرحلة تشكيل المجموعة لضمان مشاركة نساء، قياديات ومختصات في مجالاتهن. وفي نهاية المطاف، كان ثلث المشاركين في المجموعة نساءً، ما أثر على العمل في كل مرحلة ومرحلة من وضع النصّ. وقد وصل التوتر الجندريّ في المجموعة ذروته حين توجّب على المجموعة، قبل السمينار الثالث، أن تقرّر نهائيًا المواضيع التي سيشملها النصّ النهائي، وتلك التي لن يشملها لضيق المساحة.

  في هذا السياق، ارتفع في المجموعة صوتين واضحين بخصوص سؤال وجوب تخصيص فصل منفرد لقضية المرأة في الوثيقة. كان هناك من ادعى أن تخصيصًا كهذا سيؤدي في النهاية إلى تكريس الاعتقاد السائد الذي تواجهه المرأة الفلسطينية بأنها «مشكلة خاصة تتطلب علاجًا خاصًا»؛ وعليه، لا يمكننا تخصيص فصل منفرد، وإنما ضمان أخذ وجهة النظر الجندرية في كل واحد من الفصول، وضمان حساسية الكتاب والقرّاء الخارجيين لقضايا النوع الاجتماعي (Gender Mainstreaming).

  أما الصوت الآخر فادعى أنّ ليس في مقدورنا ضمان هذا، لأن الحساسية لقضايا النوع الاجتماعي ليست مبلورة بشكل كاف، ولأن الاقتراح بـ» إبداء الحساسية» سيحول دون تمثيل لائق لأجندة النوع الاجتماعي. والحوار الذي دار بين المجموعة على صفحات الإنترنت قبيل السمينار الثالث كان الحوار الأكثر فاعلية الذي خاضه المشاركون.

  في السمينار الثالث طفا التوتر الجندري داخل المجموعة على السطح، لا بل وطُرح ادعاء صريح بأن مجموعة التصوّر لا تضمن التمثيل النسائي اللائق، وبعد نقاشات طويلة تقرّر عدم كتابة فصل خاص عن النساء، وأنّ على كل الكتّاب ضمان الحساسية الجندرية الكافية. كما تقرّر بعد السمينار الثالث أن يتم تقسيم المجموعة في السمينار الرابع (الذي ستقرّ فيه ملخّصات الوثائق) إلى مجموعات فرعية حسب المواضيع المقرّة، على أن ترشد كل مجموعة فرعية واحدة من المشاركات في المجموعة وتقود نقاشًا حول قضايا النوع الاجتماعي في كل فصل. وهذا ما حدث.

  لقد ساعد هذا النقاش كتّاب الأوراق البحثية على بلورة أفكار بديلة تشتمل على الحساسية الجندرية، وعلى تضمنيها في أوراقهم. ولكن بدا واضحًا وبشكل جارف، أنهم لم يحظ بقدرة حقيقية على استجلاب وجهة النظر الجندرية كاملة. وكان كاتب الفصل الاجتماعي بمثابة استثناء، حيث عاد مرارًا إلى النساء في المجموعة طالبًا موافقتهن على اتجاه الكتابة. من الطبيعي إذًا أن يكون هذا الفصل أكثر الفصول حساسية لقضايا النوع الاجتماعي.

  وبطبيعة الحال، أخذ فصل العمل الجماهيري والسياسي قضايا النوع الاجتماعي في الحسبان. وليس هذا بمفاجئ، نظرًا لحقيقة أن النساء الفلسطينيات في إسرائيل فاعلات وحاضرات بقوّة كبيرة في المجتمع المدني وواقع العمل الاهلي. ويبدو أن كتابة هذا الفصل أخذت بعين الاعتبار الحضور المكثف للنساء في هذا المجال.

- **الاقتصاد** - كان التوتر بين الأيديولوجيات الاقتصادية-الاجتماعية قائمًا في المجموعة، لكن بصورة أقل علانية. ومن المثير أنه في اللحظات التي ظهر فيها هذا التوتر، كان للنساء في المجموعة حصة كبيرة فيه. ويبدو أن

7 من: التصور المستقبلي، ص 5-6.

هــذا لم يحــدث صدفةً، ذلــك أن القضيــة الاقتصادية راســخة في التوجّهات السياسية-الاجتماعية. وفي هذه الحالــة أيضًا كان واضحًا أنّ هنالك صوتين واضحين في المجموعــة ومتناقضين أحيانًــا. الأول أعرب عن رغبته بالاندماج في الاقتصاد الإســرائيلي القائم على العولمة والتجارة الحرّة، فيما استحضر الصوت الثاني إلى النقاش قيمًا اشتراكية كدولة الرفاه. وقد ارتفع كلا الصوتين في السمينار الرابع حين نوقش الفصل الاقتصادي.

ومــن الــوارد – ولا أعتمد في هذا ســوى على انطباعي الشخصي – أنّ الإحباط الذي نشأ خلال السمينار الثالث لدى النســاء في المجموعة - لعدم قدرتهنّ على تحديد جــدول الأعمال بصورة تامة كمــا أردنَ - قد دفعهنّ إلى محاولــة التأثير علــى الأجندة الاقتصاديــة. وهنا نجحن بصورة أفضل. ويبدو أنه كان من الأسهل على الرجال في المجموعــة تقبّل هــذه التوجهــات وليــس التوجّهات الجندرية، وأنه كان من الأسهل على النساء إيجاد حلفاء لهنّ بين الرجال في المجموعة، يوافقون على أيديولوجيا اقتصادية قريبة منهنّ.

- **الهُويــة** - بدوره، أثــار التوتر بين ربمــا القصد التراثية والعَلمانية حساسية معيّنة على مدار عمل المجموعة. وتركّز هــذا المحور بالأســاس في الســؤال أي مجتمع نتخيّــل فــي المســتقبل، مــا هــي القيــم والنظريات الاجتماعيــة والثقافية التي ســيحافظ عليهــا أو يلغيها ويغيّرها. وقد انعكس هذا بالأساس في النقاشات حول الورقة الاجتماعية.

وعلى ما يبدو فإن هذا التوتــر متعلق بالتغييرات التي تحدث في المجتمعات في شــتى أنحــاء العالم. حيث تتشــابه العديد من سيرورات التطوّر في العالم العربي والإســلامي وتلك في داخل المجتمع الفلســطيني في إسرائيل.

## خاتمة

أعتقد أن المجتمع الفلســطيني في إسرائيل يمرّ بسيرورة يأخذ فيها كامل المســؤولية على تغيير واقعه. التمييز والعنصرية من طرف المؤسســة الإســرائيلية تجاه العرب قائمان فعلا ولا يمكن تجاهلهما. ولكنهما يزيدان حاجتنا كمجوعة لتغيير الطريقة التي نتعامل بها مع هذا الواقع المُعطى. تغيير كهذا في التوجّه ينتج قوة من الداخل.

أؤمن بأن مجتمعًا فلســطينيًا في إســرائيل 2008 - مجتمعٌ قوي وفخور وواثق بنفسه، سيؤثر إيجابًا ليس على نفسه وحسب، بل أيضاً على علاقته مع الدولة.

وكما جاء في التصور المستقبلي:

«إننــا نخطو الآن نحو عهــد جديد. حيث يتنامى في أوســاطنا الوعي الذاتي، الذي يشــدّد على الحاجة إلى ترسيم طريقنا إلى المســتقبل وبلــورة هويتنــا الجماعيــة وصــوغ برامــج عملنا الاجتماعية-السياسية... يضمّ التصّور كافة التيارات في مجتمعنا باعتباره خطابًا فلســطينيًا مســتقلا. نتوقع أن يوحّد هذا التصوّر المســتقبلي الصفــوف ويجــد النقاط التــي تتلاقى فيهــا الآراء والعقائد والرؤى المختلفة والمتناقضة أحيانًا، على قاعدة الأسس والمصالح الوطنية»[8].

## ثبت المراجع


- Hooks, B., "Feminism is for Everybody", (2000), South End Press, Cambridge, MA.
- Tajfel, H. and Turner, T. (1986), "The Social Identity of Intergroup Behavior". In: Worchel, S. and Austin, W.G., (eds.), "Psychology of Intergroup Relations", Nelson, Chicago.
- اللجنــة القطرية لرؤســاء الســلطات المحلية العربيــة في إســرائيل، "التصور المســتقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل"، (2006)، الناصرة.
- حلبي، رباح، "جوار بين الهويات" (2000)، خط أحمر، إصدار: هاكيبوتس همیوحاد، تل أبيب.
- פרידמן אריאלה (1999) "על פמיניזם נשיות וכוח של נשים בישראל". בתוך: יזרעאלי ד. ואחרות (עורכות) "מין מגדר ופוליטיקה" קו אדום הוצאת הקיבוץ המאוחד תל אביב.


8 مهند مصطفى وأســعد غانم، "دولة ضد مواطنيها"- سلســلة دراســات المجتمــع العربي، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم 2004، ص3.

# «الوثائق».. كثافة المعاني والدلالات

**مرزوق الحلبي**
**كاتب وحقوقي**

اتضح لي مرارا أن قولنا "الوثائق" وحديثنا عن "الوثائق" أو عن "وثيقة حيفا" أو "دستور عدالة الديمقراطي" و"التصور المستقبلي" و"وثيقة مساواة" لا يعني شيئا بالنسبة لكثيرين بيننا ممن يُعتبرون ناشطين/ات أو فعاليـن/ات في المجتمع. بمعنى أن هذه المصطلحات لم تحصل بعد على الجنسية الكاملة في خطابنا السياسي وفي ثقافتنا العامة. هذا على الرغم من مرور أكثر من سنة ونصف السنة على صدورها تباعا وسط اهتمام إعلامي لا بأس به لاسيما العبري منه. وعليه، من المهمّ أن نثبّت هنا أن "الوثائق" هي النصوص التي صدرت عن مركز مدى الكرمل للأبحاث التطبيقية، ومركز "عدالة" ـ المركز القانوني للأقلية العربية واللجنة القطرية للرؤساء ومركز مساواة لحقوق المواطنين العرب. وقد صدرت تباعا في نهايات العام 2006 وبداية العام 2007. وسعى واضعوها إلى تحريك الجمود الذي طرأ على العلاقات بين الدولة والأكثرية اليهودية وبين الأقلية العربية الفلسطينية. وهو جمود بدأ يترسخ منذ القمع الذي تعرضت له هذه الأقلية في تشرين الأول 2000. وتوخّى الواضعون أن خطواتهم المتتابعة ستُفضي إلى فتح حوار مع الدولة والنُخب اليهودية حول مكانة الأقلية العربية وصيغة العلاقات مع الدولة والأكثرية اليهودية.

لكل وثيقة/ نص بيئته وسياقه. وقد تشترك عدة نصوص في السياق ذاته. ولو توخينا رسم الحدود لقلنا أن "الوثائق" جاءت في الشرط السياسي ـ الفكري الذي تطوّر من موجة القمع في تشرين الأول 2000 ومما أنتجته من عوامل. ومن حالة تخبّط عاشتها الأقلية العربية منذ نهاية الثمانينات التي لوحظت تبحث عن نقطة اختراق في الوضع. فالقمع الذي استهدف سلسلة من الاحتجاجات السياسية المشروعة قامت بها الأقلية العربية في البلاد حيال تكثيف القمع الاحتلالي واستعراض الجبروت الإسرائيلي، أفضى إلى صدع في العلاقات بين مؤسسات الدولة والأكثرية اليهودية فيها، وبين الأقلية العربية. وبدت العلاقة بين جهتي الصدع في توتّر تحوّل إلى موجة عداء مكشوفة من الدولة والمجتمع المدني اليهوديين تجاه الأقلية العربية تجسّدت في إجراءات سلطوية وشعبية واقتصادية أريد بها معاقبة الأقلية العربية. وبدا أن الدولة بمؤسساتها والمجتمع اليهودي بمؤسساته حزما أمرهما التوقف عن أي علاقة حوارية مع الأقلية وقياداتها. هذا في حين لم تشهد هذه العلاقات دفئا منذ فشل الائتلاف البرلماني المؤيّد لاتفاقيات أوسلو في انتخابات العام 1996. وشكل القمع في تشرين الأول 2000 عنفا سلطويا شلّ الأقلية وقدرتها على التحرّك بينما عبّر عن خطورة امتزاج القوة بالخوف لدى الدولة والأكثرية اليهودية فيها. يوم كان مُنتَخبو الأقلية العربي جزءا من "الجسم البرلماني" المانع الضامن لبقاء حكومة رابين ـ حكومة أوسلو ـ تم التأشير على العرب هنا كقوة ينبغي تحجيمها. وشكّل تشرين الأول 2000 فرصة للقيام بذلك.

## مرجعيات أوسع!

ينبغي أن نشير، للحقيقة والتاريخ، إلى أن قيادات الأقلية العربية عمدت إلى تقديم أوراق عمل ومذكرات إلى الحكومة منذ

النصف الثاني للسبعينيات من القرن الماضي. كما إن قيادة الحزب الشيوعي في حينه وضعت بيانا مطولا عشية انعقاد المؤتمر المحظور تضمن تصورات ومطالب الأقلية العربية ("الجماهير العربية" بلغة تلك الأيام). وقد عكست هذه النصوص "ثقافة" وأفكار تلك المرحلة وعقائدها على شروطها المحلية والإقليمية والدولية. ومع هذا فقد حملت ملامح التصور الجمعي وإن أعدّها حزب بمفرده صاحب عقيدة. ومن هنا فإننا عندما نخوض في مسألة الوثائق، فإننا نفعل معترفين لمن سبقوها وسبقونا بالاجتهاد والمحاولة. ومع هذا، فإن وثائق اليوم مختلفة في بعض خصائصها ناهيك عن الاختلاف في الزمن والمرحلة واللغة المتداولة. ونشير هنا إلى حقيقة أن واضعي الوثائق الأربع هم جهات غير حزبية أو لا تخوض الانتخابات. جهد من مؤسسات المجتمع المدني ونشطائه/نشيطاته. مرجعية الوثائق الراهنة هي مفهوم العدل الطبيعي والحقّ التاريخي للجماعة العربية الفلسطينية هنا وما أنجز في مجال العلوم الاجتماعية والسياسية والحقوقية ومعاهدات ومواثيق دولية كما تراكمت إلى الآن وليس أيديولوجيا بعينها. كما إن المشاركين في الصياغة والتأليف وتحديد المضامين قوى متعددة المذاهب والمشارب. أما الصوت الطالع منها فهو وطني علماني وإن تمايزت نصوص الوثائق الأربع وتفاوتت من حيث زاوية الرؤية (الدستور الديمقراطي لمركز عدالة هو نص يعتمد نصوص القانون الدستوري) أو الأسلوب الرؤيوي القائم على فكر ليبرالي كما تطور وتكثّف (وثيقة حيفا الصادرة عن مركز مدى رؤيوية). واللافت أن كل الوثائق حوارية النزعة لا تشترط بقدر ما تقترح صيغة متطورة للعلاقة بين أصحابها وبين الدولة. وهي تفترض أن الأقلية العربية في إسرائيل أقلية قومية أصلانية لها امتداد في التاريخ/الزمن وفي الجغرافيا والثقافة.

### تصحيح غبن لا لصنع آخر

إن قراءة عاجلة أو متأنية للوثائق الأربع ستُفضي إلى اكتشاف تطابق شبه كامل في القضايا الأساسية. في قراءتنا لأنفسنا أقلية وطن أصلانية، في توكيد الحقوق الجمعية والتطلّع إلى إحقاقها، في اعتمادها قيم الفكرة الديمقراطية واللبرالية المتطورة التي تحفظ للأقليات حقوقها وروايتها وتطلعها وتقرير مصيرها، في تطلعها إلى المشاركة الفاعلة في صنع القرار لاسيما ما يتصل منه بها، التأكيد على الرغبة في المشاركة المتكافئة المتساوية في الحكم وتقاسم السلطة وتغيير طابع الدولة وفلسفة الحكم فيها، في اعتماد استراتيجيات الحوار، في بناء الذات الجمعية على أساس من الانفتاح على التمايز والتعددية وحريات الفرد والمرأة (دستور عدالة ووثيقة حيفا)، توكيد الرواية التاريخية الفلسطينية بكامل فصولها والانتماء للفضاء الثقافي العربي والإنساني الشمولي. كما إن الوثائق الأربع تفترض الذهاب إلى مصالحة تاريخية مع الجماعة اليهودية وإلى تسوية العلاقات وتصحيح الغبن التاريخي الواقع على الأقلية العربية عبر ترتيبات دستورية جديدة تضمن المساواة في تقاسم السلطة (الدمقراطية التوافقية) والموارد (التوزيع العادل). من هنا فإننا أمام تجربة فريدة تمثّلت في حقيقة التطابق في المسائل الأساسية بين الوثائق الأمر الذي يشكّل في رأينا مؤشرا هاما إلى وجود إجماع خفيّ غير معلن في الأفكار والتصورات بين معدّي الوثائق الذين يمثّلون في طروحاتهم المنصوص عليها جملة من المواقف والاستخلاصات المشتركة على أساس وطني ـ ديمقراطي ـ ليبرالي. ولا نعتقد أن في الأمر مفارقة بل نتيجة طبيعية للخوض الصادق والمخلص في الموضوع والاستفادة من تجربة الجماعة هنا ومن تجارب جماعات في مواقع أخرى. ونرجح أن كل من يريد أن يناقش القضية بأدوات العلوم الاجتماعية والإنسانية ومنجزاتها لا بدّ له من الوصول إلى الاستنتاجات ذاتها على هذا النحو أو ذاك. فإذا فكّرنا في مسائل المرأة بحرية وتحرر وعدل وإنصاف لا يُمكننا إلا أن نقرّ بالغبن الواقع على المرأة وضرورة تصحيح البنية المجتمعية فيما يتصل بهذه القضية. أي أن القراءة غير المحدودة بأداة أيديولوجية غائية، أو غير المسقوفة بمحاولة إثبات نظرية أو رؤية مسبقة أو قاموس مصطلحي، أو الارتهان لنسق مثل "ألم نقل لكم من قبل؟" أو "والنتيجة التي لا ثاني لها" ستفضي إلى استنتاجات مسنودة ليس من السهل الاستئناف عليها. وهو ما يعزز من نفاذ الأطروحات في الوثائق على جبهة الجماعة الداخلية وفي علاقتها بالآخر.

### التمكين من خلال النصّ

من شأن الوثائق في نصوصها وأطروحاتها أن تعزّز وجود الجماعة على تياراتها وبضمنها التيار الإسلامي، وإن تغيّب ممثلوه على الغالب عمدا عن صياغة الوثائق، وكان بُذل جهد لإشراكهم ـ في حال وثيقة حيفا الصادرة عن مركز مدى، مثلا. فالوثائق كلها، مجتمعة أو متفرّقة، تنطوي على عملية تمكين لأنها تشكّل في أساسها عملا إراديا بادرت إليه أوساط من الجماعة لإحداث اختراق في شروط وجودها. لأنها تنطوي على مقولة وجودية مركّبة ومفصّلة تتطلع إلى فتح الأفق الذي تصرّ المؤسسة الحاكمة في إسرائيل على سدّه بإجراءات تشريعية أو سلطوية أو بالقمع. لأنها محاولات جادة ومسؤولة لتعريف الذات الجمعية والهوية وتسجيل الرواية التاريخية والإنسانية، فقد شكّلت فعلا تحرريا في المستوى الوجودي. وعلينا ألا نقلّل من شأن عملية كتابة الرواية والتطلّع والحلم بكلماتنا ولغتنا. وعلينا ألا نستخفّ بقدرة الكلمة وفتنتها. فمن كتب شيئا امتلكه. وكأننا في العمق، ولأول مرة، نمتلك أنفسنا ومصيرنا وخط سيرنا من

الماضي إلى المستقبل. أن تسمي العالم يعني أن تبنيه وتمتلكه. مــن هنا أهمية الوثائق كنص مؤســس لـ"عالمنا" كجماعة. ومن هنا انطباعي أن الوثائق ستحرر الصوت العربي هنا من الأسر أو من الكتم الخارجي أو الذاتي أو من حدود العقائد المتقادمة أو اليقينيــة أو الأطروحات التي شــاخت. وفي رأينــا، أنه لا بدّ أن تحــدث الوثائــق تأثيــرا مــا فــي ثقافتنا السياســية في شــقّها الديمقراطي على الأقلّ. فقد تشــكّل نصوصا منظمة ومؤسســة لمرحلة جديــدة تتجاوز فيها القوى الاجتماعية مباني وأنســاق المرحلة الراهنــة من تأطّر وانتظام وقامــوس وخطاب وأنماط. فقــد برز وجود إجمــاع وطني ديمقراطي متنــوّر على المحاور الأساســية لعلاقاتنا الداخلية وعلاقاتنا مع الآخــر. وهو ما نرجّح ترجمتــه القريبة انتظاما وتأطّرا يتجاوز الخارطة السياســية كما عهدناها في العقدين الأخيرين. تبدو مثل هذه التأطّرات الفكرية والانتخابيــة شــكلا للانتظام في مرحلة مضــت وانقضت وأنه لا يُمكنهــا أن تصمد لا في امتحــان الواقع ولا في امتحان توقعات الجمهــور. وأكثر، لا يُمكنها أن تنســجم مع آفاق التطور الفكري والاجتهــادات التي طوّرتها النخبة الاجتماعية كما تجسّــدت في الوثائق، وكما تبلورت مما تراكم في نشــاط الأطر نفسها. وكأني بنا نســير إلى مزيد من الاتفاق والتشــبيك والتآلف. وأرجّح أننا سنجد طريقنا إلى تطوير أطروحات الوثائق ووضعها قيد التطبيق العملــي. وهو ما يتطلّب من الأحزاب تجــاوز ردّة الفعل الأولى المشــككة والرافضة أو المســتخفّة بالوثائق نحو دراسة تجربة إعدادهــا وأطروحاتها وما فيها من تطوير وتعزيز وإغناء لثقافتنا السياسية.

ومع هذا، يســاورنا قلق ما. فإذا كان ما نُشر عن محاولة الحركة الإســلامية التي تخوض الانتخابات وضع تصــور خامس بروح ما صرح به النائب عباس زكور صحيحا، فإننا سنلفي أنفسنا هنا أمام واقــع لا بدّ مــن الاعتراف به وهو انقســام مجتمعنا بين تيارين أساس وهما، تيار علماني تحرري، وآخر إسلامي محافظ. وستبرز تيــارات محدودة تجمع بين هذا وذاك أو تســتأنف عليهما. في مثــل هذه الحالة ســتتكرّس وضعيــة المجتمعــات العربية في المنطقــة هنــا، أيضــا، من حيــث التقطّب بين النكــوص وبين الانطلاق. بين استنساخ القهر الواقع من المركز اليهودي وتطوير آليــات القمــع الداخلــي ودَوس الحريّــات الشــخصية بدعوى مقتضيــات الدين أو الموروث الديني والهويــة الدينية، بأدوات التعبئة الشعبوية، وبين تجاوز القهر بطرح الحرية والتحرر بديلا. من هنا فإن ما كشــفته الوثائق من إجماع في المسائل الأساسية ينبغي أن يتحول إلى حراك سياسي يقطع الطريق على التقطّب الاجتماعــي الفكري وعلــى إمكانية أن يُــزجّ بمجتمعنا كله في المســاحة بيــن ثنائية "الهيمنــة اليهودية" (تقابلهــا في العالم "المركزيــة الغربية") وبين "الشــعبوية الدينيــة" على صورها البائســة أو الأقلّ بؤسا الأمر الذي من شــأنه أن يُعيق احتمالات النهوض والتحرّر أو يدخلنا عصر ظلمات أعتقدنا أننا تجاوزناه.

لقد تجاوزت الوثائق الأربع في أطروحاتها حدود الأيديولوجيات المطلقة أو الشمولية واستفادت من تجربة الجماعة بما في ذلك إخفاقاتها السابقة، ومن جملة الأفكار الكونية المشرقة من خلال جهد عقلي ودراســي غير مســبوق (حدث بتفاوت بين الوثائق الأربــع). ومن الضروري أن يتمّ ترجمتها إلى فعل إرادي تحريري وجوديًا في مســتوى العلاقة مع الذات ومع الآخر. وجدير بنا أن ندرس إمكانيــة ترجمة الإجماع في المحاور الأساســية لوجودنا الجمعي إلى شــكل من أشــكال الإرادة الجامعة، وهي المرحلة التي تُعقب في العادة عملية وضع النصوص الناظمة والمُنظّمة. وليــس لدينا متســع لتعــدد الإرادات علما بوجــوب التعددية والاختلاف في الاجتهاد. ونشــير هنا إلى إخفاقنا النســبي حتى الآن في تطوير الإرادة الجامعة الفاعلة والموحية التي يُمكنها أن تخطّط وتقود الجماعة في تطلعاتها وتحدياتها وأزماتها. وستكون المعركة الانتخابية المقبلة للكنيســت فرصة لاختبار أثر الوثائق في الثقافة السياسية تحالفت القوى أو لم تتحالف.

### تمثيلية بغير تفويض – وثيقة حيفا نموذجًا

منذ اللقاء الأول للهيئة العامة لوثيقة حيفا، طرح بعضهم ســؤال التمثيل، "هل نمثل الأقلية العربية الفلسطينية؟" أو "من فوّضنا بصياغــة الوثيقــة؟. وعــاد البعض لطرح هذا الســؤال بأشــكال استفسارية أو استنكارية أو استئنافية معتقدا أنه ضبط المشاركين في كتابتها بالجرم المشــهود علما بأننا توقعنا بروز الســؤال في كل مرحلة من مراحل العمل على الوثيقة لاســيما غداة إطلاقها في الحيز العام. ويشــار هنا إلى إن عددا من المشاركين طرحوا السؤال في اللقاء التأسيسي وانسحبوا. وأذكر أن نقاشا مستفيضا دار بين المجتمعين خلص إلى التأكيد أن الوثيقة ليست تمثيلية وأنها لا تتوخى أن تحظى بإجماع الأقلية العربية الفلســطينية أو بتوقيــع كل فرد من أفرادهــا وإن كانت تتوخــى توكيد روايتها التاريخية وتصورها الوجودي. وقد درجنا على استعمال مصطلح "رؤيــوي" في توصيف الوثيقة التي نريد أن نطوّرها. وأضفنا أننا لن نضعها دِينا أو مقدســا وإنما مقاربــة خاضعة للنقد والنقض والتفكيــك، اجتهادا آخر يُضاف على ما هو قائم يتوخى واضعوه أن يُحيط بالحــد الأقصى من الرواية ويعكس ما يبدو لهم "روح الجماعة" هنــا وتصورها الوجودي لذاتها ضمــن حركة التاريخ. سعت الوثيقة إلى قول مَن نحن كجماعة، من أين أتينا وإلى أين نحن ذاهبون؟

الوثيقة ليست تمثيلية من حيث التفويض لكنني أعتقدها كذلك فــي نصها وروحها، وفي الجهد الذي كرس لصياغتها. قُصد لها أن تكون رؤيويــة مُوحية، وأعتقد أن أســلوب كتابتهــا يؤكّد ذلك.

كذلك، تعاملنا معها كنص مؤسس ومنظّم هدفه أن يُعطي، على نحو أو آخر، أفقا للجماعة العربية بعد أن بدا الأفق مسدودا في السنوات الأخيرة لاسيما بعد القمع في تشرين الأول 2000. ومن هنا جاء الجهد الحثيث في وثيقة حيفا وغيرها من وثائق ونصوص محاولة لاختراق الحواجز والمنغلقات. وهنا علينا أن نشير بنوع من الإقرار أن كل جهود الأحزاب مجتمعة أو منفصلة أخفقت منذ تشرين الأول 2000 في فتح ما ضيّقه القمع أو التأشير على مسار جديد للجماعة العربية هنا يتجاوز الحيّز البرلماني وأفكارا بدت قاصرة عن فتح ثغرات في الجدار. بل إن الوثائق جاءت ثمرة هذا البحث الجمعي الذي شمل الأقلية العربية كلها عن مخرج، عن توسيع للحيّز، عما يفكك التناقض الوجودي بين الدولة، كما تعرّف نفسها بفلسفتها وأنماطها، وبيننا كجماعة تسعى لتحقيق ذاتها. في هذا المستوى شكّلت وثيقة حيفا، في انطلاقتها وفرضية عملها والخطاب المتداول في هيئتها العامة، سيرورة قلّ مثيلها من حيث عمق الأبحاث والاستمرارية والمحصّلة. عشرات من مثقفي ومثقفات مجتمعنا ومهتمين ومهتمات وناشطين وناشطات عكفوا على مدار أربعة أعوام على تفكيك حالنا وأحوالنا في دراسة كل الاجتهادات والتجارب هنا وفي غير موقع، سعيا إلى وضع نصّ يفتح الباب أو يشقّه، فإذا لم نستطع أن نمرّ عبره نظرنا منه إلى ما هو خلفه. صحيح، أن وثقة حيفا ـ وغيرها من وثائق ـ لم تحصل على تفويض أحد ولم تقصد منذ البداية التمثيل لكنها في مضمونها تمثيلية وتقارب خطابنا الحقوقي وروايتنا وتحيط بالتفاصيل فيما يتصب بنا وبعلاقتنا بالآخر. ومن هنا فهي تصلح مرجعية لكل فرد، للعامل والطالبة والطبيبة ورجل الأعمال والشيخ والفتاة والمربية من العرب فيما يخص الوعي الهويتي الذي يحدد موضع الذات الفردية والجمعية ويعكس تطلعاتها وإرادتها. ومن هنا فإن التمثيل حصل في المضمون وتوخي الواضعون الالتزام بـ"روح الجماعة" دون تفويض مسبق.

**الوثائق في مجتمعها!**

كوننا أردنا لوثيقة حيفا هذه الوظيفة أو تلك لم يحل ذلك دون أن يأخذها الراغبون في غير موردها، وهو ما حصل في مساحات عديدة. في ردّ الآخر اليهودي عليها، في ردّ الأحزاب وفي ردود فعل فلسطينية من خارج مناطق السلطة وفي ردود محليّة جاءت استعلائية (بعض من رأينا مداخلاتهم في الصحف ومواقع الإنترنيت) أو تنافسية كما طالعتنا الحركة الإسلامية بشقها الممثل في البرلمان. ورغم ما يبدو لأول وهلة انقضاضا على الوثيقة من صفوف الآخر، فقد بدا في الوهلة الثانية أن هناك من بدأ يأخذ الوثائق بجد.

بدا لي أن في الأحزاب الناشطة على ساحتنا مَن لم يرق لهم صدور الوثائق وإن كان غالبية المشاركين في وضعها وصياغتها نشطاء في أحزاب وحركات وتيارات، خلال مشاركتهم أم في وقت مضى. وهنا نُشير إلى أن وثيقة حيفا، كما أعرف تفاصيل سيرورتها، اهتمت أن تتدارس مع قيادات الأحزاب طروحات ومضامين ورؤى. وهو ما حصل فعلا من خلال ورش شاركت فيها قيادات الأحزاب والتيارات وأعطت ملاحظاتها وتصورها العام والتفصيلي. بل أن فرضية العمل في الوثيقة قضت بالاستفادة من تجارب الأحزاب ومن وضع المورد الذي تشكّله الوثيقة في الحيّز العام مفتوحا للجميع. وقد تضمن النقاش في إحدى منعطفاته تأكيدا على أن كل عربي في هذه الديار يُمكنه أن يستفيد من الوثيقة وأننا نقصد بها أن تشكّل أداة تمكين للأفراد حيث هم، في الشارع أو في مواقع عملهم أو دراستهم. ومن هنا أهمية العمل على نشر الوثيقة وتطوير نقاشات عامة حولها بشكل مبادر إليه وبفعل إرادي مخطط. لكن ما حصل من الأحزاب هو نوع من الامتناع والصدّ بالصمت أو التريّث. ولم يشفع للوثيقة نوايا إدارتها وأعضاء هيئتها العامة لا تخصصاتهم ولا رصيدهم ولا انتماءاتهم، لأن البعض آثر أن يتندّر قليلا على حسابهم أو أن يشطب كل ما فعلوه. أعتقد جازما أن كل من شارك في سيرورة وضع الوثيقة كان/ت في يوم نشيطا/ة في حزب أو إطار أو هو/هي نشيط/ة فيه أو فيها حتى الآن. وأجزم، أيضا، أن غالبية الذين شاركوا استفادوا من تجارب كل الأطر والأحزاب والتيارات التي كانوا فيها أو لم يكونوا. وأجزم أن طروحات الوثيقة في صيغتها النهائية أو في الطريق إلى نصّها الأخير تتقاطع أو تتواجه، تتفق أو تختلف، مع كل ما عرفته ساحتنا السياسية والفكرية من طروحات. لكن الأهم من هذا وذاك أن كل فرد في الهيئة العامة شارك بقسطه، بتجربته وأفكاره، بمعرفته وقناعاته تجاوزا لكل ما كان وخروجا عن كل ما كان. ولولا وجود متسع كهذا لتحقيق الذات فكريا واجتهاديا ضمن سيرورة العمل، لما وصل النص إلى شكله هذا ـ وقد لا يكون الشكل الأخير. أي أننا استفدنا من كل ما سبق من تجارب اختلافا معها واتفاقا، وأخذنا من الذين سبقونا كلهم ولم نحصر عملية الاستفادة في حزب أو تيار. وقد حاول آخرون في الحزب الشيوعي أن يقنعونا أن لا جديد يوجب الوثائق وأنه من الجدير بنا اعتماد نصوص مؤتمر الجماهير العربية المحظور بأمر من رئيس الحكومة في حينه، مناحيم بيغن. فرغم ما يُمكن أن نقرّ به من رصيد ودور لـ"التجمع" والحزب الشيوعي ولاجتهادات أفراد إلا أننا لا نعتبرها محور حياتنا ولا نهاية الفكر والطروحات، هناك حياة خارج حدود "الحصن" مجازا طبعا، بل ربما كانت الحياة خارجه تحديدا أكثر حيوية وجدوى. وأكثر كنا نتمنى على بعض الأخوة أن يحترموا تجارب المثقفات والمثقفين غير المحزّبين أو الذين يختارون بوعي ألا يدخلوا حصنا من الحصون

المنتشـرة حولنـا. فهلا كاشـفنا بعضنا بحقيقة وجـود الوطنية والفكرة المشـرقة والاجتهاد والدرس والتأمّل والإلتزام المخلص بقضايـا مجتمعنـا ومصالحه خـارج الحصون، أيضـا، في أفراد ومجموعات وجمعيـات لا تقلّ تجاربهـم وتجاربها عن تجارب قيادات أحزاب أو فيها. ونعتقد أن المشـاركين في سيروة وثيقة حيفـا وغيرها من وثائـق أدركوا أنه ليس بالحـزب وحده يحيا الإنسان.

### مركز فلسطيني جديد

في مستوى آخر، كتب البعض من منافيهم أو مواقع لجوئهم في نقـد الوثيقة من باب أنها تفريط بالقضية أو بالحقوق وتأسـرل واضح! وما سـأقوله في هذا الباب اجتهادي الشـخصي لا علاقة لوثيقـة حيفا به من قريب أو بعيد. فـي رأيي المتواضع تحمل الوثائق بعدا مفصليا في علاقة الأقلية العربية الفلسـطينية هنا بالمسـألة الفلسطينية. لقد كنا لردح غير قصير من الزمن ملحقا فـي هذه القضية وليس محورا، ملفـا احتياطيا وليس في صلب جـدول الأعمال. كنا فـي ظلّين، ظل النخب الفلسـطينية وظل النخب الإسـرائيلية. بل أن ما ميز سياساتنا الجمعية التريّث على تخوم القضية ننتظـر أن تتفكك العقدة كي نتبيّن الطريق. ومع وصول محاولات التفاوض بعد مؤتمر مدريد إلى طريق مسدود عبّـرت عنـه الانتفاضـة الثانية والاجتيـاح الإسـرائيلي المجدّد للمناطق الفلسطينية تأكّدنا كجماعة أننا سنظلّ ملحقا في حالة التفاوض وفي حالة التصعيد. من هنا تطورت إراديا وبشكل غير إرادي، حالة التريثّ التي نعيشـها إلى مبادرة وفعل مدروسـين في تعريف الظاهرة التي نشـكّلها من جديد، في تسمية أنفسنا والتموضع من جديد ضمن حركة التاريخ ووسط شروط سياسية تتسم بسـيولة كبيرة. وفي رأينا تشكّل الوثائق، في جانب منها، تعبيـرا عن قرار بأننا لن نكتفي بدور الملف الاحتياطي ولا بدور المنبوذين أو المهمّشـين في الفناء الخلفـي للصراع، بعد الآن. وإذا واصلنا في هذا الاتجاه من التفكير، سنكتشـف أن الوثائق لم تضعف القضية الفلسطينية ولم يتأسرل واضعوها، بل فتحت لها آفاق احتمالية بعد أن بدت مسدودة من كل الجهات. الوثائق أعطت للجماعة العربية هنا ثقلا. حوّلتهم إلى مركز فلسـطيني ظن البعض أنه تلاشى وإلى الأبد. لأول مرة، منذ ستين عاما يعود ليتطور مركز فلسطيني في الساحل الفلسطيني كصاحب مشروع. أما ما يميّز هذا المشروع، كما عكسته وثيقة حيفا في نصّها، هو صراحته ومكاشفته للذات وللآخر وأخلاقيته في تصوره لاحتمالات الخروج من المأزق المسـتدام ومن صراع لا يُمكننا أن نراه على الطريقة المتقادمة ذاتها، "كل شـيء أو لا شيء" و"إما نحن أو هـم" ! ولأن الوثيقة قامت على أخلاقيـة منقطعة النظير وعلى مكاشـفة للذات والآخر، أمكنها أن تشـكّل تحديـا أمام الآخر لا يستطيع المرور عنه. وثيقة حيفا وغيرها من وثائق صدرت هنا تشـكّل في رأينا ردّ اعتبار للجماعة العربية الفلسطينية هنا في إسـرائيل وإعادة إنتاج للمركز الفلسـطيني في الساحل استفادة من تجربة العقود السـتة الماضية. فهي تحمل ملامح مشـروع مستقبلي ينطلق من الاعتراف بالتاريخ ووقائعه كما هي.

### خروج من الظلّ المزدوج

يبدو أن الفلسـطينيين في إسـرائيل يقفون علـى عتبة مرحلة جديـدة في علاقتهـم مع الدولـة ومع ذاتهم ومـع مجموعتي انتمائهـم، العرب عموما والفلسـطينيين خصوصا. بل أمكننا أن نقول أن هذا الجزء من الشـعب الفلسـطيني بدأ ينتج ذاته من جديد على نحو يشـي بحصول تحولات جذريـة في حياة هذه المجموعة في المستوى الوجودي. ولعلّ أبرز ما حصل في الآونة الأخيرة تجسـيدا للتحولات هـو هذا الجهد الـذي أثمر إصدار وثائق ونصوص مؤسسة للعرب الفلسطينيين في إسرائيل.

يجـدر بنا التوقـف عند ما حصـل ويحصل من تطويـر لوثائق ونصوص من زاويتين، الأولى ـ ما يتّصل بالسـيرورة العامة لتطور هذه المجموعة من الفلسطينيين والثانية ـ ما يتّصل بالمضامين وبالخطاب الـذي تبنّه الوثائق المذكورة على التباين والتشـابه بينها.

من حيث السيرورة تشكّل الوثائق والجهد والأجواء التي أحاطت ولادتها محاولة من المجموعة الفلسطينية التي بقيت في الوطن لإنتاج ذاتها من جديد واسـتعادة زمام الأمور والإمسـاك مجددا بحركـة التاريخ مـن خلال صياغـة "الحلم" الجمعـي والتطلّع المشـترك وتعريـف الذات بمعزل عن الأجزاء الأخرى للشـعب الفلسـطيني ولكـن في إطار الصراع الإسـرائيلي ـ الفلسـطيني والإسرائيلي ـ العربي. وكانوا عاشت هذه المجموعة، منذ النكبة، في ظلّين، ظلّ النخب الفلسـطينية ومشـروعها القاضي بإقامة الدولة الفلسـطينية وتحقيق الاسـتقلال على جزء من فلسطين التاريخية، وإبقاء الفلسـطينيين في إسـرائيل احتياطيا للمسألة الفلسطينية تجسّد بادئ الأمر في جعل الباقين في الوطن إثباتا للرواية الفلسطينية، ومن ثم شدّهم إلى تجربة العمل العسكري الفدائي عملا بالميثاق الوطني الفلسطيني. هذا فيما تم تحويل الباقيـن لاحقا إلى قـوة انتخابية تتحرك إلى حـد ما بوحي من النخب الفلسـطينية في الخارج، أو إلى متحدّثين بامتياز باسـم القضيـة ومتطلباتها في الداخل الإسـرائيلي عبر منابره لاسـيما الهيئـة التشـريعية. أما بالنسـبة للدولـة العبرية فقد اسـتُثمر الفلسطينيون الباقون في الوطن في أداء عدد من المهمات. هنا، أيضـا، اعتبروا قوة بشـرية عاملة وقطاعـات انتخابية يُمكن أن تخدم مشـاريع الدولة العبرية أو النخب اليهودية لا سيما عشية

اتفاقيات أوسلو وغداتها. وفي أساس التجربة أن المشروع الفلسطيني في تحولاته رسا على صيغة تستثني الفلسطينيين في إسرائيل من أي تسوية أو مصالحة أو معادلة. هذا فيما أبقت الدولة العبرية على الفلسطينيين داخلها خارج اللعبة خاضعين للهيمنة اليهودية مسخّرين لمشاريعها وسياساتها. أي إن مجموعة الانتماء الفلسطينية ومركزها الشتات أو المناطق المحتلة تخلّت في المستوى السياسي عن الباقين في وطنهم في وقت تخلّت فيه الدولة عنهم ولم تشركهم إلا فيما أرادت وحددت. فلا هم فلسطينيون بالكمال والتمام ولا هم مواطنون كاملو الحقوق والحضور في الدولة العبرية. حالة بينية لا يُحمدون عليها لأنها أبقتهم ردحا من الزمن في خانة الانتظار أو المراهنة على هذا المشروع أو ذاك التحول، وفي أحسن الأحوال حاصرتهم في حالة رد الفعل أو مواجهة القهر. ومن هنا أمكننا رؤية مشروع الوثائق المؤسسة إعلان نوايا من الفلسطينيين تجاه أنفسهم ومجموعة انتمائهم الفلسطينية ومحيطهم العربي والدولة التي يعيشون فيها.

من حيث الخطاب الذي تبثّه الوثائق، فتجسيدا لما حصل في مستوى السيرورة، سنجد أن الوثائق المطروحة إنما تجاوزت مرحلة طرح المطالب المواطنية والدعوة إلى إحقاق المساواة. بمعنى أنها تجاوزت بشكل خلّاق وجدير بالاحترام سقف الليبرالية الإسرائيلية التي رهنت حدودها ليهودية الدولة ورأت أن تعترف بحقوق الأفراد الفلسطينيين في أحسن حال دون الاعتراف بالحقوق الجمعية للفلسطينيين كأقلية وطن قومية. هذا فيما تأتي الوثائق في رأينا لتطرح بأشكال مختلفة ذاك الإدراك المتعاظم لدى الفلسطينيين في إسرائيل والقاضي بضرورة الانتقال من التمتع بحقوق فردية إلى إحقاق الحقوق الجمعية. وهو ما يطرح لوحده تحديا هائلا على النخب الإسرائيلية حتى اللبرالية منها. فالوثائق تستند إلى تجربة أقليات وطن في مواقع أخرى من العالم الليبرالي وإلى الشُرع الدولية والمواثيق في هذا الباب. وهي تصل في خطابها إلى طرح مشروع الدولة ثنائية القومية في حدود ما قبل حزيران 1967، والتحدّث صراحة عن ضرورة تقاسم السلطة والموارد وتغيير الطبيعة اليهودية للدولة وإعادة صياغة دستورها ـ غير المكتوب نهائيا حتى الآن ـ من جديد. على أن يضمن تعويض الفلسطينيين في إسرائيل عما فاتهم جراء النكبة ومفاعيلها وما أعقبها من سياسات إسرائيلية أبرزها مصادرة الأرض والأملاك والتهجير داخل الوطن ومنع الموارد المالية والإقصاء من مواقع القرار وصنع السياسات وما إلى ذلك. فهي لا تترك شأنا إلا وتخوض فيه محددة الراهن والتاريخ طارحة الرؤية المستقبلية.

إن لغة الوثائق تفصيلية كانت أو رؤيوية، تشخّص أو تستشرف، تبني أو تفكّك، تطالب أو تقترح تتجاوز حدود المألوف في الحلقات والدوائر القائمة. فهي تؤكّد رفضها لصيغة العلاقة المتراكمة مع الذات وطياتها خاصة إنها تعالج قضايا الهوية ومتاهاتها بجرأة وعمق، وتقرأ الذات من جديد كأقلية وطن وجزء من شعب له تطلعاته القومية التي ينبغي أن تجد لها تعبيراتها السياسية في شروط قهرية. كما إنها تصوغ العلاقة من جديد مع الدولة والأكثرية اليهودية من خلال أطروحات متقدّمة مستمدّة من التجربة الإنسانية الكونية والعلوم الحقوقية والاجتماعية والسياسية، ومن خصوصية التجربة والظاهرة والتاريخ. وثائق تُشير بوضوح إلى إن ما كان حتى الآن لن يكون منذ الآن بالنسبة للجماعة الفلسطينية داخل إسرائيل في المستويات كافة. فهي الجزء المؤجّل من المسألة الفلسطينية يهتف أنه لن يتأجل بعد. من ناحية ثانية، وفي خط مواز، عمدت الدولة إلى تضييق الهامش الديمقراطي والتعبير السياسي للفلسطينيين داخلها وتوّجت ذلك، في تشرين الأول 2000، بقمع موجة احتجاج سياسي للفلسطينيين داخلها موقعةً 13 شهيدا ومئات الجرحى، عوضا عن سياسة الحرمان والمقاطعة الاقتصادية التي أعقبت المواجهات. وهي في هذا إنما أسقطت خيار المواطنة عن الفلسطينيين فيها فكأنها دفعتهم بنفسها إلى البحث عن صيغة أخرى للعلاقة بها. ومن هنا أمكننا أن نرى إلى الوثائق محاولة الإمساك بحركة التاريخ والصعود على عربته من النقطة التي أثبتت النُخب الفلسطينية التي تقود المشروع الفلسطيني أنها إنما تترك الباقين في الوطن يتدبرون شأنهم مع الدولة العبرية، ومن المنعطف الذي أقدمت الدولة العبرية فيه على خفض مستوى المواطنة أو إلغائها كخيار أمامهم. الوثائق توكيد لحضور الغائب وإشارة إلى بدء حراك جديد يؤسس لمرحلة جديدة في تاريخ هذه المجموعة تتسم بأنها خروج إلى الشمس من الظلّ المزدوج الذي مكثت فيه ستة عقود، خروج قد يبعث النضارة في مجمل المسألة الفلسطينية.

### حضور النزعة الأخلاقية

يأتي الدستور الديمقراطي الذي يقترحه مركز "عدالة"، في فكرته ونصّه، خطوة أخرى من الجماعة الفلسطينية هنا تدفع باتجاه التغيير الاجتماعي والسياسي. ونقف عند اجتهاد "عدالة" بوصفه حركة محسوبة للتأثير من زاوية "القانوني" و"الدستوري" لا سيما في وقت تحثّ النُخب في إسرائيل خطاها نحو إقرار دستور لإسرائيل. فالنص كما رصدناه على مقدمته وشروحاته يشكّل طرحا متكاملا جديدا يفرض تحديا على النخب الإسرائيلية في الراهن، بل نراها أرقى مما طرحته علينا النخب الإسرائيلية ممثلة فيما أتانا من مسودة اقتراح "الدستور بالوفاق". ففيما أتى الأخير ليُعيد إنتاج إسرائيل نظاما وفلسفة ومشروعا بروح قوانين الأساس القائمة لاسيما قانون حرية الإنسان وكرامته الذي

سن في العام 1992 وجرى تعديله مرتين بعد ذلك ـ وهي قوانين تبعتها قرارات لـ"العليا" ترسّخ مفهوم إسرائيل "يهودية ديمقراطية" ـ يأتي الدستور الذي تقترحه "عدالة" ليشبّ فوق هذا السقف المتقادم الذي أنتج ما يُمكن اعتباره نظام "التمييز المعقول" طارحا خطابا أرقى بكثير يقوم على أساس فكرة تعدد الثقافات والدولة ثنائية اللغة وما استحدثه الإنسان من شُرع ومواثيق وأعراف دولية تقوم على إنصاف المجموعات المغبونة الحقوق تاريخيا. ونشير هنا إلى أن فكرة الدولة ثنائية اللغة لا تقضي بالاهتمام الخاص باللغة فحسب وإنما تقضي بتوفير صيغة المشاركة في الحكم والتساوي في الموارد كافة بين المجموعتين الناطقتين باللغتين المختلفتين. وهنا اليهود والعرب. ولا يتوقف دستور عدالة الديمقراطي عند هذا الحدّ فهو يطوّر الطرح ليعترف بوجود مجموعات لغوية أخرى في إسرائيل على الدولة أن تضمن لها في الدستور تحقيق ذاتها بثقافتها ولغتها، وهو الحاصل في كندا أو بلجيكا مثلا.

أمكننا أن نجزم في ضوء المقارنة بين الدستور الذي يقترحه مركز عدالة، وبين النصوص الدستورية المقترحة من لدن المجتمع اليهودي الرسمي والمدني، بأننا نتجاوز، من خلال دستور عدالة، الفكر الإسرائيلي المهيمن وذاك التصوّر الليبرالي الإسرائيلي لموضوعة الحقوق عامة وحقوق المجموعة الفلسطينية في إسرائيل. وهو ما يأخذنا إلى حقيقة ذاك التحدي الذي يفرضه مركز "عدالة" في نشاطه على الخطاب القانوني والدستوري في إسرائيل. فقد أنشأ بدوره وبمنهجية خطابا قانونيا بديلا في إسرائيل إذ استطاع أن يطرح بُعدا مقارنا جديدا يتعلّق بحقوق الأقليات القومية الأصلانية والحقوق الثقافية وحقوق الجماعات المستضعفة. وكل هذا باتجاه تعزيز قدرات الجماعة وتوكيد روايتها، ليست بوصفها ذاكرة جمعية أو قصة التاريخ والأساطير بل مسألة حقوقية وتصوّر لمكانها ومكانتها في حركة التاريخ. ويأتي الدستور ليعزّز هذا الاتجاه المحمود من مركز عدالة وإسهاما آخر في الاتجاه نفسه. فكأن عدالة تأتي من خانة القانوني والدستوري لتعزز راية الفلسطيني هنا وتحوّلها إلى لغة حقوقية تتجاوز المتعارف عليه إسرائيليا وتلتقي ما أطروحات سياسية راقية تنهل من آخر منجزات العلوم السياسية والقانونية وما بدأ يتبلور كلغة حقوق عالمية. وبهذا المعنى فإن الدستور المقترح من مركز "عدالة" يكمّل توجها بدأ من قبل وهو الانتقال بـ "قصتنا" كفلسطينيين في وطنهم الخاضع لسيادة الآخر، من مرحلة الغضب المشروع والمطالب اليومية العينية إلى تصور وجودي يقوم على أسانيد "اللغة العالمية" فيما يتعلّق بالمجموعات القومية الأصلانية وفكر التعددية الثقافية وثنائية اللغة (بند 17 و18) والمشاركة في الحكم والعدل التصحيحي والعدل التقاسمي ( بند 36-44)، وهو خطاب الدولة المتعددة الثقافات غير القادرة بعد الآن على إنكار حركة التاريخ والآخر الحاضر فيها.

بمعنى أن الدستور المقترح ليس أوتوبيا أو طرحا مجردا أو رياضة عقلية، وإنما هو نصّ فيه من التكامل من حيث شمولية ما يتناول من مسائل ومن الكثافة من حيث إنه "يضغط" تجربتنا هنا وتجارب شعوب أخرى ودول أخرى ويشكّلها بإيجاز ويُسر رابطا بين الموجود في الواقع والوقائع وبين المتطلّع إليه على أساس أخلاقي متين مسنود بالوقائع وبالنظريات السياسية والحقوقية. ومن هنا التطابق بين النص وعنوانه (الدستور الديمقراطي). نصّ يقوم على ديمقراطية حقّة غير متسترة خلف فكرة الدولة القومية القبيلية كما فعل مقترحو "الدستور بالوفاق" من نخب يهودية ترفع راية اللبرالية.

يتّسم الدستور الديمقراطي الذي تقترحه عدالة بثلاث خاصيات هامة في الحوار الدائر بيننا وبين الدولة والنُخب اليهودية. فهو في **مستواه الأوّل**، نصّ مُكاشف مُصارح ينطلق من الرواية التاريخية للجماعة هنا على تفاصيلها واستحقاقاتها ويطرح تصورا واضحا للمستقبل في صلبه الإجابة على سؤال "ماذا نريد لنا ولكم". وهو في **مستواه الثاني**، نصّ يقوم على أخلاقيات شمولية وأسانيد من "لغة حقوقية عالمية" لن يكون من السهل الهرب من ألقها. وهو في **مستواه الثالث** فعل إرادي من المواجهة الفكرية الخلاّقة التي تنقل السجال من ساحة خطاب "الدولة اليهودية الديمقراطية" إلى معاصي ـ من ناحية الأكثرية اليهودية ـ الدولة ثنائية اللغة أو المتعددة الثقافات. إن اجتماع هذه الخصائص في "دستور عدالة" يكسبه أهمية خاصة لأنه يكثّف من حضور النصّ في ساحة الآخر ويمهّد لحوار مفتوح على كل الملفات.

### التحدي المزدوج

الوثائق في نهاية الأمر نصوص مؤسّسة لجماعة تعيد إنتاج نفسها وهذه المرة ليس بفعل واقع عليها من خارجها وإنما من خلال مبادرتها هي. وأعتقد أن روح المبادرة هذه هي التي استقدمت على الوثائق وواضعيها غضب النُخب الإسرائيلية وصدّ ذوي القُربى. فلا هذه النُخب اعتادت أن نطرح تطلعاتنا أمامها خارج السقف المسموح به، ولا القوى السياسية ـ الاجتماعية عندنا ألفت الذهاب أبعد مما قدّر لها ورُسم في أروقة الحكم. وحقيقة أن واضعي الوثائق هم من نشطاء المجتمع المدني ومؤسساته وليس من السياسيين والمنتخبين أعطت لهذه النصوص بُعدين، الأول ـ حرية التفكير بعيدا عن حدود المألوف. ثانيا ـ إنشاء خطاب متنوّر وليس وطنيا فحسب. وفي هذين البُعدين تكمن قوة الوثائق على صعيد علاقة المجتمع العربي هنا بنفسه وفي علاقته بالآخر ـ الأكثرية اليهودية ونُخبها. فهي

تشــكّل إذن تحديا مزدوجا، في دارنا وفي دار الآخر. وفي صلب هــذا التحدي من ناحيتنــا، قبولنا النهائي بفكرة إســرائيل إطارا سياسيا نســوّي داخله علاقتنا بالأكثرية اليهودية بحيث لا نكون بعد الوثائق ملحقا للمسألة الفلسطينية أو قوة انتخابية احتياطية تدعــم جهات تفاوضية في النخب الإســرائيلية. تشــكّل الوثائق إعلان خاتمة لعهد ما راوحنا فيه ضمن قوالب فكر سياسي تقادم كان محصّلة سياســات خارجية وافــدة من المحيط العربي ومن مركز القوة اليهودي. وتبدو لي الوثائق فعلا يقارب رســم حدود "استقلالية" ما للمجتمع العربي في إسرائيل عن الخطاب العربي والفلسطيني وعن مفاعيل مركز القوة اليهودي وثقافته اللبرالية المحدودة الضمان فيما يتصل بنا. هي تحدّ لأنفسنا أن نخرج من إســارنا وتحد للآخر فــي يهودية دولتــه وديمقراطيتها. ولا يقلّ أهمية عن هذا وذاك كون الوثائق تنطوي على توجهات حوارية تحويليــة صعّبــت على النُخــب اليهوديــة شــطب الوثائق أو إهمالها.

صحيــح أن الوثائق لم ترق إلى منزلة حدث مصمّم للوعي لكنها تشــكّل باعتقادنا تعبيرا مفصّلا عن مســتوى جديد للوعي تراك لدى الجماعة العربية هنا. وهي في الوقت نفسه منعطف على دالة الزمن مكثّف الدلالات والإشارات يفتح الأفق على احتمالات وخيــارات كانت أغلقتهــا النُخــب اليهودية في تشــرين الأول 2000.

# الأكثرية اليهودية والأقلية الفلسطينية على ضوء الوثائق

**أحمد محاجنة**
**مدرّس موضوع المدنيات في المدرسة الأهلية أم الفحم**

**مدخل**

احتفلت دولة إسـرائيل بمناسبة مرور ستين عاما على استقلالها، وهـي ما زالت ترى بنفسـها دولـة يهوديـة وديمقراطية. هذا التعريـف يروق لكثير من المواطنيـن اليهود باعتبارهم ينتمون لمجموعة الأكثرية التي تهتم بمصالحهم وترصد الأفضل لهم.

أما المواطنون العرب في إسرائيل فيرون في هذا التعريف حالة من التناقض والبعثرة الذي من شـأنها أن تصل بهم إلى حالة من انعدام الهوية الجماعية وفقدان لأبسـط حقوق المجموع التي تنـص عليها المواثيـق الدولية، خاصة تلك التـي تتعلق بحقوق لأقليات للعام 1992.

لتـدارك الأمر وللخـروج من طـور الخامل إلى حيويـة المبادر خرجت علينا اللجنة القطرية لرؤسـاء السلطات المحلية وثلاث مم مؤسسـات المجتمع المدني في داخل إسرائيل بأربع وثائق، فيهـا الكثير من التجانـس والقليل من التبايـن، لتحاكي الواقع الفلسطيني في دولة إسرائيل، بنظرة مستقبلية شاملة.

قبيل الغوض في مضمون هذه الوثائق لرصد ما اتفقت عليه من حقوق ومبـادئ تراها ذات أهمية لرفع مكانة الإنسـان العربي الفلسـطيني كفرد وكمجموعة، لا بد من إرفاق المنظور النظري لعلاقة الأكثرية بالأقلية.

وارتأينـا أن يكون هناك فصل عـن ردود الفعل على الوثائق في الأوسـاط اليهودية والعربية-الفلسـطينية. وذلـك حتى نتعقب نبـض ردود الفعـل هناك باعتباره مؤشـرًا قد يعطـي مصداقية وشرعية لما ورد فيها. يعقبه رصد ردود الفعل بالأوساط اليهودية باعتبارهـا القـادرة علـى التأثير المباشـر على أصحـاب القرار السياسـي في هذه الدولة، وبالتالي فحص مـدى قابلية فحوى هذه الوثائق في الخروج من حبر الورق إلى حيز التنفيذ.

**علاقة الأكثرية والأقلية - خلفية نظرية**

تتميّز الـدول التي تعيش فيها أقلية (أو أكثـر) باحتمالات أكبر لتصاعد التوتر وعدم الاستقرار بين مجموعة الأكثرية ومجموعة الأقليـة، خاصـة إذا ارتأت تلـك المجموعات أن تعرف نفسـها كمجموعـات قوميـة. وعلى هذا الأسـاس، تسـتعمل الأكثرية مختلف الوسـائل والآليات التي يمكن وضعها على محور تكون الإبـادة فـي طرف والانفصـال التام فـي الطرف الثانـي، وبين الطرفين هنالك العديد من الوسائل والسياسات[1].

الأبحاث النظرية في رصدها لهذه الوسائل وجدت محورًا، تشكل كل من "السـيطرة" (שליטה) و"التسوية" (פשרה) طرفيه. وتسـتعمل الحكومات آليات السيطرة والتسـوية للحفاظ على حالة من الاسـتقرار السياسـي داخل دولة فيها الأكثرية والأقلية ذات طابـع أصلاني[2]. تحاول الأكثرية من خلال نظرية السـيطرة اسـتعمال تفوقهـا الديموغرافي والسياسـي والاقتصادي لضبط سلوك الأقلية، وبهذا تمنع عملية إعادة تنظيمها وترجمة سلوكها لقوة سياسـية تهدد هيمنة الأكثرية. أما نظرية التسوية فتعمل بعكس نظرية السيطرة، وتدعي انه فقط من خلال "الدمقرطة"

1 Lustick,I. 1980. Arabs in the Jewish state: Israel's control of a national minority. Austin, Texas: university of Texas press : في المصدر السابق:

2 نفس المصدر.

والمســاواة الكاملة وفي بعض الأحيان حكم ذاتي ثقافي يمكن الوصول إلى حالة من الاســتقرار السياسي في علاقة الأكثرية مع الأقلية.

يصف (Lustick) ثلاثة مجالات أساســية للســيطرة تقوم الدولة باســتغلالها لكــي تديم ســيطرتها على الســكان العــرب: إبقاء وتشــجيع التفرقة الموجودة والقائمة على أسس دينية ومنطقية وعائلية؛ واســتيعاب نخب عربية بواسطة تسهيلات خاصة تمنح لها بهدف إبعادها عن السعي وراء أهداف جماعية لمجموعاتها القوميــة؛ وتعزيــز التبعيــة الجماعيــة وخاصــة فــي المجــال الاقتصادي[3].

يمكن الإشــارة إلى نمطين من الخيــارات أمام دولة الأكثرية في مواجهة مشــكلة الأقليــة فيها[4]: النمــط الأول يرتكــز إلى رغبة الأكثرية بالســيطرة بشــكل مطلق على الموارد، من خلال فرض القــوة والمنظومة الثقافية للدولــة، وإقصاء الأقلية إلى الهامش. أما الثاني فيرتكز إلى اعتراف الأكثرية بحقوق الأقلية، واستعدادها لإشراك الأقلية في عملية اتخاذ القرارات.

بالمقابل رصدت الأبحاث العلمية وجود أربعة مطالب للأقليات في ســياق ترتيب علاقتهــا مع الأكثرية: إمــا الانفصال عن دولة الأكثرية والانضمام إلى الدولة المجاورة المتجانســة اثنيًا ولغويًا وثقافيًــا (مثلما طالبت الأقلية الكاثوليكية في ايرلندا الشــمالية الانضمــام إلــى ايرلندا)؛ أو الاســتقلال عن الدولــة وإقامة كيان سياسي مستقل (حالة الشيشــان في روسيا)؛ أو المطالبة بحكم ذاتي ثقافي (إقليم كويبك في كندا)؛ أو المشاركة المتساوية أي الاندماج فــي الدولة والحصول على حقوق متســاوية (كما هو الحال في بلجيكا بين الشعبين الفليمي والفولوني).

بالنســبة لحالة المواطنين العرب في إســرائيل فقد تبلورت في الســنوات الأخيرة مشاريع سياســية كثيرة حول مستقبل الأقلية العربيــة وعلاقتها مع الأكثرية اليهودية. التصورات المســتقبلية التــي نحن بصددها والتي طرحت في الآونة الأخيرة، جاءت في هذا السياق.

### الوثائق - تعريف مقتضب

قبــل البدء بتفصيــل المحاور المركزية فــي الوثائق الأربع، ثمة حاجة لاستعراض ملخص إجمالي لأهم ما ورد فيها[5]:

التصور المستقبلي للمواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل، وهــي وثيقة صــدرت عام 2006، عــن اللجنة القطرية لرؤســاء الســلطات المحلية العربية في إسرائيل. أهم النقاط التي وردت في الوثيقة تتلخص في حث دولة إسرائيل وجوب التحول صوب الديمقراطية التوافقية لإفســاح المجال للفلســطينيين مواطني الدولة للاشــتراك في عملية صنع القرار وبالتالي يكون بالإمكان ضمــان حقوقهم على المســتوى القومــي، التاريخــي، الفردي والجماعــي. ثم ضرورة أن يكون هناك دســتور وقوانين أســاس تعرّف دولة إســرائيل كوطن مشترك لمواطنيها، عربًا ويهود. كما ويجب على دولة إســرائيل الاعتراف بمســؤوليتها التاريخية عن نكبة عام 1948 وبما سببته هذه النكبة من ظلم تاريخي للشعب العربي الفلســطيني. وبالتالي وجــوب تعويض المواطن العربي في إسرائيل جراء مصادرة أراضيه وتفعيل سياسية توزيع أراضي جديــدة تكون عادلة ومتوافقة ونســبة الســكان العرب في كل منطقة وأخرى في الدولة.

التصور يشمل أيضًا توصيات وخطة عمل لإخراج هذه التوصيات إلــى حيــز الوجــود. التوصيات تتطــرق لمعظم جوانــب حياة المواطنين العرب في إســرائيل: التربية والتعليم، الاقتصاد، رموز الدولة، سياســة الأراضي والتمييز العنصري في الدولة، التواصل مع الشــعب الفلســطيني والأمة العربية ووجوب تكوين مراكز لاستيعاب الطاقات الموجودة في الأقلية العربية.

الدســتور الديمقراطي، الذي صدر فــي آذار 2007 عن "عدالة"، المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل. الدستور في مجمله يركز أكثر على وجوب مساواة حقوق الفرد والمجموعات. وتؤكد على الغبن التاريخي بحق المواطنين العرب. كما تناقش بإســهاب موضــوع قضايــا الحقــوق الاجتماعيــة والاقتصادية للمجموع.

"عن الدســتور والحقــوق الجماعية للمواطنيــن العرب"، وهي وثيقة صدرت في تشرين الأول 2006 عن مركز "مساواة" لحقوق المواطنيــن العــرب في إســرائيل، وضعها الحقوقي د. يوســف جبارين. الوثيقة تهتم أكثر بالحقوق الجماعية للأقليات، وتطمح للوصول إلى حالة من المشــاركة المتســاوية فــي عملية توزيع موارد الدولة العامة بيــن الأفراد والمجموعات. خاصة تلك التي تتعلــق بموارد الدولة الرمزية، السياســية والماديــة، وتلك التي تتعلق بالتعليم والثقافة. مع ضرورة وجوب تحول إسرائيل لدولة ثنائية اللغة.

"وثيقــة حيفا" التي صــدرت بأيار 2007، عن "مــدى الكرمل"، المركــز العربي للبحــث الاجتماعــي التطبيقي، والتــي تناقش مواضيع تتعلــق بقضايا اجتماعية وداخلية للمجتمع العربي في إســرائيل، قضايا تتعلــق بعلاقــة المواطنين الفلســطينيين في

3 اســعد غانم (1996)، المشــاركة السياسية للعرب في إسرائيل (رســالة دكتوراه لم تنشر، جامعة حيفا) ص24. في " دولة ضد مواطنيها"، ص 6.

4 غانم الطيب (2007)، أربع وثائق وموقف واحد، إيرتس آحيرت (بالعبرية) ، ص 19.

5 وثيقــة حيفا تؤكد على أن الوثائق مكمّلة الواحدة للأخرى. أنظر: وثيقة حيفا- مركز مدى الكرمل للدراسات التطبيقية، حتفا. انظر الموقع على الشبكة:
http://www.research-mada.org/arabic/programs/haifa3/html.

إسـرائيل مع الدولة وعلاقتهـم مع أقرانهم في حدود السـلطة الوطنية الفلسـطينية والشـتات، وبالتالي تناقش مسألة الهوية القومية للأقلية الفلسطينية العربية في إسرائيل.

### المحاور المركزية في الوثائق

فـي التعاطي مع الوثائـق الأربع يمكن الاسـتدلال على ملامح مشـتركة لهذه الوثائـق في محاولتها لترتيـب العلاقة بين دولة إسـرائيل والأقلية العربية. بالرغم من أن بعـض الأمور قد تبدو متكـررة في فحوى هذه الوثائـق، إلا أن المدقق في القراءة لن يجدد تكرارًا إنما علاقة يمكـن وصفها بالتكاملية[6]. برأيي، هناك محـاور وجدت لها حيزًا ملموسًـا ومشـتركًا في هـذه الوثائق، وهي:

### المحور القومي

جميع الوثائق انطلقت في تعاطيها مع مسألة الأقلية الفلسطينية في إسـرائيل من كون هذه الأقلية هي نتاج نكبة عام 48. وعلى هذا الأساس، فان الفلسطينيون في إسرائيل ليسوا مهاجرين إنما هم سـكان وأصحاب الأرض الأصليين. وبنـاءً على ذلك فجميع الوثائق تطالب دولة إسـرائيل بالاعتراف بمسـؤوليتها التاريخية على الغبن التاريخي الذي حلّ بالشـعب الفلسطيني، ويؤشر د. جبارين في وثيقة مركز مسـاواة على ذلك بوضوح، حيث يقول: "إن التعليل القيمي الأساسـي الذي هو في صلب المطلب بمنح الأقلية العربية الفلسـطينية حقوقًا جماعية شاملة، هو في كون السكان الفلسطينيين في إسرائيل أهل البلاد الأصليين وعلاقتهم التاريخية الخاصة بوطنهم"[7]. أما وثيقة حيفا فتذكّر بأن "مواطنتنا وعلاقتنا بدولة إسـرائيل تتحدان، بقدر كبير، بحدث مؤسس هو النكبة، وهـو الحدث الذي حولنا إثره- نحـن البقية الباقية من أصحـاب الوطن الأصليين- إلى مواطنين بدون مقومات حقيقية للمواطنة"[8]. وبدوره لا يغفل مركز عدالة هذه النقطة، فيؤكد في وثيقة "الدسـتور الديمقراطي "إن العرب الفلسطينيين مواطني دولة إسـرائيل يعيشون في وطنهم منذ القدم"[9] وهكذا تتحدث أيضًا وثيقة التصور المستقبلي الصادرة عن اللجنة القطرية، ففي المنطلـق هناك يطالبون بوجـوب اعتراف الدولـة بالمواطنين العرب "كمجموعة قومية أصلية" وبوجوب اعتراف إسرائيل عما حدث في نكبة عام 1948.[10]

هـذا الاعتراف من المفروض حسـب هذه الوثائق أن يؤدي إلى تحقيق نتيجة واحدة وهي اعتراف آخر من قبل الدولة، بموجبه تعتـرف بحقيقة كون العرب الفلسـطينيين أقليـة وطن وأقلية قوميـة (فلسـطينية وعربية)، مـن حقها التواصـل مع محيطها الفلسطيني والعربي[11].

يترتـب على الاعتراف الأخيـر انه وكما تنـصّ المواثيق الدولية يجب على الدولة منح مواطنيها الفلسـطينيين كل الحقوق ذات الصلة بحقيقة كونهم أقلية[12]. هذا الأمر يجب أن يجد صداه في أمور حياتية حيوية المتعلقة بحاضر المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل، مثل:

1. منح تعبير لائق للثقافة العربية الفلسطينية في الحيز العام.
2. حرية الأقلية العربية في اختيار ممثليها في المؤسسات العامة وبالتالي ضمان التمثيل والمشـاركة الملائمين والمؤثرين على أساس قومي للعرب الفلسطينيين في دوائـر اتخـاذ القـرار في الدولـة وفي المؤسسـات المجتمعيـة العامة، بحيث يضمن هذا التمثيل للعرب الفلسـطينيين تفعيل حق النقض (الفيتو) في القضايا المتعلقة بهم.[13]
3. إدارة ذاتية في الأمور ذات الصلة بالأقلية، مثل التربية والتعليم، الدين والثقافـة. يترتب على ذلك حق أبناء الأقلية فـي تحويل إدارة ممتلكات المقدسـات (مثل الوقـف الإسـلامي) إلـى أصحاب الشـأن مـن أبناء الأقلية[14].

الجدير بالتنويه في هذا المقام، أن المحامي شـوقي العيسة في قراءته للوثائق انتبه لكونها تنادي بوجوب تحقيق الإدارة الذاتية التـي تضمن للأقلية العربية إدارة شـؤونها، إلا أنها ابتعدت عن تسـميتها حكمًا ذاتيًا. ومن أجل تحقيق ذلك، حسب رأيه، فإنها تطلب الانتقال إلى نظام مبني على أساس الديمقراطية التوافقية يجسّد وجود مجموعتين قوميتين، اليهود والفلسطينيون[15].

في هذا السـياق أجد نفسـي متفقًا معـه لأن الوثائق تحدثت بوضوح ملفت للنظر عن ضرورة التحول من نظام الإثنوقراطية[16] الذي يتعمد المحافظة علـى هيمنة الأكثرية اليهودية وتهميش الأقلية العربية، إلى نظام حكم يسعى لتحقيق المشاركة الفعالة وتقاسـم القـوى (sharing Power)[17] بين المجموعات القومية

6 يوسـف جبارين، «وثيقة: عن الدسـتور والحقـوق الجماعية للمواطنين العرب»، مركز مسـاواة لحقوق المواطنين العرب في إسـرائيل، حيفا 2006: ص 5 (وثيقة مساواة). أنظر أيضًا حديثه عن الحقوق التاريخية في نفس الوثيقة ص11 .

7 وثيقة حيفا: ص 13 (النصّ العربي)، انظر أيضًا ص 7.

8 وثيقة الدسـتور الديمقراطي، عدالة - المركز القانوني للمواطنين العرب في إسرائيل، شفاعمرو 2007، ص 4 (وثيقة عدالة).

9 التصور المسـتقبلي للجماهير العربية في إسرائيل، لجنة رؤسـاء السلطات العربية في إسرائيل، الناصرة 2006، ص 14،11 (وثيقة التصور).

10 أنظر: وثيقة التصور، ص 11؛ وثيقة مدى، ص 8؛ وثيقة عدالة، ص4؛ وثيقة مساواة، ص 11.

11 وثيقة التصور، ص 4؛ وثيقة مدى، ص4؛ وثيقة عدالة، ص 4.

12 وثيقة التصور، ص 15؛ وثيقة مساواة، ص 7؛ وثيقة مدى، ص 16؛ وثيقة عدالة، ص 6.

13 وثيقة مساواة، ص 7؛ وثيقة التصور ص 11 و15؛ وثيقة عدالة، ص 8؛ وثيقة مدى، ص 16.

14 المحامي شـوقي العيسـة، قراءة في وثائق التصور المسـتقبلي للفلسـطينيين داخل إسـرائيل (منتديات مجلة أقلام) أنظر:http://www.aklaam.net/forum/showthread.php?t=14690

15 أورن يفتحئيـل، "إثنوقراطيـة، جغرافيا وديمقراطية: ملاحظات على سياسـة يهود البلاد"، مجلة ألفين (אלפיים)19 , 78-105.

16 وثيقة التصور، ص 14؛ وثيقة عدالة، ص 6؛ وثيقة مساواة، ص 12؛ وثيقة مدى، ص 16.

17 وثيقة التصور، ص 15.

داخل المجتمع.

**المحور المدني- المواطنة**

الفكـرة المركزية في هذا المحور هي تحقيق المسـاواة. وليس المقصود بالمسـاواة الشكلية إنما المسـاواة الجوهرية. كذلك يجب أن تتخطى آلية تحقيق المسـاواة الجوهرية البعد الفردي لتصـل إلى البعـد الجماعـي، أي إلى جانب تحقيق المسـاواة المدنية يجب أن تكون هناك أيضًا مساواة قومية[18].

هنـا تتفق جميع الوثائق في أن اسـتمرار الوضـع الآني - الذي تمعن فيه دولة إسـرائيل في تقديس انعدام المساواة من خلال تكديـس معظم مواردها لصالح مجموعـة واحدة - هو وضع لا يمكـن السـكوت عليه وسـيؤدي بالتالـي إلى احتقـان الوضع الاجتماعي ويبعد الاسـتقرار المنشـود. لذلك يطلب د. جبارين الأخذ بعين الاعتبار إرادة الأقلية العربية في أي صياغة دسـتور مستقبلي وإلا سيؤدي الأمر إلى تكريس "الشرخ القومي، القائم حاليا، لأجيال قادمة".[19]

وعليـه فان الوثائـق الأربع لا تـرى أي أفق لإحقـاق المواطنة الحقيقيـة للمواطنين الفلسـطينيين في إسـرائيل دون تحقيق المساواة الجوهرية، بمعنى محاولة النظر إلى الأقلية العربية في إسـرائيل كمجموعة تم اضطهادها تكرارًا منـذ قيام الدولة مما سـبّب لها التقوقع في أسفل السلم الاجتماعي- الاقتصادي. هذا الأمر ظهر جليًا من خلال ممارسات الدولة التي انتهجت التمييز العنصري في معظم مجالات الحياة التي تمت بصلة للمواطنين العرب.

هذه الممارسـات جاءت لتنفيذ سياسات[20] هدفت إلى معارضة محـاولات القيادة الرامية إلى بناء رؤية مناهضة لتكريس الأقلية العربيـة في الدولـة اليهودية، والتي ترضي فـي نهاية المطاف بالسيطرة اليهودية على الدولة ومقدّراتها ومواردها؛ وإلى إجبار المواطنين العرب في إسـرائيل على القبول بتوزيع موارد الدولة حسب مفتاح الإثني وليس حسب المواطنة حتى يتسنى للدولة الحفاظ على التفوق اليهودي ودونية العربي الفلسـطيني. هذا بالإضافة إلى أهداف أخرى لها البعد القومي العربي- الفلسطيني، وفي المجمل غايتها عزل المواطنين الفلسطينيين عن امتدادهم العربي والفلسطيني.

من ناحيـة أخرى، حدد د. جبارين بُعديْن أساسـيين في تعامل الدولة مع مواطنيها الفلسطينين[21]، وهما البعد الرسمي القانوني، المتمثـل في التمييز القائم منذ قيام الدولة على صعيد القوانين والتشـريعات الإسـرائيلية التمييزية (التمييز المقونن)؛ والبعد الاقتصـادي (أو المـادي)، المتمثل في التبعيـة الاقتصادية التي تنعكـس ميدانيـا فـي ظـروف معيشـة المواطنيـن العـرب الفلسطينيين.

وفي البعدين، في طبيعة الأمر، تسـتغل الدولة نفوذها من أجل استمرار هيمنة سـيطرة مجموعة إثنية وهي اليهود على الدولة ومواردها.

على هذه الخلفية يعتمد المواطنين العرب في مطالبتهم تحقيق المسـاواة الجوهرية ويرونها لازمة ضرورية لاكتمال شـعورهم بالمواطنـة الكاملة، أو كما نصّت وثيقة مـدى: "هذه المواطنة الديمقراطيـة، التـي نبتغيها، هـي الإطار الوحيـد الذي يضمن المساواة الفردية والجماعية للفلسطينيين في إسرائيل".[22]

المساواة الجوهرية بأبعادها الجماعية والتي تتعلق أكثر بالمحور المدني، يجب أن تتحقق في الأمور التالية:

1. ضمـان ثنائيـة لغوية جوهريـة في البـلاد على قدم المساواة بين العربية والعبرية.[23]
2. ضمـان التمثيـل الملائم، علـى أسـاس جماعي، في منظومة الدولة الرمزية.[24]
3. الرصد الخاص على أسـاس جماعي في توزيعة الموارد المادية العامة في الدولة، لا سيما الميزانيات والأراضي والمسـكن، اعتمادًا علـى مبدئيّ العدالـة التوزيعية والعدالة التصحيحية.[25]
4. المسـاواة والنزاهة في الهجـرة[26] والمواطنة، على أن تخصيص نسـب للهجرة ونيـل المواطنة يعكس نفوذ الدولة. لذلك يتوجب عليها تفعيل نفوذها هذا بشكل نزيه، عادل ومتساو.

هـذا إلى جانب أمور أخرى متعددة تتعلـق بالجماهير العربية مثـل الاعتراف بالقـرى غير المعتـرف بها ورفع الاسـتثمار في التعليم العربي ومكانة المرأة وما إلى ذلك من أمور، وذلك سعيا لتغييـر بنيـوي ومجتمعي، يحقق للعرب ظـروف حياتية أفضل على ارض الواقع والتي "لا تقل بمستواها الاقتصادي- الاجتماعي عن تلك المتوافرة لدى مجموعة الأكثرية"[27].

كل هـذا لـن يتحقق ما انفكت إسـرائيل تعرّف نفسـها كدولة يهوديـة وما لـم ترض بالتحـول إلى نظام حكـم يعتمد مبادئ

18 وثيقة مساواة، ص 3.

19 وثيقة التصور، ص 11-7.

20 وثيقـة التصـور، ص 12 (دكتـور جبارين يقف من وراء هذه السـطور لذلك ما ذكر هنا سـاري المفعول في وثيقة مساواة أيضًا)؛ وثيقة عدالة، ص 5.

21 وثيقة مدى، ص 14؛ وثيقة عدالة، ص 5؛ وثيقة مساواة، ص 5؛ وثيقة التصور، ص 14.

22 وثيقة التصور، ص 15؛ وثيقة مدى، ص 16؛ وثيقة مساواة، ص 6؛ وثيقة عدالة، ص 8.

23 وثيقـة التصور، ص 15؛ وثيقة مسـاواة، ص 9؛ البند 19 في وثيقـة عدالة، ص 20؛ وثيقة مدى لم تتحدث عن قضية رموز الدولة صراحة إلا انه يمكن الاستنتاج أن هذا من جملة الأشياء التي ترمي إليها من مطالبتها بالمساواة المدنية؛ أنظر وثيقة مدى، ص 15-14،

24 وثيقة التصور، ص 15؛ وثيقة مسـاواة، ص 9؛ وثيقة مدى، ص 16؛ البند 38 في وثيقة عدالة، ص 13.

25 وثيقة مسـاواة، ص 9؛ وثيقة مدى، ص 16؛ البند 15 في وثيقة عدالة، ص 7. في وثيقة السـلطات المحلية لم يذكر الموضوع مباشـرة لكن مفهومٌ ضمنًا أنه بصدد المسـاواة في موضوع له أهميته كموضوع الهجرة والجنسية.

26 وثيقة التصور، ص 14.

27 نفس المصدر.

ومقوّمات الديمقراطية التوافقية والتي تسعى في نهاية المطاف بالوصول بمواطنيها إلى أمان المساواة والشراكة الفعليتين. وتلك لن تتحقق إلا بنظرة جماعية تحولية لمبدأ المساواة.[28]

هكذا تجد الوثائق الأربع نفسها متعاضدة في تعاطيها للحقوق الجماعية للمواطنين العرب الفلسطينيين، حيث تتفق جميعها على أهمية الربط بين المركب القومي والمركب المدني في صياغة هذه الحقوق. ولا حاجة أن نستعمل احتياط الفطنة واللبابة حتى ندرك ان الوثائق الأربع تسعى في نهاية الأمر إلى الوصول بالمواطنين العرب إلى أحد الهدفين: أقلهما الحكم الذاتي الثقافي، وأبلغهما دولة ثنائية القومية.

## الوثائق وردود الفعل

لم يخف القائمون على صياغة وثائق التصورات المستقبلية رغبتهم في أن تنجح هذه الوثائق في إثارة النقاش العام حول القضية التي هم بصددها، وهي مستقبل المواطنين الفلسطينيين في دولة إسرائيل[29]. وفعلا فان هذه الوثائق قد لاقت عند كثيرين الاهتمام المتوقع والصدى المطلوب حتى أن بعض المجلات والصحف قد تطرقت لهذا الموضوع بإسهاب ملحوظ[30].

في قراءتي لردود الفعل التي ظهرت مكتوبة لوثائق التصورات المستقبلية، يمكنني إجمال أهم ما ورد فيها بأن الأوساط الأكاديمية والسياسية اليهودي رأت في هذه الوثائق بمثابة إعلان حرب، باعتبار أنها تسعى- فيما تسعى إليه - إلى إلغاء الطابع اليهودي للدولة ونزع الشرعية عن المشروع الصهيوني- القومي المتمثل بإقامة دولة قومية يهودية. هذا ما اتفق عليه الكتاب اليهود أمثال البروفسور كرمينتسر من المعهد الإسرائيلي للديمقراطية ، والجامعية جليت نداف، ود. دان شيفطان من جامعة حيفا[31].

غير ان بروفسور سامي سموحة من جامعة حيفا[32] يرفض أن ينظر للعرب بسبب هذه التصورات على أنهم أعداء، لأنه يمكن أن يكون ذلك بمثابة "نبوءة تحقق ذاتها". وفي هذا يتفق معه د. أمل جمال من جامعة تل أبيب الذي يرى في هذه الوثائق بمثابة مبادرة من المواطنين العرب للدخول والمشاركة في صنع القرار ولا يجدر للأكثرية اليهودية المسيطرة والمهيمنة أن ترى بهذه المبادرة إلا رغبة في الحوار، ليس إلا. لذلك فهو يطلب التروي بالحكم والابتعاد عن التعاطي معها "بانفصامية" اليهودي الذي يخاف أن تُنزع منه أفضليته وتفوقه[33].

وبناءً عليه فإن الأمر سيترجم بأن معسكر اليمين المتطرف سيزداد قوة، لأن ما تم طلبه في الوثائق الأربع من وجوب التخلي عن الطابع اليهودي للدولة سوف يمس في صميم كل يهودي في البلاد، حتى أولئك الذين ينتمون لمعسكر اليسار المؤيد لإعطاء العرب حقوقًا مدنية. وبالتالي هذا سيؤدي بالعرب داخل دولة إسرائيل إلى الابتعاد عن تحقيق المساواة التي ينشدونها لان القوى التي من المفروض أن تساند طلباتهم سوف تبتعد عنهم بسبب وضعهم الهجوم على قومية الأكثرية في رأس برنامجهم السياسي. على هذا يتفق سموحة وجاد طاوب[34] من اليسار الإسرائيلي وينضم إليهما أيضا الكاتب نظير مجلي[35].

إحدى الأفكار التي تكررت في الوثائق هي كون قيام دولة إسرائيل كنتاج استعماري. بعض الكتاب اليهود يرون لهذه الفكرة أبعادًا خطيرة، لان نهاية كل مستعمر هو مطالبته بالرحيل[36]. وإذا كان هذا ما يعنيه الواقفون من وراء هذه الوثائق، فسيكون لذلك مدلولات ستنعكس سلبًا على علاقة العرب واليهود في الدولة. د. اوريال أبولوف الباحث في الجامعة العبرية يقف من وراء هذا الادعاء. من زاوية أخرى، يستهجن د. أبولوف استعمال الادعاء الاستعماري لنزع الشرعية عن قيام الدولة ووجود اليهود الصهاينة في البلاد، لان هذا الادعاء يمكن أن يرتد على مستعمليه، وإلا فكيف يمكن للعرب المسلمين أن يبرروا وجودهم في البلاد بعد أن كانت، ذات يوم، بيد البيزنطيين والرومان والكنعانيين وما إلى ذلك[37]. ألم يكن ذلك نتيجة هجرتهم للبلاد وإقامتهم فيها على أنقاض شعوب أخرى؟ لهذا السبب لا يمكن للعرب الفلسطينيين إنكار ما قامت به الحركة الصهيونية بتشجيع وتنظيم هجرة اليهود للبلاد، حتى وهي تدرك بوجود أكثرية فلسطينية فيها.

الكاتبة لوران كوهين تساند د. أبولوف في دحضها للادعاء الاستعماري، من حيث أنها ترى أن من صاغ الوثائق الأربع، بالرغم من علمانيته، إلا انه في هذا الادعاء بالذات ينهل من عصور الظلمة، حيث لم يكن هناك مكان لغير المسلمين في دار الإسلام. لذلك فأبناء التصور المستقبلي - حسب رأيها - لا ينفكون يرون إسرائيل جسمًا غريبًا في هذه المنطقة من العالم[38].

كما وتدعي لوران أن هناك مغالطة تاريخية في هذا الادعاء (الادعاء الاستعماري). إلا إذا اعتبر مؤلفو الوثائق الأربع الاتحاد السوفياتي، رافعة علم الثورة الاشتراكية في فترة قيام الدولة ونصيرة الشعوب النامية وأكثر الدول تحمسًا لقيام دولة إسرائيل،

28 انظر كلمة شوقي خطيب في وثيقة التصور، ص 4.

29 مجلة " بلاد أخرى" (ארץ אחרת بالعبرية) خصصت معظم عددها الـ39 لهذا الموضوع. أنظر:
"بلاد أخرى"، العدد 39، نيسان-أيار 2007.

30 لكل هؤلاء كانت مقالة في الموضوع في مجلة "بلاد أخرى"(المصدر السابق). أنظر: كرمينتسر: ص51؛ نداف: ص22؛ شيفطان: ص68.

31 حوار مع البروفسور سامي سموحة، بلاد أخرى، ص 30.

32 أمل جمّال، "صرخة في الظلام السياسي" (مقالة بالعبرية) ، بلاد أخرى، ص 26-25.

33 جاد طاوب، "اليسار الإسرائيلي وصراعه مع القومية" (مقالة بالعبرية)، بلاد أخرى، ص 77.

34 نظير مجلي، "ليس هكذا نمثل"( مقالة بالعبرية)، بلاد أخرى، ص54.

35 اوريل اوبلوف، "دروس بيتية في خارج البلاد" (مقالة بالعبرية)، بلاد أخرى، ص64.

36 هناك: ص 63.

37 لوران كوهين، "في هَيجان النفس" (مقالة بالعبرية)، بلاد أخرى، ص61.

38 نفس المصدر.

على حد تعبيرها، دولة استعمارية[39].

وعلى ذكر المغالطات التاريخية، لا بد أن نعرّج قليلا على أحد المعطيات التي وردت في الوثائق وهو أن الجنسية الإسرائيلية فُرضت قسرًا على المواطنين الفلسطينيين. نظير مجلي يدحض هذا الأمر ويصف كيف أن الجماهير العربية في السنوات الأولى للدولة (فترة بن غوريون تحديدًا)، خرجت للشارع كي تحصل على بطاقة هوية زرقاء وليست تلك الحمراء التي كانت تعطى للمواطنين العرب آنذاك[40].

أمر آخر استعمل للمس بمدى جدية هذه الوثائق هو أن بعض النماذج التي طالب قسمٌ من الوثائق استعمالها كنماذج مقارنة لعلاقة الأكثرية بالأقلية، كانت نماذج مغلوطة وغير مناسبة للحالة الإسرائيلية. فق طالب د. جبارين مثلا بتطبيق النموذج الكندي في قضية ثنائية-اللغة، من باب أن هذا من الحقوق الجماعية المستحقة لأقلية قومية[41]. في هذا الموقع، يعتقد د. أبولوف أن هذه مقارنة يعتريها الوهن، من باب أن الفرنسيين والإنجليز في كندا لا ينكرون على بعضهم أنهم أبناء الأرض الأصليين ويرون في كندا وطنًا مشتركًا. هذا بالإضافة إلى أن الانجليز يركّزون أكثر على هويتهم المدنية، بينما يتجّه الفرنسيون العقد الأخير إلى التركيز أكثر على المركب الفردي- الإقليمي (الكويبكي) في الهوية. وهذا في معظمه لا يتحقق في الحالة الإسرائيلية، سواء بين العرب أو بين اليهود[42].

أما مجلي فلا ينكر على الواقفين وراء هذه الوثائق حقهم في بحث وطرح تصورات مستقبلية، أو في انتماءهم واعتزازهم بفلسطينيتهم. ألا انه يستهجن أن يكون ذلك على حساب المس بالجانب الإسرائيلي المدني في هوية المواطنين العرب في دولة إسرائيل. في رأيه، حتى لو حاول هؤلاء إنكار إسرائيليتهم، ستطفو هذه على السطح في أسلوب تفكيرهم، حركاتهم وتصرفاتهم. وإذا كانوا مصرين على إنكارها فهو يتحداهم في أن يتخلوا عنها[43].

مجلي يصعّد بعد ذلك من نقده ويشكك فيما إذا كانوا الواقفين من وراء هذه الوثائق، يمثلون فعلا الجماهير العربية في إسرائيل[44]. وفي هذا الموضع يوافقه الرأي سامي سموحة الذي يرى تباينًا بين موقف النخبة وموقف الجمهور العريض. حسب رأيه الجمهور العريض قابل للرضا أكثر بصدد تسويات عملية مع الدولة ذات الأكثرية اليهودية المهيمنة[45].

وفي موضوع مدى المصداقية التي يتمتع بها الواقفون من وراء هذه الوثائق، في تمثيل الجماهير العربية وإرادتها، رأيتُ من المناسب إدراج مقالة للشيخ رائد صلاح، رئيس الحركة الإسلامية بجناحها الشمالي ذات الحضور الكبير في الشارع العربي، يقول فيها: "ومن الواضح أن فكرة إعداد هذه النشرة (أي التصور، أ.م) حتى الآن لا تمثل "لجنة المتابعة العليا"، ومن الواضح أن كل ما ورد في هذه النشرة من أفكار لا يمثل "لجنة المتابعة العليا"، ومن الواضح أنها نشرة تمثل القائمين عليها فقط سواء كانوا أشخاصًا أو أجسامًا، ولا أرى حاجة ملحة لتأكيد ذلك فإنه من الوضوح الذي يجب ألاّ يناقش فيه أحد، ولكن هناك حاجة ملحة للوقوف عند البعض الذي يحاول فرض هذه النشرة على "لجنة المتابعة العليا"، وهذا يعني فرضها على كل المركبات السياسية للجنة المتابعة بما في ذلك فرضها علينا في الحركة الإسلامية، الأمر الذي يجعلني أواصل تساؤلي مرة بعد مرة لجنة المتابعة إلى أين؟"[46]. في هذه الكلمات يعزّز صلاح ادعاءات مجلي في هذا المقام.

في حقيقة الأمر أجد نفسي اقرب لقافلة المنتقدين لهذه الوثائق من الداعمين لها، وذلك للأسباب التالية:

1. ألم يكن من المفروض بالجهات الواقفة من وراء تصورات مستقبلية لمجموعة معينة أن تكون معتمدة منها. ألم يكن من الأفضل أن تقدم هذه الأوراق، خاصة وثيقة التصور المستقبلي الأكثر شمولية، إلى رؤساء السلطات المحلية ليناقشوها أولا ثم يوقعوها بعد أن تعدّل هنا وهناك إذا احتاجت لذلك. ألم يكن ليكون صداها ابلغ وأقوى لو خرجت للإعلام بمؤتمر صحفي يذاع وفق أصول اللعبة الاعلامية، بأصوات أناس لهم شرعيتهم في تمثيل الجماهير العربية، كونهم منتخبين؟
2. إذا كنا فعلا نريد أن نتواصل مع امتدادنا الفلسطيني والعربي، ألم يكن من الأفضل دعوة مندوبين من المنطاق المحتلة أو الشتات الفلسطيني والجامعة العربية ليشاركوا ولو بصورة رمزية- شكلية (مراقبين غير فعالين) في المناقشات التي كانت هذه الوثائق بصددها؟
3. إذا كانت مصلحة الجماهير العربية من وراء القصد، ألم يكن من الأفضل أن نكون أكثر براغماتية في مطالبنا؟ ألم يكن من الخطأ وعدم المسؤولية أن نطلب ما لا يمكن تحقيقه وبذلك نضعف من يمكنهم الوقوف إلى جانبنا من الطرف الآخر. هل أصبحت مطالبنا في تحقيق المساواة قيد التحقيق بعد أن طلبنا المستحيل (التخلي عن طابع الدولة اليهودي)؟
4. ألم يكن من الأفضل أن نترك موضوع الحقوق التاريخية

39 هناك: ص56.
40 وثيقة مساواة، ص 6.
41 بلاد أخرى: ص 64.
42 هناك: ص 54.
43 بلاد أخرى: ص 57.
44 هناك: ص 36.
45 رائد صلاح، "لجنة المتابعة إلى أين؟ (2)، صحيفة صوت الحق والحرية، بتاريخ 3/2/2007.
46 نظير مجلي تعرض لذلك في مقالته. أنظر: بلاد أخرى: ص 55.

(الاعتـذار عن النكبـة والتواصل مع الشـعب والأمة) للوفد الفلسـطيني المفاوض بمحادثات السـلام حتى نـدرك أهميتنـا عندهم، وحتـى تكون خسـائرنا قيد التحمل في حالة فشل وتعثر المفاوضات؟

5. ألـم يكن من الخطـأ تجاهـل المفـردات والفواصل الخاصة بالمجتمع الفلسطيني في الداخل عند صياغة الوثائق، الأمر الذي سـبب إعلان البراءة منها من أكثر مـن جهـة أمثـال الحركـة الإسـلامية والتجمـع الديمقراطي[47]؟

6. ألم نسبب الأذى للقضية الفلسطينية وحق العودة عندما نطالب الدولة التحوّل لدولة ثنائية القومية؟ كيف نتوقع من المواطنين اليهود القبول بحق العودة لفلسـطينيين آخرين وهم يدركون أن أولئك الذين يشاركونهم المجتمع الإسـرائيلي منذ 60 عامًا ويتمتعون بمسـتوى معيشـة أفضـل مـن معظـم المواطنين فـي المحيـط العربي، يتخذون مواقف أكثر راديكالية مع الوقت؟

فـي النهاية لابـد من التذكيـر والتنويـه أنني كمعظم الكتـاب والأكاديميين الذين تم ذكرهم في هذا الفصل اتفـق مع الوثائق بأن إسـرائيل تنتهج سياسـات تمييز عنصـري ولا بـد من وجود سـبل وآليـات، بعيدة عن العنـف، للضغـط عليهـا من اجـل الابتعـاد عن هذه السياسات وانتهاج خط سياسي جديد من شانه تحقيق المساواة الجوهرية.

## إجمال

وثائق التصورات المستقبلية جاءت لإخراج المواطنين العرب من دائرة التهميش التي وجدوا أنفسـهم فيها بسبب النتائج الكارثية لنكبة عام 1948، وتحولهم بعدها إلى أقلية بعد أن كانوا أصحاب هذه الأرض الأصليين والأكثرية فيها.

الإحسـاس بالتهميـش أخذ يتعمـق أكثر فأكثر نظرًا لسياسـات حكومـات إسـرائيل المتعاقبة، التـي انتهجت تمييـزًا مُمنهجًا ومُقوننًا ضد المواطنين العرب من أجل الحفاظ على طابع دولة إسرائيل كدولة القومية اليهودية.

في هذا السـياق، انبرت هـذه الوثائق من اجل وضع نهاية لهذا الواقع ومحاولة طرح ترتيب جديد للعلاقة بين الأكثرية اليهودية والأقلية العربية.

في مجمل ما تعرض هذه الوثائق فإنها لا تنفك تطالب بالاعتراف بالغبـن التاريخي الذي حلّ بالشـعب الفلسـطيني إثر النكبة، وبالتالي وجوب الاعتراف بالأقلية الفلسطينية في إسرائيل كأقلية وطن أو أقلية قومية.

وعليه، على إسرائيل أن تتعامل مع هذه الأقلية وفق هذا المعيار ومنحهم كل المستحقات التي نصت عليها المواثيق الدولية مثل حقهـم فـي الإدارة الذاتية لأمـور وقضايا من شـانها أن تحفظ هويتهـم القومية الخاصة وتطوّرهـا، مثل الاعتراف بكون الدولة ثنائية اللغة في مؤسسـاتها وثقافتها العامـة هذه بالإضافة إلى القدرة بممارسـة حـق الفيتو في القـرارات التـي تمت بصلة بخاصيتهم وهكذا.

وحتى يتحقـق هذا الأمر يتوجب على الدولة، بشـكل أو بآخر، التخلـي عن طابعهـا القومي اليهـودي والانتقال إلى ممارسـة "الديمقراطيـة التوافقية" حيث يكون هناك تمثيل ملائم لجميع المجموعات- كل حسب نسبتها- في المجتمع، وبالتالي تحقيق الديمقراطية الجوهرية.

هنـا وفي هذا المطلـب بالذات، أي التخلي عـن الطابع اليهودي القومـي، دولة إسـرائيل من وجهـة نظر الكثير مـن الأكاديميين والكتاب اليهود، تخاطر بوجودها. وهذا ما لا تستطيع دولة إسرائيل السماح لنفسـها بفعله. وعليه، فإن مجرد عرض هذا المطلب من قبـل أفـراد من مجموعـة الأقلية المحسـوبة أصلا علـى الأعداء والمشـكوك دائمًا في ولائها للدولة، سـيدفع بالكثير من معسكر اليسار إلى معسكر اليمين القومي والمتطرف وسيجعل من التطلع لتحقيق المساواة الجوهرية المرجوة أمرًا في غاية التعقيد.

من ناحية أخرى، الكثير من المواطنين الفلسطينيين في إسرائيل لـم ينظـروا بعين الرضا إلى هـذه الوثائق. تـارة لأنها في نظر البعـض ذات صبغـة راديكالية- انعزالية، وتـارة أخرى لأنها لم تعتمد - بنظر البعض الآخر - بالمصادقة على مضامينها، الشرعية المطلوبـة من الجماهيـر العربية، كونها خطت ونشـرت دون الحصول على إذن من لجنة المتابعة.

## ثبت المراجع

1. مجلة: "إريتس آحيرت" (ארץ אחרת)، العدد 39، نيسان-أيار 2007 (بالعبرية).
2. مهند مصطفى وأسـعد غانم، "دولة ضد مواطنيها"- سلسـلة دراسـات المجتمع العربي، مركز الدراسات المعاصرة، أم الفحم 2004.
3. وثيقة حيفا- http://www.mada-research.org.
4. يوسـف جبارين، "عن الدستور والحقوق الجماعية للمواطنين العرب"، مركز "مساواة" لحقوق المواطنين العرب في إسرائيل، حيفا 2006.
5. وثيقة الدسـتور الديمقراطي، عدالة -المركز القانوني للمواطنين العرب في إسرائيل، شفاعمرو 2007).
6. اللجنة القطرية لرؤسـاء السـلطات المحلية العربية في إسـرائيل، "التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل"، الناصرة 2006.
7. مقال المحامي شوقي العيسة: -http://www.aklaam.net
8. مجلة "ألفان" (אלפיים) 19 (بالعبرية).
9. مقال الشيخ رائد صلاح - صحيفة صوت الحق والحرية.

47 سموحة: أنظر بلاد أخرى: ص 34؛ كرميتسر: ص50؛ والآخرين في مقالاتهم هناك.

# مقالات

# صورة المرأة في أدب الأطفال العربي

**هاله اسبانيولي**
**محاضرة في الكلية العربية للتربية حيفا، عضوة إدارة مركز دراسات**

**مقدمة**

نشــهد في الســنوات الأخيرة اعترافًا عالميًا يتزايد يومًا بعد يوم بأهميــة توفير الإمكانيات المتســاوية للجميــع من أجل تطوير القــدرات الذاتية لكل فرد في المجتمع لما في ذلك من مصلحة تعود بالفائدة ليس على الأفراد فقط بل على المجتمع بأكمله.

ففــي عصر الحداثة ومــا بعد الحداثــة فان الطاقات البشــرية المتميزة المبدعة هي ما يحتاجها كل مجتمع للدخول إلى حلبة الصراع الدولي وإلى دولاب العولمة ولذا فحتى القوى الاقتصادية الكبرى الفاعلة في العالم أصبحت تولي اهتماما لتطوير القدرات البشــرية. فأي مجتمع يسعى لأن يساهم في الحضارة البشرية يحتــاج في ظــل العولمة إلى أقصى الطاقات البشــرية الخلاقة. فالصراع اليوم هو بين المشاركة في الإنتاج واستهلاكه.

وكما هو معروف فإن هناك عدة عوامل تؤثر على صقل الشخصية الإنســانية منها عوامل اقتصادية وسياسية وجغرافية واجتماعية ونفسية وعاطفية. وتشــترك في تفعيل هذه العوامل مؤسسات المجتمع المتعددة، المجتمع، البيت، المدرســة النادي وســائل الإعلام، المؤسســات التربوية، المؤسســات الدينيــة. وجميع ما يصدر عنها من رســائل (ســلوكيات، مواقف) واعية وغير واعية مكتوبة أو مسموعة.

نتيجةً لنشاطات الحركة النسوية في العالم وتفكيك هذه العوامل إلــى مركباتها فقد اهتمــت المربيات منهن فــي البداية إلى ما تحمله الكتب من رسائل، وإلى استعمالها في العديد من الأحيان لبلورة الأفكار والمواقف للأطفال أو المســتهلكين بشــكل عام.

ورافقــت هذا الاهتمام أبحاث عديدة فــي العالم أثارت اهتمام المجتمع ومؤسساته وشــهدنا على مر السنوات اهتمامًا متزايدًا من قبل السلطات المختلفة. مما حدا بمؤسسات الأمم المتحدة إلى الاهتمام بالموضوع وأجراء الأبحاث حوله.

أما في العالم العربي فنشــهد أيضًا بعض الاهتمام في الموضوع خاصة فــي لبنان وبلدان المغرب العربــي ولعل أول بحث جاد حول الجنسوية في أدب الأطفال العربي هو البحث الذي أجرته يولندا أبو النصر وزينــات باروني عام 1994 حول كتب الأطفال في الســنوات 1977-1993، والذي كشف أن غالبية الشخصيات النسائية في كتب الأطفال تلعب دور الرعاية والتعلق في داخل العائلة.

كمُهتمات بالطفولة المبكرة وفاعلات في العديد من المؤسسات ارتأينا أهمية إجراء بحث حول صورة الأنثى المرأة/ الفتاة الطفلة فــي أدب الأطفــال المخصــص للطفولــة المبكرة ونقــوم هنا باســتعراض النتائــج الأولية لهذا البحث، وعــرض بعض النماذج الإيجابيــة مــن الأدب العربــي المحلــي المترجــم ومن الأدب العالمي، واســتخلاص بعض المعايير التى من الممكن بمراعاتها أن تكتب المزيد من النماذج الإيجابية.

**البحث**

وقبــل الولــوج في البحث مــن المهم أن نتوقــف للحظة حول المصطلحات المستعملة هنا:

الجنســوية (Sexisim): يســتعمل هــذا التعبيــر بالمماثلة مع

العنصرية، للتعبير عن التمييز المستند إلى النوع. في معناه الأول، يقصد هذا التعبير التحامل ضد الأنثى، أما في معناه الواسع فهو يعني اليوم، ان أية نمذجة اعتباطية للذكور والإناث تستند إلى الجنس.

الجنس (Sex): هو المبنى البيلوجي والجسدي الذي نلد معه. الخلافات بين الذكر والأنثى هي طبيعية ومتشابه في كل عائلة ومجتمع وبلد. فمن ناحية بيولوجية كل الإناث في العالم متشابه كذلك كل الذكور.

النوع الاجتماعي (Gender): إذا كان الجنس هو ما نخلق معه فالنوع الاجتماعي هو ما ننمو فيه. فهو الصفات والسلوكيات التى نكتسبها من المجتمع بكوننا إناثًا وذكورًا، أنها فوارق اجتماعية يحددها المجتمع لذكوره وإناثه لذا فهي تختلف باختلاف الثقافات والمجتمعات.

### اختيار القصص

المعضلة الأولى التى واجهتنا هي اختيار القصص لهذا البحث، وذلك لعدم منالّية كتب أدب الأطفال الصادرة في العالم العربي، بالإضافة إلى عدم وجود بنك معلومات يجمع الكتب الصادرة في العالم العربي بأكمله. لذا فقد اقتصرت الكتب المختارة على كتب صادرة في المشرق العربي (فلسطين، لبنان، مصر، العراق، الأردن وبعض الكتب المترجمة).

المعضلة الثانية هي أن الكتب الصادرة لمرحلة الطفولة المبكرة (من الولادة إلى 6 سنوات) هي كتب حديثة العهد بين كتب الأطفال العربية ولكنها في غالبيتها لم تحدد سنة الإصدار لذا فلم نستطع استعمال سنة الإصدار كمرجعية لتحديد العينة المختارة (كما فعل البحث الذي أجري في لبنان مثلا).

لذا جاء اختيارنا للكتب عشوائيًا بحيث يشمل جميع الكتب المتوفرة لهذه المرحلة العمرية في مركز الطفولة في الناصرة (الذي سعى ومنذ تأسيسه في سنة 1989 إلى جمع كتب الأطفال في مكتبة المصادر التابعة له) بالإضافة إلى جميع الكتب المتوفرة في مركز أدب الأطفال في الكلية العربية للتربية في حيفا والذي تأسس سنة 1996. وسنقوم في مرحلة لاحقة بمراجعة الكتب المتوفرة في المكتبة البلدية في الناصرة «أبو سلمى» لاستكمال البحث.

### الكتب التي استعرضت إلى غاية ألان تحتوي على:

**عينة الكتب المستخدمة ومكان إصدارها:**

| عدد الكتب التى تحتويها العينة | مكان الإصدار |
|---|---|
| 60 | محلية (فلسطينية داخل إسرائيل) |
| 19 | فلسطينية أصدرت في المناطق المحتلة |
| 37 | ترجم محليا |
| 26 | لبنان (كتب او ترجم) |
| 18 | العراق |
| 16 | سوريا |
| 15 | دار المنى (السويد) |
| 4 | الكويت |
| 8 | مصر |
| 14 | الأردن |
| **217** | **المجموع** |

### جمع وتحليل النتائج

لقد قمنا بقراءة كل قصة على حدة وسجلنا اسمها، مكان صدورها، واسم المؤلف/ة، المهن المعطاة لشخصياتها، الصفات، المهام، تقسيم الوظائف بين الشخصيات في القصة الواحدة. كما ونظرنا إلى الرسومات وما تعكسه من رسائل خفية.

وارتأينا أهمية لاستعمال طريقتين في تحليل النتائج لما في ذلك من أهمية في تصوير الوضع القائم في كتب الأطفال التى أدرجت في العينة. فنحن سنستعمل **طرق تحليل كمية** تظهر الكم من الوظائف والمهن والصفات والمهام التى تقوم بها النساء والرجال، الفتيان والفتيات، بالإضافة إلى ذلك فسيرافق ذلك **تحليل نوعي** للنتائج لكي نوضح الديناميكية الداخلية للقصة والعلاقة بين الشخصيات بها وارتباطها بالفكر النمطي المقولب.

### بعض النتائج الأولية

العناوين: لدى استعراضنا لعناوين الكتب وجدنا 80 قصة أعطيت لها عناوين مذكّرة بينما 46 قصة فقط كان بعناوينها أسماء مؤنثة وثلاث قصص فقط دمجت بين الجنسين.

وعند استعراضنا لمحتويات هذه العنوانين فوجدنا أن: برهان، سنبل، فارس، جهاد، حسام، نبيل، إياس، حسن، وزحلف يوصفون بـ: الشجاعة (8)؛ الذكاء(4)؛ النشاط؛ السبّاق؛ الشاطر؛ الفهمان، الوفي، القادر على المساعدة. وحتى عندما يذكر طفل صغير فهو عنترة أو ملك، أما الأميرة فهي شمس الشموس أو أميرة البحيرة. بينما اتصفت ميمي بأنها «دلوعة»، وسميت القصص بمعنى الاسم كست الحسن، وشمس الشموس، وزهرة القمر.

وأكثـر من ذلك عندما كان الحديث عـن الحيوانات الذكور فقد رأينا أن موكي البطوط، والحصان، والديك يوصفون بـ: الشـجاع، العجيـب. بينمـا تصفـت فـي «الزرافـة» هرتي بـ: مغرورة، وجميلة.

وإذا اسـتعرضنا المهن الموجودة في العنـوان فنجد أن للذكور (حتى الحيوانات منهم) مهنًا عديدة فيمكنهم ان يكونوا: خياط، نجار، خبـاز، طبيب (3)، بائع، صانع أحذية، حطاب، موسـيقي (2)، عـازف ناي، حارس، ربان، قائد، رياضـي، مهندس، مخترع، لاعب كـرة قدم. أما بين الإنـاث فالخيارات محـددة وهن: أم، ممرضة، قاضية لمرة واحدة.

وربما تتضح صورة تقسـيم المهن أكثر عندما ننظر إلى سلسلة عبقريـات مبكـرة حيـث «الطبيب الصغيـر»، الربـان، القائد، الرياضـي، الموسـيقار، المهنـدس المخترع، لاعب كـرة القدم الصغير؛ مقابل الممرضة والقاضية الصغيرة!

للذكـور مراكز في المجتمع أيضًا فمنهم من يسـتطيع أن يكون ملكًا (فهو ملك الغابة والفواكه حتى) أو إمبراطورًا او سـيدًا. أما الإناث فلا مراكز لهن تذكر.

هناك عناوين تستعرض مواقف او أوصاف للاسم المذكور: فهناك «نونو والأسـد» مقابل «لولو والنملة»؛ و«شمسـية بابا الكبيرة» مقابـل «الأم الصغيـرة»؛ و«الصبي والشـمس» مقابـل «مروة والضفيرة» و«سحر والبحر» و«شمس الذهبية»؛ وهناك «الرجل المجهول» أو «حسـن والذئب» مقابـل «ليلى الحمراء» و«نونو والقميص الأحمر» و«قبعة رشـا» و«بيت ميس» و«هموم وفاء» و«أنا افهم» و«أنا لست شقيًا».

وبينما يكون سـنان في المدينة، فـي البحر، في الجبال، يحافظ على الطبيعة ف«أين ذهبت سـلمى؟»، إنها تذهب لتنام، تقشر التفاحة، تتناول فطورها، تنهض من فراشها، أما حنان (ف) ترسم قصة وأيمان (تهتم) بعيد ألام.

### المحتويات

وعندمـا ألقينـا نظـرة متعمقـة فـي المحتويات، صـحّ المثل «المكتوب يقرأ من عنوانه» وإليكم النتائج:

### الصفات

تذكر الشخصية عادة مرافقة بصفات تنعت بها فهل هنالك فرق بين الصفات التى تنعت بها الشـخصيات المذكرة والشخصيات المؤنثة؟

| صفات الأنثى (بيت القوسين: تكرارها) | صفات الذكر (بيت القوسين: تكرارها) |
|---|---|
| | قوي (2) |
| | بطل |
| | متسامح |
| | شجاع (9) |
| | فرحان |
| | منقذ (2) |
| | ذكي (4) |
| | فارس |
| | موهوب (2) |
| | حكيم |
| | كبير، ضخم (2) |
| | مواجه للمصاعب |
| | شاطر، ماهر، نشيط، مجتهد (6) |
| | امتياز |
| نظيفة | نظيف |
| | جليل |
| | واسع الاطلاع |
| مهذبة (3) | مهذب |
| حالمة | |
| محبوبة | |
| دلوعة | |
| مؤدبة، وديعة، كريمة الأخلاق، دمثة الطباع (4) | |
| لطيفة، طيبة (5) | |
| نشيطة (2) | |
| جميلة، حلوة (18)، عروس التركم (1)، سمراء | |
| شعرها أشقر طويل (1)، بنت صغيرة لها ضفيرة، ضفيرتان (2) | |
| صغيرة وجميلة (2)، جميلة وكسولة (2) | |
| خجولة | |
| غبية | |
| متكبرة | |
| كسولة، كسلانة (3) | |
| عصبية | |
| جاهلة | |
| كثيرة الحركة | متهوّر |
| شيطانه، شريرة (2) | شرير |
| | متشرد |
| | عنيد |
| تخاف الكلب، تخاف الممرضة* | خائف |
| | خجول |
| ثرثارة (2) | ثرثار |
| | شره |

* «البنات تخاف الاقتراب من الممرضة بينما سامي، شادي، رامي وباسل لا يخافون».
«سعاد تخاف الكلب ورائف ينقذ الموقف».

مــن الواضح أن الصفات لا تتكرر في غالبية الاحيان، على الرغم مــن أن غالبيــة هذه الصفات هي صفات إنســانية مكتســبة لا تتحدد بكون الفرد ذكرًا أو أنثى مما يؤكد أن النماذج الجنســوية مسيطرة في غالبية القصص العربية التى استعرضناها.

كما ويُعرَض الطفل كفاعل في مجرى الحياة فهو «يصنع الطائرة وتقوم أخته بكســرها بعــد أن تلعب بها»، كما يصنع حســيب ونســيب «ماكنة لصنــع البطاريــات، غواصة، حافلــة، صاروخًا، طائرة».

بالإضافة إلى ذلك فهنالك الرســائل الخفية/ غير المباشــرة التى تنضح القصص بها: فها هي «الشمس تخرج أميرة حلوة تستيقظ كل يوم تمشط شــعرها الأشقر الطويل، تحمل عصاها السحرية، تقــف خجولة خلف الجبل، ترفع ثوبهــا البرتقالي الجميل وتبدأ في الصعود»، بينما القمر «يخرج الأمير بدر الزمان حاملا ســيفه الفضي الجميل»؛ «البومة تجــري عملية تجميل لأنفها»؛ الزهرة تعاكس الشــمس وتقول أنا الأجمل»؛ «الديك طبيب ماهر»؛ أما «ميمــي لدلوعــة الجميلة تطاردهــا القطط»؛ و»أرنبو الشــاطر وأرنــوب الجميلة»؛ «أصغــت البرتقالة الصفــراء الجميلة... قال الكرفــوت بحكمــة وذكاء...»؛ كما ونعرف أن «مهمة اســترجاع الأميرة مهمة شاقة تحتاج إلى شاب قوي شجاع صبور».

في جميع القصص المســتعرضة لم تتصــف المرأة بأنها متخذة للقــرارات أو أنها تقــرر، ولكن نراها في أحــد المواقف القليلة تقرّر: «الزوجة الشــريرة قررت قتل زوجها ولتنفيذ القتل اتفقت مع أخيها الشجاع».

### الوظائف العائلية

تذكر القصص وظائف عائلية متنوعة وتلقي عليها مهامًا، فما هي هذه الوظائف؟ وكم تذكــر؟ وما هي المهام الملقاة عليها وماذا نســتطيع أن نســتنبط من الصورة التى يعكســها أدب الأطفال العربي عن تقسيم الوظائف في البيت؟

| كم مرة ذكرت | المهام للأنثى | كم مرة ذكرت | المهام للذكر |
|---|---|---|---|
| 36 | أم | 23 | أب |
| 6 | الجدة | 4 | الجد |

لقد ذكــر أيضا الابن، والأخ والأخت وســنتعرض لهــم لدى ذكر المهام الملقاة عليها والتوقعات منها. أما هنا فمن الواضح ان كلا الوظيفتيــن الأم والجــدة مذكورتان أكثر مــن الأب والجد، فهل تختلف المهام الملقاة على عاتقهم؟

### مهام ألام والأب

تظهــر لنا القصص مهام محددة لــلام والأب فتلقى على ألام في الغالب المهام المنزلية وعلى الأب المهام خارج المنزل:

| ألام | الأب |
|---|---|
| **مرافقــة**: تــرافق الابــن والابنة إلى التســوق (5)، ترافقه إلــى المكتبة، تأخذ الابن إلى المستشفى. | **مرافــق**: يرافــق الابن إلــى الجبل، المكتبة، للشراء مع الاخوة/ الأولاد، إلى طبيب الأسنان، يرافق الابنة إلى معرض الزهور (5)* |
| **سلطة**: تطلب من البنت مساعدتها في الأعمال البيتية. | **ســلطة**: لا يســمح لشــادي بتناول الشاكوش، ينادي شادي للاستحمام، يذهب ليرى من اقتحم البيت |
| **رعاية**: ألام تبقى بجانب خليل عندما يمرض، تحمي صغارهــا، تهدئ من روعها (3) | **داعم**: يصنع ابنه الســيارة، يســاعد ابنه على التأقلم في الحي الجديد، يقــص الحكايــة لابنــه، يلعب مع الأولاد في الكرة، يهدي كرة لابنه* |
| لا وجود لامرأة سائقة | يسوق السيارة (4) |
| تذهب إلى العمل (1) | يعــود من العمــل أو موجــود في العمل (6) |
| | ربح مالا، يشتري خروفًا، ينزل حملا من الشــاحنة، ينصب الخيمة على الشاطئ** |
| تشتري كتابًا لها ولابنها. | يقرأ الجريدة*** |
| | الملك يريد ان يزوج ابنته |
| | **وظائــف بيتيــة**: تنتظــر الأولاد في البيــت (3)، تحضــر الطعام وتطعم صغارهــا (14)، تنظــف البيت (2)، تعتنــي بالطفلــة (تمشــط، تطعم، تنظــف) (6)، تلبــس غالبــا مريول المطبخ |
| | تســاعد الأب في وضع الأغراض في السيارة |

* مما يثير الاهتمام ان الأب يرافق ويدعم الابن فقط إلا في حالات نادرة يرافق فيها الابنة أيضًا.

** ينصب الأب الخيمة بينما تقوم الأم بتحضير الطعام.

*** يقرأ الأب الجريدة بينما تقوم الأم بتحضير الطعام.

تقســيم الوظائف التقليــدي ينعكس في الغالبيــة العظمى من القصــص، كمــا ينعكس فــي تحديــد ملكيــة الأدوات المنزلية «فصندوق الخياطة للماما ... وصندوق العدة للبابا»، سوى بعض الاســتثناءات التى سنتعرض لها لاحقا لدى استعراض البدائل. في مثــل هذه الحالة نــرى أن ألام والأب يتناوبان في المستشــفى ويخرجان للتسوق معًا، ويقوم الأب برعاية الأطفال وسرد القصة لهم.

**أما الجد والجدة فهما:**

| | الجدة | | الجد |
|---|---|---|---|
| 1 | تقدم الطعام | 1 | يهتم بالحيوانات |
| 1 | الجدة تحيك الصوف | 1 | يتحدث عن المطر |
| 1 | الجدة عاملة | 1 | يقول عنها دائمًا جميلة |
| | | 1 | يعلم القراءة |

## توقعات من الابن والابنة

الرسائل المتوفرة في القصص تعكس أيضًا التوقعات التى تفرضها القصــة على الابنة والابن. فأفلام تقــوم بالمهام التقليدية وتطلب مــن الابنة مســاعدتها أيضًا. فتقــوم الابنة أيضًــا بأعمال البيت فتجلب الماء، وتنســج البســاط، وتجمع الأزهــار، وتهتم برعاية الأخوة الصغار وترافق أمها في التســوق، بينما يذهب الابن مع أبيــه إلى نزهــة. وتقوم الجدة بمســاعدة الأم في بعض الأحيان أيضًــا. وهكذا ينقل تقســيم الوظائف التقليــدي من الجدة إلى الابنة- الأم ومنها إلى ابنتها الطفلة.

| توقعات من الابن | توقعات من الابنة |
|---|---|
| يحب أن يساعد أمه * | تساعد أمها بأعمال البيت (٩) |
| | رعاية أخوتها الأصغر منها (٢) |
| | تخدم الضيوف (١) |
| | تنسج بساطا من الصوف (١) |
| | تجمع الأزهار (١) |
| | تقف أمام المرآة لتملس شعرها (١) |

* من الملفت للانتباه أن هذه المهام غير مطلوبة من سعيد وفارس ولكنهما يعرضان في القصة على أنهمــا يحبــان، أي أنهما اختارا المســاعدة، بينما يطلب من الابنة أن تســاعد. في جميع الأحوال استعمال الفعل يساعد يفترض أساسًا أنها مهمة ألام وفي حالة الابنة فيطلب منها المساعدة وفي حالة الابن يترك له الخيار إذا رغب «أحب» ذلك.
وعندما يختار فارس المســاعدة لأنه يحبها «يختار أن يساعد أمه في أعمال المنزل/ جده في قص العشب/ جدته في سقي الزهور/ أباه في تنظيف المخزن».

## ألعاب البنات وألعاب الصبيان

وســيلة أخرى للتأثير على الأطفال هي بواسطة ما يتوفر أمامهم من ألعاب وكيفية تعاملنا مع ألعابهم والوظائف التى يتخذونها. فقــد اثبت الأبحاث أننا نؤثر على شــخصية الأطفــال منذ اليوم الأول بــل قبل الولادة. فلننظر إلى النماذج المتوفرة حول ألعاب الأطفال في القصص:

| | العاب الأولاد | | العاب البنات |
|---|---|---|---|
| 1 | الرسم | 2 | الرسم |
| 1 | التجول في المزرعــة، ومرافقة والده إلى الحقل | 2 | التنزه والتجول |
| 1 | أتشقلب، أتتسلق، طرزان، اجرب الطيران | | |
| 2 | تسلق الشجر* | | |
| | | 16 | اللعب بدمية |
| | | 1 | لعب خيالي |
| 1 | يحب الكتاب | 1 | تحمل كتابًا |
| 4 | اللعب بالكرة | 1 | تحمل طابة |
| | | | تنط الحبلة |
| | | 1 | بنت حلــوة متكبرة لا تريــد ان تلعــب مع أحد |
| | الرســومات: يجرّ السيارة، يســوق العربة، يركب أخته وراءه. تنوّع في أماكن اللعب | | الرســومات (غالبًــا داخل البيت) |
| 1 | يدق الطبل | | |
| 1 | يركب حصانه | | |
| 1 | بالرمل | | |
| 1 | المصارعة | | |
| 3 | اللعب بالدراجة | | |
| 1 | مكعبات | | |
| 3 | لعب بسيارة | | |
| 1 | ميكانيكي ويصلح السيارة | | |

* «أحمد تسلق الشجر لقطف التوت»، فيما «بتول بحثت عن عصا لقطف التوت».
من الواضح أن ألعاب الذكور تتنوّع وتوفر إمكانية اللعب في الداخل والخارج.

## المهن والوظائف الحياتية

تحتوي القصــص على مهن ووظائف متعددة لشــخصياتها وقد وجدنا مهنًا للشــخصيات المذكــرة ومهنًا للشــخصيات المؤنثة يستعرضها الجدول مع تبيان مدى تكرارها:

**المهن المذكرة والمهن المؤنثة**

| تكرارها | مهن الإناث | تكرارها | مهن الذكور |
|---|---|---|---|
| 1 | طبيبة* | 24 | طبيب (أسنان، عظام) |
| | | 1 | صيدلي |
| 7 | ممرضة | | |
| 2 | مساعدة طبيب | | |
| 4 | بائعة، مشرفة في المتجر | 12 | بائع وصاحب دكانة |
| 3 | معلمة | 1 | مدير مدرسة |
| 1 | قاضية | 2 | قاضي |
| 1 | خياطة | 1 | خياط |
| 2 | موظفة استقبال | 2 | موظف، مسؤول قسم |
| | | 6 | سائق |
| | | 3 | ربان قبطان سفينة/ملاح |
| | | 1 | مقاول |
| | | 2 | رجل فضاء |
| | | 1 | مخرج |
| | | 3 | ممثل وفنان |
| | | 2 | مهرج |
| | | 1 | مدير سرك |
| | | 3 | رجال الإطفاء |
| | | 3 | ساعي البريد |
| | | 1 | حلاق |
| | | 1 | صائغ |
| | | 2 | مدرب، مُروّض |
| | | 2 | صاحب مقهى |
| | | 1 | صانع سيارة |
| | | 6 | راكب عجلات* |
| | | 2 | مزارع |

| تكرارها | مهن الإناث | تكرارها | مهن الذكور |
|---|---|---|---|
| | | 1 | صاحب مزرعة |
| | | 2 | حطابون |
| | | 1 | صيّاد |
| | | 1 | صبي الإسطبل |
| | | 8 | ملك، خليفة، سلطان |
| | | 1 | وزراء |
| | | 2 | مستشار الملك |
| | | 2 | رسول السلطان |
| | | 3 | شيخ القبيلة |
| | | 1 | رجال الوفد |
| | | 2 | فارس وجنود |
| | | 1 | شاعر |
| 2 | أميرة | 1 | أمير |
| | | 2 | لص وغزاة |
| | | 1 | حارس |
| | | 1 | صاحب بيت |

* ذكرت الطبيبة في داخل القصة فقط فاسم الكتاب كان «لدى طبيب الأسنان» بينما عندما ذهب إلى العيادة فكانت هنالك طبيبة.

هذا الجدول يتحدث عن ذاته فمقابل 107 شخصيات مذكرة تقوم تمتهن 41 مهنة أو مهمة، هناك 23 شخصية مؤنثة تعمل في 9 وظائف أو مهام فقط.

وحتى عندما تذهب الأم إلى الحضانة لتسجيل ابنها فلا ذكر لصاحبة المهنة (المربية)، حيث «اتفقت الاما مع السيدة الجميلة». أما عندما يتنافس الحيوانات على وظيفة ملك الغابة فجميع المتنافسين ذكور «النمر والأسد، الفهد، الثعلب، الذئب».

## رؤية مجتمعة وتربوية

لقد نشطت مجموعات كثيرة في العالم لتغيير هذا الوضع القائم وقد أجرت اليونسكو بحثا في عدة دول في مناطق مختلفة في العالم نشر في عام 1986 حول الجنسوية في أدب الأطفال واستعرضت تجارب لإزالتها من كتب الأطفال والكتب المدرسية. ومن أكثر النشيطات في هذا المجال كانت مربيات وباحثات من الحركة النسوية رأين أهمية تغيير هذه النماذج النمطية كوسيلة للوصول إلى مجتمع يفتح المجال أمام ذكوره وإناثه لتطوير قدراتهم الذاتية.

نحن نعلم أن السنوات الأولى من حياة الطفل هي أهم المراحل النمائية في تطوير شخصية الطفل وفي تنمية قدراته على مواجهة الحياة ومصاعبها، أنها أهم مرحلة لتطوير رؤيته الذاتية الإيجابية وتقييمه لذاته. فالطفل الذي يلاقي تقييدًا مستمرًا وتقليلا وتحديدًا من إمكانياته وقدراته سيتعلم أن هناك سقفًا (زجاجيًا أو اسمنتيًا) محددًا. فمن منا لم يصادف طفلا/ة فقد أيمانه بقدراته على الرسم مثلا لما صادفه من نقد وتحديد لإبداعه؟ من منا لم يصادف طفلا/ة استسلم للمربية ولم يعد يجرؤ على المبادرة أمامها على الأقل؟ إذا نحن مطالبون بدعم الطفل والطفلة ليكتشفوا قدراتهم وميولهم ويعززونها ويصقلونها. دون علاقة بكونه ذكرًا أو أنثى فالكل وُلد مع إمكانيات متعددة لكن الذي يكتشفونها قلائل.

وتسعى المجتمعات اليوم إلى اللحاق بعجلة التطور التى تتراكض أمامنا. وفي ظل العولمة أصبحت هنالك دولا كاملة غير منتجة تستهلك البضائع والأفكار التى تنتجها دول أخرى، فالصراع القائم اليوم هو على ملكية إنتاج المعرفة التى تبدع وتطور بضائع يستهلكها العالم أجمع. حدّة هذا الصراع تتطلب الاستفادة من كل القدرات البشرية المتوفرة في المجتمع. لذا نجد في بعض البلدان أنه لم يعد ربحيًا ولا نفعيًا إبقاء 51% من المجتمع في حالة تغييب وتهميش، وأصبح من المهم إزالة جميع العوائق أمام تطوير هذه القدرات البشرية نساءً ورجالا. بينما تسعى دول أخرى ولضمان سيطرتها على سوق الإنتاج للإبقاء على تخلف بلدان محددة ليضمنوا أسواقًا لبضائعهم. وعليه نجد أنفسنا كمجتمع فلسطيني في هذه البلاد أمام أحد الخيارين: فإما تطوير قدراتنا البشرية لمواكبة العولمة وإما الاستمرار بالاستهلاك السلبي للبضائع.

كمهتمين ومهتمات بالتربية أيضًا نقف أمام خيارات تربوية: فما هي وظيفة التربية في المجتمع وأي فلسفة تربوية نتبنى؟ هل نتبنى الفلسفة التربوية التى ترى وظيفة التربية المحافظة على ما هو قائم؟ أم تلك التى ترى أن وظيفة التربية هي التغيير الاجتماعي؟ أم أننا نرى وظيفة التربية كرافعة تمكّن كل فرد من الوصول إلى تحقيق ذاته دون فرق؟ تحديدنا لرؤيتنا التربوية ينعكس أيضا على كتب الأطفال التى نكتبها، نرسمها، نصدرها، نقتنيها لأطفالنا.

وجعلت مثل هذه الأفكار البعض يبادر إلى كتابة كتب أطفال بديلة. وبعض هذه الكتب (وخاصة تلك الصادرة عن مجتمعات قطعت شوطا بموضوع المساواة بين الجنسين وتتوفر بها النماذج الإيجابية كحقيقية حياتية) فأنها انعكست في كتب الأطفال أيضا.

وإذا استعرضنا بعض النماذج، فهناك من يبحث في القصص الشعبية عن نماذج إيجابية بعض الشيء يمكن إعادة إنتاجها كقصة «السبع بنات»؛ هناك من يكتب أساطير جديدة كقصة الكاتب الفلسطيني الكبير «غسان كنفاني» القنديل الصغير»؛ هناك من أعاد كتابة بعض الأساطير بعد إزالة الجنسوية منها ومثل هذه التجربة نجدها في البلاد ومن المبادرات لها ميري باروخ، وقد صدرت بعض هذه الأساطير ولكن بغالبيتها لا تلائم المرحلة العمرية التى نحن بصددها سوى القليل منها كما حدث

في كتاب «الأميرة التى لبست كيسا من ورق».
أما ضمــن المحاولات العربيــة لتغيير بعض القصص الشــعبية لتصبح أقل جنســوية هي محاولة جهاد عراقي في كتاب «ليلى الحمراء». وضمن القصــص العربية التى صدرت في البلاد والتي تسعى وبشكل واع توفير نماذج متساوية فيشار إلى:

- "**فارس وأمل**» (مركز مصادر الطفولة المبكرة - القدس – فلســطين)، حيث «أمل تركب دراجتها الجديدة/ أم فــارس تعمل مع أوراقها ودفاترهــا/ الأب صنع حصانا لفارس/ فارس وأمل يتبادلان ركب الحصان والدراجة».
- «**عباد الشــمس**» (إصــدار مركز الطفولــة - الناصرة)، حيث «أعطى أمير بذرة عباد الشــمس لأميرة/ وزعت أميرة البذور على جميع أصدقائها وصديقاتها».
- «**طيــارة حرامية**» (إصدار مركز الطفولــة – الناصرة)، حيــث «وعندما تعود أمي الحنــون من دوامة العمل/ تضمني تضمني تضمني/، تشــمني تشــمني تشمني/ وتزرع الوجود فرحة وتزرع الأمل/ أنتظر المساء، حتى يعود لي أبي».
- إصدارات دار المنى: «**جنــان ذات الجورب الطويل**»؛ «**دراجة ليلــى**»؛ «**هل أنت جبان يا برهــان**»؛ «**لماذا تغير برهان**»؛ «**قندس الخباز**»؛ «**قندس الخياط**».
- وبعض كتب المجموعة العراقية، وبعض كتب الصادرة عن المجلس العربي للتنمية، وبعض الإصدارات الذاتية مثل بعض كتب تغريد النجار.
- مــن الكتب العالمية وهي عديــدة ومتنوعة اذكر هنا "**Erstaunliche Grace**" و "**The Little Engine that could**"

## النماذج الجنسوية

إذا حاولنا ان نستخلص من هذه النماذج ومن الكتب السابقة ماذا نرغب بإزالته من نماذج جنسوية سعيًا إلى تحرير النساء والرجال من أدوار وصفات قائمة على الجنس، فإليكم بعض المؤشرات التي من المهم أخذها بالحسبان:

| نماذج خالية من الأنماط المقولبة | نماذج جنسوية |
|---|---|
| فتيان وفتيات يلعبون سويًا وبمساواة. تقسيم الوظائف خلال اللعب يعكس هذه المساواة، فلا نصور السائق ذكرًا دائمًا بل هنالك فتيات سائقات وفتيان أيضًا، كما لا نصوِّر الفتاة تلعب مع دميتها فقط، فهي وهو يحبون تقليد الأهل بأدوارهم المختلفة بما في ذلك اللعب في الدمية، هذا لا يعني أن نفرض خياراتنا على الأطفال بل نقدم لهم إمكانية الاختيار عندها ربما تختار إحدى الفتيات عدم اللعب بدميتها أو يختار أحد الفتيان عدم اللعب بسيارته. وفي مثل هذه الحالة نضمن كون الاختيار ذاتيًا وليس اجتماعيًا. وحتى وإن تطلبت الحبكة أن تلعب الفتاة وحدها أو الفتى وحده فهما يلعبان بألعاب متنوعة، داخل البيت وخارجه. | تقسيم الألعاب لألعاب للذكور وأخرى للإناث |
| أطفال وبالغون من الجنسين يقومون بأعمال منزلية كجزء طبيعي من الحياة اليومية وكشراكة فعلية. وليس كمساعدة للام. | **الأعمال المنزلية:** فقط الأمهات والفتيات يقمن بالتدبير المنزلي. |
| يتشارك أفراد العائلة في الواجبات وفي الراحة دون تمييز. كما وتوجد نماذج متعددة من العائلات فمنها من يتكون من أب وأولاده او أم وأولادها ..... العائلة يكتنفها جو من التفاهم الاحترام والحوار بين جميع أفراد العائلة. | **في البيت:** لكل فرد من العائلة دور واضح وفقًا للجنس. الأب هو صاحب القرار في العائلة. |
| رجال ونساء يعملون ويتشاركون على رعاية الأطفال والإعالة. من المهم هنا التنويع أيضا والتشديد على الاختيار الذي يقف أمام المرأة والرجل في أسلوب حياتهم.<br>الفتيات يتمتعن بنفس الخيارات التى يتمتع بها الفتيان وان كانت هنالك عقبة فمن المهم ان لا ترتبط هذه العقبة بالجنس بل بصعوبات حياتية أخرى | **في العمل:** الأب رب العائلة وهو يعمل ويكسب المال لإعالة العائلة: ألام ترعى الأولاد وتقوم بالأعمال المنزلية. |
| اللغة متنوعة ومبدعة تستخرج الكلمات التى تتلاءم مع الوضع فلا نتقيد بالقوالب اللغوية التى في غالبها رجولية. | **اللغة:** تستعمل اللغة الذكورية دائما |
| التعامل مع النساء والرجال كبشر انهم جميعا شركاء في الإنسانية. يجدر تفادي أي تصنيف اعتباطي لدور رئيسي او ثانوي يخصص لجنس دون أخر.<br>كما وبكونهم بشر فلهم نقاط قوة وضعف من المهم التعرض أليها دون قولبتها بأنها صعوبة نسائية او صعوبة رجالية.<br>هنالك بعض المهن التى تصف بكلمة رجل مثل رجل أعمال، من المهم أيجاد بدائل للكلمات التى تقصي الأنثى. | **أدوار الرجال والنساء محددة** |
| إلغاء حشر النساء في الوظائف والمهن التقليدية فجميع الوظائف والمهن مفتوحة أمام النساء. | **المهن:** مقسمة إلى رجولية ونسائية |
| **كل الصفات الإنسانية هي صفات للذكور والإناث فهم :مستقل/ة،شجاع/ة، قوي/ة، نشيط/ة، مؤهل/ة، حازم/ة، مثابر/ة،.....** | **الصفات محددة حسب الجنس** |
| **التعاطي مع الرجال والنساء بنفس القدر من الاحترام، الكرامة، الجدية دون أحكام مسبقة وأفكار نمطية.** | **التركيز على قدرات الرجال والمظهر الخارجي للمرأة.** |

# من المسؤول عن إخفاق مكاتب الشؤون الاجتماعية في المجتمع العربي؟

**د. ابراهيم فريد محاجنة**
**محاضر في جامعة القدس والكلية الأكاديمية بيت بيرل**

## مدخل

سنقف في إطار هذه الورقة البحثية عند اللاعبين المركزيين الذين يقفون خلف إخفاق مكاتب الشؤون الاجتماعية[1] في المجتمع العربي بتلبية احتياجات الفئات المستحقة. لإحاطة هذا الموضوع بشموليته سنقوم بالتعاطي مع الموضوع بثلاث جزئيات مكمّلة ومتتالية: بداية، سنتعرّف على أهم الملامح والمميزات الاجتماعية للمجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل، وذلك ليتسنى لنا الوقوف على مدى الحاجة والعسر الذي يميز هذه الفئة السكانية، والداعية لتدخل مكثف وشامل من قبل مكاتب الشؤون الاجتماعية. ثم نتعرّض في القسم الثاني لأهم الظروف المحيطة في مكاتب الشؤون الاجتماعية في المجتمع العربي وتأثيرها على فاعليتها تجاه الفئات المستحقة. وفي هذا السياق سنبيّن دور اللاعبين المختلفين إلى ما آلت إليه مكاتب الشؤون الاجتماعية من عجز في توفير الموارد المادية والبشرية الكافية لتلبية احتياجات الفئات المستهدفة. سنخصّ بالذكر في هذا السياق مؤسسات الدولة ذات الصلة في التمييز المعلن لمكاتبنا الاجتماعية، إهمال السلطات المحلية العربية للاحتياجات الحياتية الاجتماعية لشرائح مجتمعية وتجاهل كثير من مؤسسات المجتمع المدني لمشاكلنا واحتياجاتنا الاجتماعية. نختم هذه الورقة بتوصيات سياساتية من شانها أن تتعاطى مع أهم القيود المفروضة على مكاتب الشؤون.

## مقدمة

من المهام المركزية لمكاتب الشؤون الاجتماعية، تلبية احتياجات فئات سكانية مختلفة في المجتمع العربي، كالمسنين الذين يعانون الوحدة أو الاعاقة والتي تحد من قدرتهم على إدارة شؤونهم الحياتية-اليومية بشكل مستقل؛ أطفال في خطر جسدي أو نفسي؛ شباب تسرّبوا من الأطر الدراسية والمهنية، وبعضهم انحدر إلى عالم الانحراف؛ فتيات في ضائقة؛ أُسر في أزمة؛ نساء معنّفات؛ معاقين جسديًا ونفسيًا؛ متخلفين عقليًا؛ مدمنين على المخدرات والكحول والقمار؛ وسجناء محررين استصعبوا الاندماج ثانيه في بيئتهم الطبيعية.

المتوقع من مكاتب الشؤون الاجتماعية في مجتمعنا العربي الفاعلة داخل أطر السلطات المحلية (مجالس محلية، بلديات ومجالس إقليمية) تزويد هذه الفئات المستهدفة بسلة خدمات مباشرة أو بواسطة وسطاء (جمعيات خيرية أو مؤسسات ربحية) مثل: تقديم الاستشارة الفردية، العلاج الأسري، التدخل الجماعي والتنظيم المجتمعي؛ ترتيب - لفترات متفاوتة - كل من المسنين، المعاقين نفسيًا والمتخلفين عقليًا ممن يعجزون على الاستمرار بالحياة داخل بيئتهم الطبيعية في أطر مجتمعية أو مؤسسات متخصصة؛ حماية النساء المعنّفات في بيوت آمنة، إرسال أطفال تعرّضوا للعنف أو الإهمال إلى مراكز طوارئ لوائية؛ متابعة المسنين في المراكز اليومية وغيرها.

هنا يطرح السؤال: هل تزوّد السلطات المحلية العربية هذه السلة من الخدمات للفئات المستهدفة وما كفاية هذه الخدمات؟

1 تغاضينا عمدا عن التسمية "مكاتب الرفاه الاجتماعية" ليقيننا أننا ما زلنا في المجتمع العربي في طور الإغاثة.

## الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية للفلسطينيين في اسرائيل

للرد على السؤال المطروح آنفًا سنستكشف بداية كمية ونوعية الاحتياجات الاجتماعية داخل المجتمع العربي من خلال عرض معلومات اجتماعية عامة عن المجتمع العربي واستخدام معايير متفق عليها في الأدبيات المتخصصة مثل: التدريج الاجتماعي-الاقتصادي للسكان، انتشار الفقر، نسبة الأسر كثيرة الأولاد، نسبة المسنين العجزة ونسبه ولادة الأطفال مع مشاكل صحية (أنظر سيكوي، 2006; فارس،2007؛ قاطن، 2007ب؛ متى، 2005). بلغ عدد السكان الفلسطينيين داخل إسرائيل، في نهاية عام 2007 حوالي 1,413,300 نسمة يشكّلون ما يعادل 19,9% من عدد سكان الدولة الإجمالي[2]. أما من بين المواطنين فقط فتكون نسبة المواطنين العرب حوالي 16% من كافة مواطني إسرائيل. 83% من السكان العرب مسلمون و12% مسيحيين والباقون 5% هم من الدروز. يقطن 71% من فلسطينيي الداخل ضمن 117 قرية ومدينة عربية، 24% متجذرون في المدن المختلطة 4% مرابطون في القرى غير المعترف بها من قبل المؤسسة الإسرائيلية، والباقي (1%) من السكان مشتتون داخل المدن اليهودية (دائرة الإحصاء المركزية، 2007أ).

بناءً على معطيات العام 2007 فإن المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل هو مجتمع فتيّ وشاب من حيث التركيبة العُمرية، حيث تبلغ نسبة المجموعة العمرية 0-19 حوالي 51% مقابل 3% نسبة المسنين التي تتجاوز أعمارهم 65 عامًا. وتيرة الزيادة السكانية الكلية في المجتمع العربي أعلى بكثير (3,4%) من معدلها العام (2,6%) خاصة بسبب معدلات الخصوبة العالية. في نفس العام كان معدل مشاركة أبناء الخامسة عشر عامًا فأكثر في القوى العاملة المدنية حوالي 40%. نوعيًا (جندريًا) 62,1% من معدل المشاركة في القوى العاملة المدنية كانوا ذكورًا مقابل 23,8% للإناث (دائرة الإحصاء المركزية، 2007ب). في عام 2007 وصلت نسبة العاطلين عن العمل الى 10,2% من مجموع الذكور المشاركين في القوى العاملة مقابل 10,5% من النساء. تتصدّر البلدات العربية (19 بلدًا في الإحصائيات الأخيرة) قائمة البلدات المنكوبة في البطالة والتي يزيد معدل البطالة فيها عن 10%. نشير أيضًا إلى تدني أجور العمال العرب خاصة المنخرطين في القطاع الخاص (مكاتب العمل والاستخدام، 2008).

نسبة تسرّب الفتيان من الفئة العمرية 17 عامًا من الأطر الدراسية أو المهنية ممن لا ينهون 12 سنة دراسية تبلغ ثلاثة أضعاف معدلهم العام (31,7% مقابل 10,15%). هذه المجموعة الكبيرة المتسرّبة من الأطر التربوية والمهنية تشكل مؤشرًا عن مدى حاجتهم الماسة لتدخل مكاتب الشؤون الاجتماعية لتوجيههم (خطيب، 2006).

سنستخدم التدريج الاجتماعي-الاقتصادي المعمول به من قبل دائرة الإحصاء المركزية والذي يضم عدة معايير أهمها: نسبه العاطلين عن العمل، عدد الأجيرين الذين يتقاضون أقل من الحد الأدنى للأجور، نسبه متلقي مخصصات بطالة وضمان دخل، عدد الأسر التي تضم أكاديميًا واحدًا على الأقل، عدد سنوات الدراسة للفئة العمرية 26-50، نسبة مستحقي شهادة البجروت من أبناء 17-20 وعدد الأسر الكبيرة ممن تضم أكثر من 4 أبناء. بناءً على هذا السلم يعتبر العنقود 1 أدنى تدريج اجتماعي-اقتصادي، بينما يعتبر عنقود 10 هو الأعلى. حسب الإحصائيات فان 66 سلطة محلية عربية من مجموع 82 تندرج بين 1-3 (80%)، مقابل 11 سلطة محلية يهودية من مجموع 181 (6,1%)، 16 سلطة محلية عربية تندرج ضمن العناقيد 4-6 ولا توجد أية سلطة عربية في باقي العناقيد (7-10). (جلجولي، 2008). هذا التمركز بين العناقيد الاجتماعية-الاقتصادية الأدنى يدلّ على نسبة عالية من البطالة وتدني الأجور، قلة الأكاديميين والحاصلين على شهادة البجروت الكاملة يرافقه ارتفاع نسبة التسرّب وانخفاض عدد سنوات الدراسة. كذلك يدل التدريج الاجتماعي-الاقتصادي للمجتمع العربي على حجم العائلة واعتماد الكثير من العائلات العربية في معيشتها على مخصصات التأمين الاجتماعي كالبطالة وضمان الدخل.

تشير الإحصائيات أن نسبة الفقر في المجتمع العربي أكثر من نصف الأسر العربية (54% منها) تقبع تحت وطأة خط الفقر وان ما يقارب 60% من الأطفال العرب هم فقراء. لو نظرنا إلى عمق الفقر لوجدنا أن المجتمع العربي يرزح تحت نير الفقر المدقع. نسبة الفقراء في المجتمع العربي، قبل تحويلات مخصصات التامين الاجتماعي، تعدت 61,3%، أي لولا مخصصات التامين لسقط ثلثا السكان العرب في الفقر (مؤسسة التأمين الوطني، 2008).

تصل نسبة الأسر الكبيرة التي تضم أكثر من أربعة أبناء حتى جيل 17 إلى ما يقارب 57% من مجموع الأسر في المجتمع العربي. نسبة المسنين العجزة الذين لا يستطيعون إدارة شؤونهم المعيشية اليومية تصل إلى 30,7%. هناك أيضا نسبة كبيرة من ذوي التخلف العقلي وفي السنوات الخمس الأخيرة ارتفعت نسبة الأطفال المولودين مع مشاكل صحية بما يعادل 10-15% عن معدلها العام (قاطن، 2007ب، صفحة 207).

ويجدر التنويه إلى تزامن تقليص مخصصات التأمين الاجتماعي- خاصة مخصصات الأطفال وضمان الدخل - مع التدهور المستمر

2 تضم الإحصائيات الإسرائيلية الرسمية سكان شرقي القدس المحتلة إلى فلسطينيي الداخل بالرغم من أن أغلبيتهم حائزين على مكانة «مقيم دائم» في إسرائيل ولا يملكون الجنسية الإسرائيلية.

في الوضـع الاقتصادي-الاجتماعي في المجتمـع العربي، الذي تأثر سـلبًا وبشكل مباشر وكبير من هذه التقليصات خاصة وأنها شكّلت مصدر دخل أساسي لكثير من أسر المجتمع العربي. من جهة أخرى علينا التذكّر أن التحول التدريجي والمتواصل للوسط العربي مـن مجتمع محافظ إلـى مجتمع مدنـي يرافقه إنتاج احتياجـات اجتماعيـة جديدة ويسـبب فـي إفراز إشـكاليات اجتماعية (انظر إلى: حيدر، 2005).

لعلّ هذه النظرة الموجزة تكفي لتبيان حجم ونوعية الاحتياجات الاجتماعية داخل المجتمع العربي والوقوف على مدى التحديات الماثلة أمام مكاتب الشؤون في سلطاتنا العربية.

## جهوزية مكاتب الشؤون الاجتماعية

تعاني مكاتب الشـؤون الاجتماعية في المجتمع العربي كغيرها في الدولة من عدة نواقص ومعيقات لفاعليتها أهمها: محدودية الموارد، تغطية ضيقة للاحتياجات، إهدار جلّ الوقت في متابعة قضايـا تتعلق بقوانين الحماية على أنواعها، تعاط محدَّد مع آفة الفقـر، ضعف بنيوي في أخذ زمام المبادرة والتجديد، خصخصة تزويـد الخدمات وإدخـال عناصر تجاريـة أو طوعية في صلب العمل الاجتماعي، محدودية إشراك المنتفعين في اتخاذ القرارات التنظيميـة أو الاجرائية وأخيرًا الضبابية في تقسـيم السـلطات والأدوار بين وزاره الرفاه والسـلطات المحلية (قاطن، 2007ب، 193-190).

ما يميّز مكاتب الشـؤون الاجتماعية فـي المجتمع العربي عن غيرهـا في الدولة هي قلة حيلتها وقِصـر يدها بل وعجزها عن مواجهـة أو حتـى التعاطـي مع احتياجـات ومشـاكل الفئات المسـتهدفة. هذا العجز مردّه الأساسي شـحّة الموارد المادية والتـي بدورهـا تؤدي إلى نقـص حاد في مـلاكات الأخصائيين الاجتماعييـن والذي يتراوح من 170 مـلاكًا كما ظهر في تقرير الاقتصادي أمين فارس من مركز "مسـاواة" (فارس، 2007)، إلى 200 ملاك كما ادعى الأخصائي الاجتماعي إميل سـمعان منسّق منتـدى مدراء مكاتب الشـؤون الاجتماعيـة العربية في مقابلة أجريتهـا معه خـلال إعداد هـذه الورقة البحثيـة (الاثنين، 23 حزيران 2008). شحّة الموارد المادية تضعف الخدمات العلاجية والعينية كميًا ونوعيًا بشكل كبير. ونشير في هذا الصدد إلى أننا في غمار دراسة ميدانية موسّعة عن هذا الجانب.

فالمـوارد الماديـة الموجّهة لمكاتب الشـؤون تصـل من ثلاثة مصادر رئيسـية هـي وزارة الرفاه، السـلطات المحلية ومصادر خارجية مثل جمعيات طوعية أو مؤسسـات اقتصادية. في هذا السياق علينا التذكير بتقرير جمعية "سيكوي" من العام المنصرم، والـذي قارن بيـن مصروفات مكاتـب الشـؤون العربية مقابل اليهوديـة ووجـد فوارق كبيـرةً جـدًا لصالح مكاتب الشـؤون الاجتماعية اليهودية. كما ورد في هذا التقرير أعلاه أن الحكومة تسـتثمر في الخدمات الاجتماعية اليهودية أكثر بنحو 35% من اسـتثمارها في المجتمع العربي: 378 شـيكلا للفرد في الوسط اليهودي مقابل 246 شـيكلا للفرد فـي المجتمع العربي (تقرير "سـيكوي"، 2006). واستنادًا إلى معطيات الحكم المحلي، وجد فـارس أن وزارة الرفـاه تخصِّـص لكل فرد في الوسـط اليهودي حوالي 2,100 شـيكل مقابل 900 شيكل للفرد العربي، أي بفارق 230% لصالح الوسط اليهودي.

هناك تفاوت في تخصيص السـلطات المحليـة لموازنات تخصّ الخدمـات الاجتماعية بفـارق 29% لصالح السـلطات المحلية اليهودية. فبينما تخصص السـلطة اليهودية 115 شيكلا لكل فرد تكتفي السلطات العربية بما يوازي 82 شيكل فقط لنفس الغرض (انظر إلى: متى، 2005؛ قاطن، 2007ب)

اسـتنتاجنا بالتالي هو أننا نقف أمام حقيقة تبعث على الحيرة، هي أن احتياجات ومشـاكل المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل كثيـرة ومتنوعة، أما المـوارد الحكوميـة والمحليـة والطوعية فشحيحة ولا تكفي لسد هذه الاحتياجات!

في هذه المرحلة سـنقف على أسباب واقع التهميش والتعجيز للشؤون الاجتماعية في المجتمع العربي: تستخدم وزارة الرفاه، بتوزيعها للموارد المادية، معايير[3] مجحفة بحق المجتمع العربي بسبب إعطاء وزن أكبر للمعايير السياسية والثقافية على حساب المعاييـر الاجتماعية-الاقتصاديـة. تسـتخدم وزارة الرفاه سـتة معايير في توزيع الميزانيات ألجارية لمكاتب الشؤون، ثلاثة منها تُستخدم أيضًا لتوزيع الملاكات بنسب متفاوتة. المعيار الأول هو **عدد المنتفعين المسـجلين** في مكتب الشؤون الاجتماعية وقد خصـص له 30%، علمًا بأن السـلطات العربيـة التي تعاني من نقص في الكوادر لا تسـتطيع البحث عـن منتفعين جُدد كحال المكاتب في المناطق اليهودية. بل أن مكاتب الشؤون الاجتماعية العربية وبسـبب قلة الموارد تبتكر آليات لحصر عدد المنتفعين مثل تسـجيل الحالات الجديدة في "قوائم انتظار"، وهذا بدوره لا يضيـف لمكاتب الشـؤون ميزانيات إضافية علـى الرغم من الحاجـات الماسّـة الحقيقية داخل البلدات العربيـة. بالمقابل، **التدريـج الاجتماعي الاقتصادي** للسـكان والذي يمثـل معيارًا حقيقيًا لاحتياجات السكان أعطي فقط 10%، علمًا بأن السلطات العربية موجودة في أسفل التدريج (من 1 إلى 3 في سلم من 10 درجـات). والطامـة الكبرى أن المعيار الثالث وهو **عدد الأسـر كثيـرة الأولاد** أعطـي أيضًا 10% رغم كونه مؤشـرًا ذا مصداقية عالية لمدى الحاجة، ومع العلم بأن أكثر من نصف اسر المجتمع العربي كبيرة وكان بالإمكان الاسـتفادة من هذا المعيار أسـوة

3 نؤكـد هنا على مطلبنا الواضح مـن وزارة الرفاه على وجوب الكشـف والإعلان عن كل المعايير المستخدمة في كافة الميزانيات.

بمعيـار التدريج الاجتماعي-الاقتصادي. وبشـكل ممكن توقعه تحتل المعايير السياسية حصة الأسد، مثل البلدات التي تستقطب "**قادمـون جدد**" أو "**ذات التفصيل الوطنـي**"، وكذلك المعايير الثقافية مثل "**عدد الأسـر أحادية الوالدين**" مع العلم أن نسبها في المجتمع العربي ضئيلة مقارنة مع الوسط اليهودي.

حـريٌّ بنا أن نقف ونتسـاءل كيف تغطغى المعايير السياسـية والثقافية المبنية على "حاجات متوقعة" على معايير اجتماعية-اقتصادية موضوعية وعلمية وتؤكد على وجود "حاجات حقيقية واقعية"؟

طريقـة المحاصصة المتبعة (والتي بموجبهـا تدفع وزارة الرفاه 75% من الميزانية مقابل إلزام السـلطة المحلية بتسديد الباقي (25%) فـي الوضع المادي المزري الذي تعاني منه السـلطات المحلية العربية) تشـكل حجر عثرة بل تعجيزًا يحول دون تلقي مكاتب الشـؤون الميزانيـات الجارية والتطويرية بسـبب عجز السلطة المحلية عن الإيفاء أو حتى الالتزام بتسديد قسطها.

الأمـر الأخير الخاص بإجحاف معاييـر وزارة الرفاه هو تحديدها لسـقف الزيادة السـنوية بمـا لا يتعدى 130% عـن الميزانية السابقة. بمعنى انه حتى ولو قرّرت وزارة الرفاه تصحيح سياساتها والبـدء بتحويل الميزانيـات للمجتمع العربـي فعلينا ألا نتوقع تغييرات جذرية بسـبب هذا التحديد المسـبق (للاسـتزادة في موضوع معايير وزارة الرفاه انظر: متى، 2005).

معظم السـلطات المحلية العربية لا تسـتثمر في أقسام الرفاه لأنهـا تعاني من وضع مالي سـيء، ولان موضوع الرفاه لا يحوز على اهتمامها أو لعدم إدراجه في سـلم أولويات متخذي القرار وأصحـاب النفوذ، والشـواهد على ذلك لا تحصى، سـنكرّس لها ورقة بحثية خاصة.

لعلنـا لا نخطـئ ولا نبالغ إذا ادّعينا أن هنـاك أصحاب قرار في سـلطات محلية عربية يرون في مكاتب الشـؤون فريسة سهلة يوزّعون من خلالها الوظائف والمساعدات المادية والعينية، وإن انطبقت على المسـتفيدين المعايير القانونيـة لذلك. بكلمات أخرى فـإن مكاتب الشـؤون الاجتماعية مُعرّضة فـي كثير من الأحيـان للتسـييس المحلي والذي قد يمـسّ بتوجهات مكاتب الرفاه الاسـتراتيجية. وننهي هذا القسم بالإشارة إلى امتناع بعض السـلطات المحلية من الوقوف سـدًا منيعًا أمام نهج خصخصة الخدمات الاجتماعية والتي تشـوبها الشكوك والظنون في كثير من الأحيان. ولعلنا لا نغالي إذا أشرنا إلى أن بعض أصحاب القرار في بعض السـلطات المحليـة التي تؤازر المسـتثمرين ورجال الأعمال ضد توجه مكاتب الشؤون في خصخصة بعض الخدمات الاجتماعية.

إن الجمعيات الطوعية أو المؤسسات الاقتصادية ذات الثقل في هـذا المجال لا تقـدم الكثير للمجتمـع العربي، والسـبب أن الأجسـام الفاعلة والداعمـة لمجال الخدمـات الاجتماعية هي يهودية ذات أجندة سياسية مبطنة لفرض الاعتماد الكلي والتبعية للجمعيات الطوعية اليهودية كبديل عن المطالبة للاسـتحقاقات من الوزارة. ننوه أن الجمعيات الطوعية اليهودية تقدم ميزانيات مشـاريع وملاكات غير ثابتة (مؤقتة لفترة ثلاث سـنوات فقط) وبالمقابل يحصل الوسـط اليهودي علـى ميزانيات وزارية ثابتة. الأمر الآخر هو التركيز على إخراج النسـاء ممن يتقاضين هن أو أزواجهن مخصصات ضمان دخل إلى سوق العمل كأداة "تطويع وتنشـئة مصححة" بـدل أن نقاوم هذه السياسـة الإسـرائيلية المجحفة بحق النساء العربيات المُعدمات ماديًا. حذار أن نفكر أن القضيـة هي تعزيـز وتمكين للمرأة الفلسـطينية بل تمرير لسياسات "ويسكونسين" المجحفة بحق العرب بالذات. طريقة عمـل الجمعيات وفئاتها المسـتهدفة زاد من الشـك في صدق نواياهـا خاصة على ضـوء طلبها المعلن أن تكون شـريكة في تفعيل برامجها من التخطيط وحتى التقييم أو أن تعرف تفصيليًا هوية المسـتفيدين من دعمهـا. هذه الإملاءات والاشـتراطات أبعـدت كثير من صانعي القرار فـي المجتمع العربي وصدّتهم عن مجاراة هذه المبادرات المشبوهة. علينا أن ننوه ونحذر أننا نشـهد في السـنتين الأخيرتين بالذات تغيُّرًا في الموقف باتجاه اللهث وراء هذه الجهات المموِّلة بحثًا عن مكاسـب انتخابية أو مصالـح ومنافع مؤسسـاتية محلية ضيقة، خاصةً في سـلطات محلية ملتزمة في مواقفها من قضايا المجتمع العربي. بالمقابل يعجـز القائمـون على قضايا الرفـاه في المجتمـع العربي عن التواصـل مع جمعيات طوعية أو مؤسسـات اقتصادية عربية أو إسلامية بسـبب الخوف من الملاحقة القانونية التي قد تصيبهم بادعاء التواصل مع جهات معادية للدولة أو مشـجعة للإرهاب. أما المؤسسات الطوعية الفاعلة في المجتمع العربي فلا تتعاطى بشـكل كاف مع قضايانـا الاجتماعيـة الحياتيـة اليومية مثلما تتعاطى مع القضايا الأخرى.

## نوعية الخدمات

بالرغم من عدم وجود إحصائيات حول نسبة الفئات المستفيدة فعلا من خدمات الشـؤون الاجتماعية[4] من مجموع المحتاجين، فإننا سنكرّس هذا القسـم للتعاطي الأوّلي مع نوعية الخدمات. بدايةً علينا الإشـارة إلـى أن الضائقة السـكنية التي تعاني منها معظم مكاتب الشؤون في المجتمع العربي بما فيها عدم مواءمة مداخل ومكاتب الشؤون للشرائح المختلفة من مسنين ومُقعَدين وغيرها، تحول دون تمكيـن المهنيين من أداء وظيفتهم ويحرم

4 هناك إحصائيات عامة عن كافة مكاتب الشؤون بالدولة: ثلث الأطفال والشبيبة في ضائقة أو في خطـر، ثلث المقعدين حركيا والمتخلفين عقليا، ثلثا المسـنين وعُشـر المدمنيـن على الكحول والمخدرات. يمكن التكهن أنه وبما أن نسبة المتوجهين إلى مكاتب الشؤون العربية هي أقل، كما أسلفنا، فإن نسبة المستفيدين الحقيقيين من الخدمات أقل من المعدلات العامة.

جمهـور المتوجهيـن من الحصول علـى حقوقهـم الخدماتية الأساسـية. وهذا يقع ضمن مسؤولية السلطات المحلية العربية بشـكل أساسي. فما زالت منظومة اللوائح التي تعمل بمقتضاها مكاتب الشؤون بالعبرية تحتاج لفهمها معرفة جيدة للغة.

هذه المنظومة من التعليمات والمعروفة باسم "تعليمات دائرة الرفـاه الاجتماعـي" (אוגדן תע"ס-תקנון העובדים הסוציאליים) تشـمل علـى خدمـات لا تتـواءم وثقافتنـا وحضارتنـا ودينـنـا ولا حتى واقعنا والأمثلة علـى ذلك كثيرة في كافة المجالات[5].

ولا ندعي في هذا الصدد بأي شـكل من الأشـكال أن هذا الأمر مقصود أو مبرمج من قبل وزارة الرفاه، بل يكمن جوهر المشكلة فـي أن هناك إقصاءً واضحًا للمهنيين العرب من المشـاركة في عمليـة اتخاذ القرارات وبلـورة السياسـات الاجتماعية الملزمة لمكاتب الشـؤون الاجتماعية. ونتحدّى في هذه الورقة أن يُشار إلى هيئة واحدة داخل وزارة الرفاه يشارك ضمنها ذوو اختصاص عرب بشـكل فاعل ويؤخذ برأيهم على محمـل الجد، مع علمنا بوجود تمثيل صوري ورمـزي في بعض هذه الهيئات. ولكل من يدعي أن هناك مفتشين عرب في الوزارة نجيب أنهم لا يملكون صلاحيات في تغيير البرامج والتعليمات بل إن مهمتهم الأساسية هي التأكد من التزام مكاتب الشؤون الاجتماعية بهذه التعليمات بحذافيرها. في هذا السـياق حريٌّ بنـا أن ننوه أنه وبانعدام أي قسـم أكاديمي للخدمة الاجتماعية في المجتمع العربي وبعدم وجود مراكز اسـتكمال عربية في مهنة الخدمة الاجتماعية، على الرغم من وجود الكفاءات، سـيبقى الأخصائي الاجتماعي أسيرًا لعالـم المصطلحات والنظريات ومنهجيات التدخل الغربية التي ننشـأ عليها في الأكاديميا الإسـرائيلية، ولا تفكّ قيودنا من هذا الاسـتعباد المهني حتى نعود إلى المجتمـع العربي ونرى على أرض الواقـع أن بعض النظريات كاللوائح المعمول بها بالوزارة لا تتناغم مع خصوصيتنا.

حينهـا فقط نعلم أننا نشـخّص الخلل إلا أننـا لا نملك الأدوات المهنية لطرح بدائل تلائم خصوصيتنا، لأننا لم نطوّر هذه القدرة المنتجة للبرامج الخاصة بنا في مرحلة التأهيل المهني الأساسي أو حتى بالاستكمالات.

## توصيات أولية للخروج من المأزق

1. **توسيع الأساس القانوني لخدمات الشؤون الاجتماعية:** تطوير سـلة خدمات أساسية ملزمة في موضوع الرفاه الاجتماعي لبعـض الفئات المسـتهدفة ذات الأولوية لكلا الوسـطين في الدولة (كالأطفال، الأسـر المفككة إلخ). هذه السـلة الخدماتية تُضمن من خلال الضغط لسـنّ قوانين ملزمة مثل "قانون التمريض للمسنين". تمويل هذه القوانين يكون من الخزينة العامة للدولة وهكذا يستفيد المجتمع العربي بشكل غير مباشر من هذه السلة.
2. **اشـتراك حكومي غيـر موحد فـي ميزانيـات الرفاه المحليـة:** زيادة نسـبة اشـتراك الجهـات الحكومية المعنية في التمويل للسلطات المحلية الموجودة في الدرجـات الدنيا مـن السـلم الاجتماعي-الاقتصادي (1-4) إلى نسبة 90% على أن تشارك السلطات الفقيرة بحصتها المتبقية والتي لا تتجاوز 10%. بهذه الطريقة تتمكـن معظم السـلطات العربية من خفض نسـبة مشاركتها في تمويل البرامج المختلفة.
3. **إعتمـاد معاييـر اجتماعية-اقتصاديـة صرفـة:** تغيير الجهات ذات الصلة مثل وزارة الرفاه من معاييرها في تخصيص الميزانيات والمعتمدة على اعتبارات سياسية-ثقافيـة لتعتمد على احتياجـات متوقعة. إقتراحنا هو اعتماد معايير موضوعية لحاجات واقعة مثل التدريج الاجتماعي-الاقتصادي.
4. **تمويل مشـاريع محليه خاصة:** على السلطة المركزية تشـجيع مكاتب الشـؤون الاجتماعية التـي تقع في الدرجـات الدنيا مـن السـلم الاجتماعي-الاقتصادي (1-4) على تقديم برامج خاصة تلبّي احتياجات الفئات المسـتهدفة في كل بلد وبلد، على أن يكون التخطيط بالمشاركة بين السلطتين بينما تمويل هذه المشاريع يقع على الوزارة فقط.
5. **تقويـة العلاقات مع المؤسسـات الطوعية والربحية:** هنـاك توقُّع بـأن تبدي السـلطات المعنيـة المرونة الكافيـة لتمكين ذوي الشـأن في مكاتـب الرفاه من الاتصال بجهات عربية وإسلامية وتجنيد الأموال. كذلك نوصـي عدم الانجرار خلف مؤسسـات داعمة سـواء كانـت أجنبية أو إسـرائيلية ذات أجندة لا تتماشـى وثوابتنا.
6. **حث ذوي الاختصاص على المشاركة في صنع القرارات وصياغة السياسات:** نناشد منتدى مدراء مكاتب الرفاه العربية العمل جاهدًا للمشـاركة فـي صنع القرارات وصياغة السياسات الاجتماعية بما يتلائم وخصوصيتنا. كما نناشـد القائمين على مكاتب الشؤون الاجتماعية إقامة ورشـات عمل حـول معايير الـوزارة بتخصيص الميزانيـات. وندعوهم للضغط من أجـل إقامة مركز

5 (أنظر على سـبيل المثال التحقيق الصحفي "مكاتب الرفاه تحولت إلى مكاتب إغاثة" في الموقع الإلكتروني لجريدة «يديعوت أحرونوت» http://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-2745044,00.html).

استكمالات للمهنيين العرب في منطقة الشمال.

7. **دعـوة الســلطات العربيــة للنهــوض بالخدمــات الاجتماعيــة:** وذلك من خلال زيــادة الميزانيات، عدم تسييس مكاتب الرفاه لاعتبارات ضيقة والتصدّي بحزم لمسيرة خصخصة الخدمات الاجتماعية في بلداتنا.

## ثبت المراجع


- الشكة المركزية لستاتيستيكة. (سبتمبر 2007א). **הודעה לעיתונות בדבר פרסום השנתון הסטטיסטי לישראל 2007 - מס' 58.** يروشلايم.
- الشكة المركزية لستاتيستيكة. (مايو 2007ב). **הודעה לעיתונות בדבר אינדיקאטורים נבחרים של רווחה בקרב האוכלוסייה הערבית בהשוואה לאוכלוסייה היהודית**. يروشلايم.
- المؤسسة لبيتوح لئومي. (فبراير 2008). **ממדי העוני והפערים בהכנסות 07/2006: ממצאים עיקריים**. يروشلايم: مينهل هماحكر وهتكنون.
- حطيب عبدالله. (2006). **נשירה גלויה וסמויה בקרב תלמידים ערביים**. يروشلايم: مسرد هحينوخ لعڤ هحينوخ لعربيم.
- حيدر عزيز. (2005). **ספר החברה הערבית בישראל: אוכלוסיה חברה כלכלית**. يروشلايم: مكون ون لير.
- متى ندى. (2005). **פערים בתקציב משרד הרווחה (2004) בין רשויות מקומיות ערביות ויהודיות.** يروشلايم: عموتت سيكوي لكيدوم شويون أزرحي.
- سيكوي. (2007). **דו"ח סיכוי 2006-מדד השוויון בין האזרחים היהודים והערבים בישראל**. يروشلايم: عموتت سيكوي لكيدوم شويون أزرحي.
- فارس أمين. (2007). **הצרכים התקציבים של האזרחים הערביים לקראת גיבוש תקציב המדינה לשנת 2008**. حيفا: مركز موسواع.
- قطن يوسي. (2007א). **סגירת פערים בין יישובים ערבים ויהודים בתחום הרווחה לאור מדד השוויון של סיכוי**. يروشلايم: عموتت سيكوي لكيدوم شويون أزرحي.
- قطن يوسي. (2007ב). شيروتي هروحة هأيشيم. بتوخ י. قوپ (عورخ) **הקצאת משאבים לשירותים חברתיים.ירושלים** (עמ' 212-187). يروشلايم: مركز طاوب لحكر هميدنيوت هحبرتيت.
- شيروت هتعسوقة هيسرائيلي. (ينوار 2008). **הודעה לעיתונות בדבר דורשי עבודה**. يروشلايم.

# الثقافة الموسيقية شرط وجود

**د. وسام م. جبران**
مؤلف موسيقي وقائد أوركسترالي

**قبل المقدّمة**

عام 1936، أي قبل قيام دولة إسـرائيل رسـميًا بسـنوات عديدة تأسست الأوركسترا الفلهارمونيّة الإسـرائيليّة (وكان اسمها حتى قيام الدولـة: :"الأوركسـترا الفلهارمونيّة الفلسـطينيّة")، وذلك بمبـادرة عازف الكمان البولوني برونيسـلاف هوبرمان، وبرعاية المنظمة الصهيونية ومباركتها، وبُذِلَ جهدٌ عظيم في سبيل إقناع عشرات العازفين الجيّدين من اليهود بالهجرة الى إسرائيل وبلورة هذه الأوركسترا بوصفها أحد المكونات الهامة والضّروريّة لإقامة دولة اليهود المستقبليّة. هكذا كان يفكر أولئك الذين نجحوا في إقامة دولة، وعلى هذا المسـتوى من الثقافة والوعي والتخطيط كانوا. فأين نحن من هذا، ونحن "نخطط" و"ننهض" اسـتراتيجيًّا بمجتمعنا العربي الفلسطيني؟!

ولكن، الى أي مدى يمكن الإحتذاء بهذا النموذج بحذافيره، وما/ أيـن هـي التحفظات؟ ما الـذي ينفعنا وماذا قـد لا يلائمنا في اقتفائنا أثرًا كهذا؟

**مقدّمة**

عندما نبحث في أهميّة الثقافة الموسـيقيّة لنمو وتطور الوجود الفلسـطيني داخـل دولة إسـرائيل، فإننا نتحـدّث عن موضوع مركّب، تجدر مناقشته بتوسّع، ولكن قبل ذلك، ولكي نفهم أبعاد وأهميّـة هذا الموضوع بوصفه جزءًا لا يتجزّأ من أية رؤية عامة، ثقافية ووطنية، ترى الى مسـتقبل أفضل للجماهير الفلسطينيّة داخل إسرائيل علينا أن نتطرق، وباختصار، الى الأسئلة التالية:

**أولاً - كيـف أرى الـى دولة إسـرائيل مـن موقع الموسـيقيّ والمُبدع؟**

ففـي الأوطان عامةً، يمكن للفـرد العاديّ أن يعيش ضمن دائرة ثقافة واحدة "منسجمة" مع ذاتها، ضمن نسيجها العام التاريخي والحاضـري، مهما تعقّد. أما فـي المنفى فلا مجال للفرد إلاّ وأن يتعايش مـع ثقافتين مختلفتين على الأقـل: ثقافته الأم وثقافة المنفَى.

النسيج الإجتماعي الإسـرائيليّ معقّدٌ ومركبٌ لتعدّديّته الثقافيّة، وعلاقاته المتفاوتة مع السلطة وبين أطيافه المختلفة نفسها. من هنـا فإنه من الصّعب عليّ، ثقافيًّا، أن أرى الى هذه الدّولة على أنها دولةٌ ـ وطن، بل دولةٌ ـ منفى.

إذن، فإن النسـيج الإجتماعي الإسـرائيليّ قادرٌ على خلق التوتر بين التفكّك الشـخصي وبين التفويـض الثقافي عند "المواطن" الفلسـطينيّ على الأقل، مما لا يترك مجالاً للتحصّن خلف أسوار الهويّة الأصليّة، لأنه لن يكون لهذا التحصّن، ضمن شروط المنفى، إلاّ معنى التّمسّـك بالماضـي واللاإنتماء الـى تحدّيات الحاضر والمستقبل.

داخل هذه المسـاحة من الخلخلة والتوتـر، بين التّدمير الذّاتي والتفويض الثقافي يعيش المثقف الفلسطيني في إسرائيل، حيث لا يعود لمشروعيّة امتلاك "نصّ الحقيقة" أيّ ضمانة مهما كانت مشاعر الإنتماء الى الهويّة الأصليّة و"الحقيقة الأصليّة" قويّة.

وفي هذا السياق، وعند تركيزنا على الإنسان الفلسطيني بوصفه

الجانب المُسْـتَعْمَر والمَحكوم، يجب عدم نسيان الجانب الآخر المُسْتَعْمِرْ والحاكم، من حيث أن كلا الجانبين، في هذه المعادلة غير المتكافئـة للوهلة الأولى على الأقـل، يتعرّضان الى صدمة التجربـة الكولونياليّة في بعدها الثقافـي على أقل تقدير، وفي مجال فهمي وتحليلي هنا، حيث فشـل الطّرفـان، برأيي وحتى الآن، في تشـكيل الوعي الثقافي بتجرّد وتحرّر من الطرف الآخر. قد يبدو هذا الكلام هذرًا للوهلة الأولى، وقد يبدو مُسـتَغرَبًا أن نقـارن الحاكم بالمحكوم ونضعهما فـي نفس الدّوامة، لكن، لن يكون هذا غريبًا بعد أن نقتنع، بأنه لا وجود لسياسة ثقافيّة في دولة إسـرائيل بتاتًا.[1] وحتـى لو وُجدت، فكيف لـوزراء يخلون مقاعدهـم الوزاريّة قبل أن يتمكّنوا من دراسـة ملفّات مكاتبهم بأن يحرصوا على الأهداف ويتابعوا تنفيذ برامجهم وسياسـاتهم الثقافيّة؟

**ثانيًا - كيف، يتعامل اليهودي، مؤسّسـاتيًّا مع هذه البلبلة وهذا اللاإستقرار؟ وهل لدى المؤسسات الثقافية الأهليّة الغير تابعة تمامًـا للدولة سياسـة واضحـة بمعزل عن الدولـة؟ هل هناك إجماع ما على سياسـة ثقافية واحدة وعامة؟ هل من الضروري العيش مع سياسـة موحّدة أصلاً؟ وكيف نستفيد من أجوبة هذا السؤال المركّب؟**

وربما تكون الإجابة أبسط مما نتوقّع على هذا السؤال المتفرّع: لا وجود لسياسـات ذات طابع اسـتراتيجي، وما يميّز سياسـات المؤسسات الثقافيّة الإسرائيليّة في السنين الأخيرة (منذ انتفاضة أكتوبـر 2000 وصاعـدًا) هو الصّراع على البقاء على المسـتوى الوجـودي وحسـب، وقد نشـاهد عجائب في تبدّلات سياسـة الأوركسترات والمسارح وسواها على المستوى المهني والسياسي وغيرهما، ما دام يخدم ذلك الإبقاء على موارد الأموال أو تعويضها من هنا أو هناك، فتبدو جميع هذه المؤسسـات تقريبًا خاضعة لشروط المموّلين مهما تناقضت فيما بينها أو مع رغبات وقناعات المتموّلين.

ولو سألنا السؤال البسيط والبديهي، اليوم وبعد مرور ستين عامًا على قيام الدولة: ما هي الموسيقى الإسرائيليّة؟ فالجواب سيكون كلّ شيء ممكن، مما يحيل الإجابة الى موقع اللاشيء قطعيًّا!

ربّ قائل، أن طبيعة نشوء وتشـكّل الدولة، بالإضافة الى عمرها القصيـر يبـرران وجود الثقافة الموسـيقيّة في طـور التجريب والبحث والمُسـاءلة حتى الآن. نعم، قد نتّفـق مع هذا الإدّعاء تكتيكيًّا، وفي سبيل النقاش الهادف، لكن يبقى السؤال الحقيقيّ فـي الواجهة: ما هي الرؤى والخطـط والآفاق الحاضرة والفاعلة لتشـكيل هويـة ثقافيّة موسـيقيّة مميّزة، في مدى المسـتقبل المنظـور؟ الجـواب الـذي أتلقاه دائمًـا في جُلّ نقاشـاتي مع المعنيين يبقى مثل الغمام: لا شكل له ـ له كلّ الأشكال!

فإلى أين؟

لكن، هناك ثمة ملاحظة تطلّ بين الفينة والأخرى سـهوًا من بين العبارات أثناء حواراتي مع الجانب اليهودي: بات غياب الشـرق أوسـطي والشـرقي عمومًا في الثقافة اليهوديّة حاضرًا بقوّة في أشكاله السلبية المتنوّعة، وكلما زاد السّعي الى التغييب والعزل زاد حضور الغائب وتضخّم التصاقه في ذهن من يسعى الى هذا العزل.

إن اختفاء ظاهرة الموسيقيين العراقيين من أصل يهودي وتقليص فاعليّة ورواج الموسـيقى اليهوديّة الشـرقيّة قياسًـا لما كان في الخمسـينيّات والسّـتينيّات وبدايات السـبعينيّات، لا يشير الى سيطرة السياسـي على الثقافي بل العكس هو الصّحيح: الثقافي (الغربي/ الأشـكنازيّ) تغلّب على السياسي في الأوساط القويّة والغنيّة والحاكمة. هذه الأوسـاط التـي تدفع الملايين من أجل سماع موتسـارت وبتهوفن ومن أجل الحفاظ على الفلهارمونيّة الإسرائيليّة التي تلبي لهذه الفئة مطالبها الروحيّة والذوقيّة ذات الأصول الأوروبية والأمريكيّة..

هذا الإرتباط الثقافي الذهني والحسّـي مع الغرب يلقي بظلاله كذلك على البعد السياسـي. لكـن الأوراق اليوم قد تمادت في الإختلاط والتشابك والتعقيد.

فـي حين أن تعدّديّـة الثقافة في المنفى الإسـرائيليّ يمكن أن تكون شـرطًا للتحرر النقـدي والإنطلاق الإبداعـيّ والتجرّد من المرجعيّات الحزبية والدينيّة والقوميّة والعُرفيّة والقبليّة الخ.. إلاّ أن المثقف الفلسـطيني، يعيش مفارقـات مؤلمة نتيجة العلاقة الملتبسـة بين المعيار السياسي وبين المنفى الثقافي؛ "الفُقدانُ هو معماريّتنا" كما سبق وحلّل اسماعيل الناشف.[2]

ثالثًا - كيف أرى الى دور الثقافة الموسيقيّة في تشكيل المجتمع العربيّ بوصفه جزءًا من النسـيج الإجتماعي الثقافي الإسرائيليّ الغير متكافئ؟

## مُفارقة الإنتماء واللاإنتماء

سـواء إذا تناولـت الموضوع بوصفـي مؤلفًا موسـيقيًا أو قائدًا أوركستراليًّا أو شاعرًا أو (مواطنًا) إسرائيليًّا فإنني مُضطرٌّ لا محالة للسـفر داخل مفارقات الإنتمـاءات واللاإنتماءات التي يشـكّل مُجملها هويّتي الشّـخصيّة بكل تناقضاتها وانفصاماتها وتآلفاتها. فمن ناحية، معرفة مهنيّة مُكتسَـبة من ثقافات تقف على مرمى بعيد من ملامح الثقافة العربيّة واحتياجاتها التقليديّة المعيشيّة

1 بحسب تصريح آخر ستة وزراء ثقافة وتربية وتعليم على التوالي في حكومات إسرائيل المتعددة والسـريعة التبدّل والتلوّن في السـنين الأخيرة، وذلك حين جُمّعوا على مسـرح واحد في مؤتمر الثقافة الذي دعا إليه "مِفعال هبايس" في أعقاب تسلم الوزير عوفير بينيس وزارة الثقافة والعلوم والرياضة.

2 اسـماعيل الناشـف،"معماريّة الفُقدان مقاربة حول الغياب والحضـور"، مجلّة مدى آخر، حيفا، العدد الأول، تشرين أول 2005.

أو الطّقوسيّة المباشرة، ومن ناحية ثانية العلاقة والموقف السياسيّ بالوطن الفلسطيني. فكيف يمكن التوفيق بين الرؤيا السياسيّة والوفاء المهني؟ وكيف يمكن تحويل هذه المفارقة الى استراتيجيّة عمل ومفتاح لقناعاتٍ تتشكل منها نظريّة ثقافيّة تستوعب "كلّ" النداءات؟

هنا لا بدّ من الإفتتان بالتنوّع الثقافي وتغاير الأصول، كما لا بدّ من استقلاليّة المثقف عن المؤسسة السياسية(!)

موسيقيًّا كذلك، (دون فصل الممارسة الموسيقيّة عن أفقها الثقافي)، نعيش في فضاء يرتجّ بين انتماء أخلاقيّ الى وطن فلسطينيّ مُحتل، بما يعنيه ذلك من احتلالٍ للذاكرة/ الماضي والحُلُم/ المستقبل معًا، وبين انتماء، عمليّ إجرائيّ وقانوني وحقوقيّ، الى حاضر إسرائيلي إمبرياليّ وعُنصريّ وإقصائيّ.

هنا تبرز الحاجة الى تقديم الثقافة الموسيقيّة العربيّة/ الفلسطينيّة الى اليهود، شعبًا ومؤسسات (حكوميّة أو مدنيّة)، ولكن، المفارقة في أن ذلك، حين يتم في فضاء ينفتح فيه الفلسطيني على الآخر المُختلف رغبةً في التواصل والحضور، ومع اشتراط انفتاح هذا الآخر كذلك، ورغبته في التواصل وقبول هذا الحضور المغاير، ولو جزئيًّا في المراحل الأولى، فإن ما يحدث هو تفاعل لا مهرب منه يؤثر في طبيعة المعسكرَيْن؛ فما كان منطلقًا للتواصل وفرض الحضور، يُصبح عبر سيرورة التفاعل الثقافي شيئًا آخر.

من هنا فإن حقيقة اللامنتمي الحركيّة والديناميّة، المنفتحة والمتفاعلة مع الآخر المختلف، هي حقيقة استئنافيّة، كلّ مضمون لها أو معنى هو مرحلة عينيّة على أهبة الإستئناف والسفر لمرحلة تتجاوز فيها ذاتها؛ كلّ المعاني هنا مؤجّلة.

المثقف العربي، والموسيقي العربي تحديدًا، لا حصرًا، مشروطٌ بالحركيّة والتجاوز المستمر للذات؛ إنه محكومٌ بالخراب الشخصي.

الثقافة الموسيقيّة المطلوبة الآن، وعلى ضوء ما ذكرنا، لا يمكن أن تكون وتستمر وتفرض حضورها وتأثيرها وتأخذ دورها في بناء المجتمع إلاّ إذا قدرت على استيعاب ما يمكن أن تكتسبه من النسيج الثقافي الواسع والطباقيّ (الكونترابونتيّ) في تفاعلاته مع مجموعة العلاقات المركّبة التي تشكّل ثقافة المجتمع الإسرائيليّ، مع اشتراط تطوير رؤية وقدرة تحليليّة سياسيّة حَذِرة في مناخ لا تنفصل فيه الثقافة الموسيقيّة عن "خطّة" سياسيّة عامّة، بل معركة ما زالت قائمة؛ إن المعارف والعلوم الموسيقيّة، النظريّة منها والتطبيقيّة، تستحيل أدواتٍ تُطَوَّع في خدمة إبداع لغة جديدة تتفق مع معطيات المكان والزمان دون التخلّي عن رؤية نقديّة ثاقبة وأفقٍ متعالٍ يصنع الواقع ويؤثر فيه لا مستسلمًا أو منصهرًا فيه بلا موقف فاعل.

في هذه الحالة ، لا تكون النظريّة الثقافيّة الموسيقيّة هيمنةً ما على واقعٍ ما، بل يكون الواقع سمتها، وتكون هي نتاج الصراع والتفاعل بين التمثيلات المختلفة.

## بين غياب الرؤية والرؤى الضيّقة

الثقافة الموسيقيّة غائبة ومُغيَّبة عن المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل على مستوى المشروع الوطني وعلى مستوى المؤسسات المدنيّة والسياسيّة.

اللاوعي تجاه أهميّة الثقافة الموسيقيّة في ترسيخ ملامح ومعالم شعب على أهبة الإنقراض ثقافيًّا ووطنيًا، واللاإدراك لأهميّة التحضّر الفني الموسيقي بوصفه آداة حضاريّة هامة في مقاومة عمليّة تثاقف غير متوازنة مع المجتمع اليهوديّ (بوصفه مُهيمنًا)، هذا كلّه يصب في أسباب غياب الموسيقى، بوصفها المعقل الأخير للمقاومة لدى الفنان الذي يمثل ويؤثر ويوجه في مجتمعه، خرائط "المشاريع" العربيّة في إسرائيل.

لكن، والى جانب الإهمال (في هذا الحقل) من قبل المثقف العربي والسياسي العربي والمؤسسات العربية عمومًا (ولكي لا نظلم بعض البوادر الناشئة المبشّرة)، فهناك ظل السياسة الإسرائيليّة الثقيل فوق أحلام هذا الجزء الهام من المجتمع الإسرائيليّ الراهن.[3]

من خلال تجربتي الخاصّة عبر أعوام تسربتُ فيها أو عملت في معظم مؤسسات القرار المتعلقة بسياسات الموسيقى في إسرائيل، مدفوعًا بالفضول لتقصّي الحقائق وخبايا آليات التشاور والقرار، أستطيع أن أقسّم آداء هذه المؤسسات والقائمين عليها الى قسمين أساسيّين:

الأول: نهج عنصري تقوده مجموعتان، الأولى واعية لأهميّة الموسيقى في نهوض المجتمعات الإنسانيّة، وبالتالي ترى من واجبها منع العرب من إحراز تفوق في هذا المجال، وهذه مجموعة صغيرة وغير مؤثرة كثيرًا، وهي، ربما، فاعلة أكثر في مجالات أخرى بعيدًا عن الفن والموسيقى. ومجموعة أخرى تحرم العرب من التطور موسيقيًّا لا بسبب وعي خاص بأهميّة هذا المجال وحيويّته، ولكن انطلاقًا من موقف عنصريّ عام، الموسيقى ضحيّة ضمنيّة له، وتحصيل حاصل.

الثاني: نهج جاهل، ينقسم كذلك الى مجموعتين أساسيتين في علاقته بالعرب. المجموعة الأولى فيه مشغولة بذاتها (يهوديًا) وغير منتبهة الى وجود العرب لأنهم لا يطالبوا بشيء ولا يقرعوا الأبواب، فيقسمون الميزانيات على أساس "من يُطالب يأخذ" مع غياب أية رؤيا عامة من شأنها أن تضيء لهم ضوءًا أحمر بسبب غياب العرب وحصصهم عن كعكة الموسيقى وميزانياتها في المجتمع العربي. أما المجموعة الثانية، فهي ممن يحاولون

3 أقول إن الفلسطيني داخل إسرائيل هو جزء من المجتمع الإسرائيلي من باب التوصيف لا من باب الرغبة.

"بإخلاص" التشاور مع العرب وإدماجهم في صياغة "مشروعات" موسيقيّة تخص الوسط العربي، وهنا، ومع غياب الرؤية والرؤيا، يتم إما استشارة الأشخاص الخطأ، أو ربما انتقاء العرب من أبناء المؤسسة الإسرائيليّة، لكي يكونوا مجرّد (رأس صغير) خانع ينفذ سياسات عُليا إسرائيليّة بلسان ووجه عربي، مُبتهجين بالألقاب التي يمنحونهم إياها مقابل هذه الوظيفة أو تلك والنتائج كارثيّة.

ولكن، فيما تتلخص نظرة هذه المجموعة وسياستها الموسيقيّة في الوسط العربيّ؟

## أولاً: وزارة الثقافة

الصفة المميّزة لهذه المؤسسة الأكثر تأثيرًا على سياسات تعليم الموسيقى وتنشيطها ضمن علاقتها بالوسط العربي هي إهماله إهمالاً يكاد يكون مُطلقًا، وهذا يتلخّص في أمور يسهل ضبطها وتعريفها، مثل غياب المدارس الموسيقيّة والمعاهد والكونسرفتوارات، وغياب الكوادر التعليميّة المتخصّصة من المدارس العاديّة، وحصر تعليم الموسيقى في الصّفوف الإبتدائيّة (على أشكاله المتخلفة)، وعدم توفير سوى حصّة موسيقى واحدة أسبوعيًّا، في أحسن الحالات، للطالب.. الخ

والصفة الثانية، وفي حالات الإلتفات النادرة للوسط العربي، تكمن في منح العرب التعبير عن تراثهم الموسيقي بمعنى يأخذ طابع "سياسي تفريغي إرضائي" بعيد عن أي أفق تعليمي مهني، وكأنهم يقولون لكم دينكم ولنا ديننا. كيف يدير هؤلاء العرب (دينهم) الموسيقي بعد عشرات السنين من غياب أبسط الشروط التي تضمن نشوء كوادر مهنيّة تستطيع أن تستلم زمام هذه المهمات، كنتيجة طبيعيّة لسياسات تجهيل وتعطيل ثقافي ما زالت ناشطة؟!

ثانيًا: ضمن إنجازات هذه الوزارة أو غيرها، الضئيلة والشحيحة مقارنة بالوسط اليهوديّ، نتساءل عن طبيعة هذه "العطايا"، ولمن، وكيف يتصرف العرب القائمين عليها بها؟

ما هو المطلوب إذن، وأين تكمن النقاط المضيئة التي يمكن الإنطلاق منها؟ كيف نبلور رؤيا وكيف نترجمها الى ممارسة؟ كيف نحلل الواقع، وكيف نحوّل معضلاته وتناقضاته ومفارقاته الى ميزة استراتيجيّة؟

## الوعي الموسيقي فعل مقاومة

في البدء، لا بد من مقدمة نظريّة سريعة، علينا فيها التمييز بين الثقافة الموسيقيّة بوصفها "عملاً" أو "موضوعًا مُنجَزًا" يشغل "فضاءًا ماديًّا"، وبين الثقافة الموسيقيّة بوصفها "مجالاً منهجيًّا"؛ ففي الحالة الأولى إنما نتعامل مع ما يمكن أن يُمارس في ساعات التدريب والمراجعات وورشات العمل وصالات العروض الخ.. بينما، في الحالة الثانية، إنما نتعامل مع ما يبقى رهين اللغة والتدوين.

إن الثقافة الموسيقية بوصفها "عملاً" إنما تسير الى الوُجود المُعاش، الذي ما يفتأ أن يتحول، ضمن هذه العلاقة، الى وظيفة لبُنية الثقافة الموسيقية. فالثقافة الموسيقية هي أشبه بالنسيج، حيث تتشابك العناصر النظميّة الزمنيّة مع العناصر المفهوميّة الحسيّة ضمن وشائج معقدة. لكن، لا يخلق هذا النسيج مصمّمٌ أعلى بمقدار ما هو نتيجة لشروط خاصّة إنسانيّة تجعله ممكنًا وسائرًا. إن إحالة المصمم الأعلى والوجود المُعاش الى وظائف الثقافة الموسيقيّة يؤدي الى رفع قيمة المتلقي والناقد فتُزالُ العلاقة المباشرة الجامدة بين هذه الثقافة ووجودها المُعاش.

إن إدراك التجارب المحيطة بالفعل الثقافي الموسيقي، كأن نسأل: ما الذي يحدث فيما لو خضنا تجربةً موسيقيّةً ما؟ يؤدّي الى نتائج مغايرة عن المعيار "الثيولوجي" النظري الذي لا يدرك الثقافة الموسيقيّة إلاّ بوصفها فعل تدوينٍ ونصّ.

حين نضع فعلَ التّدوين الموسيقي في حيّز مفارقات التجارب المحيطة به، فإنه لن يتّسع فقط ويغتني بل سوف يتجاوز حضوره التدوينيّ الى ما بعد ذلك، خارجًا من مخطوطيّته الى تفاعلات الواقع المُعاش.

إن الحاجة الى التدوين والكتابة بات أمرًا ضروريًّا وحاسمًا في سياق توثيق حضورنا كعرب ومساهمتنا في تشكيل أي مجتمع إسرائيليّ مستقبليّ. لكن الرغبة في الكتابة في مجتمع، كوادرهً الموسيقيّة غير كفؤة وعاجزة عن توثيق تجربتها وفرض حضورها الإبداعي الحقيقي الجدير بالبقاء، تجعل من هذه الرغبة مطلبًا/ تحدّيًا على أعلى المستويات وفعلَ مقاومةٍ سياسيّ واجتماعيّ بل ووجوديّ، يتطلّب وعيًا متوتّرًا، ديناميًّا ويقظًا.

إن للنصّ الموسيقي ميزةً هامّة يختلف فيها عن مواصفات النصوص الأدبيّة الأخرى، تتلخص هذه الميزة في كون النصّ الموسيقي قابلا لإعادة الإنتاج مرّات ومرّات: إنّه تأجيلٌ لانهائيٌّ للمعنى. إن لهذه الميزة أهميّةً استراتيجيّة عميقة تمنح للموسيقى إمكانيّة التعاطي الحركيّ مع آفاقٍ إجتماعيّة ـ سياسيّة متحوّلة تتطوّر المجتمعات معها وتأخذ أشكالاً ومعانٍ جديدة معها؛ المجتمع الإسرائيليّ، في هذه الحالة، هو "مشروع مجتمع" ما زال معناهُ مؤجّلاً، ومساحة التأويل والإبداع هنا مغرية، رغم أنها تعمل داخل بحر ألغام سياسيّة.

نحن إذن بحاجة الى ثقافة موسيقيّة مغايرة؛ ثقافة مندمجة بالفعليّة والتحرك قدمًا، لا الإلتصاق بالكلام والحنين خلفًا؛ إننا بحاجة الى ثقافة تصغي الى المستقبل لا ثقافة نكوصيّة لا تعرف الإصغاء أصلاً؛ ثقافة تقدّم نفسها على أنها غير منتهية ولا تزال تحدث هنا والآن؛ ثقافة موسيقيّة تُعلن "نصوصُها" ودنيويّتَها دون أن تهيمن على ما تعلن، أي دون أن يحتلّ "المؤلّف" فيها

مركز المعنى أو نهائيّته.
إن الطبيعة السياسيّة لهذا النوع من التجربة الثقافيّة الموسيقيّة الدّنيويّة إنما تحدث ضمنًا داخل الموضوع وأثناء التشكّل الواعي.

*

من ميزات التفاعل الثقافي الموسيقي داخل النسيج الإسرائيليّ بين العرب واليهود، هو غياب يهوديّة اليهود مقابل اتّساع عروبيّة العرب الإسرائيليين (أو عروبيّة الفلسطينيين)؛ ما معناه أن المؤسسات الموسيقيّة اليهوديّة في إسرائيل لا تمثل الثقافة اليهوديّة بمقدار ما تمثل الثقافة الأوروبية والأمريكيّة (وبمقدار ما الثقافة الروسيّة)، في حين أن الفلسطيني لا يمثل في ثقافته الموسيقيّة الثقافة الفلسطينيّة على وجه الحصر بل الثقافة الموسيقيّة العربيّة (الشرق أوسطيّة خاصّةً) بمعناها الواسع. هذه مفارقة لا يمكن فصلها عن مفارقة أخرى موازية، تكمن في الفارق الشاسع في مستوى الآداء المهنيّ وأسلوب عرض وتسويق الثقافتين كمًّا ونوعًا لصالح الجانب اليهوديّ رغم غياب يهوديّته وحضوره كجزء من مقولة غربية مبتورة مُلقاة لأسبابٍ سياسيّة محض في رحاب شرق أوسط عربيّ.
عربيًّا: المفارقة في اتّساع رقعة الإنتماء الثقافي وغنى هذا الرصيد مقابل رداءة الآداء المؤسساتي واللوجستي في تفعيل آلة الإبداع والإنتاج أو استيعابها، وبالتالي العجز عن الحضور والتأثير في خارطة الثقافة الموسيقيّة الإسرائيليّة.
يهوديًّا: غربة القرار السياسي عن معطيات الواقع الثقافي الزّمَكاني؛ فمن جهة تعمل المؤسسات الموسيقيّة اليهوديّة على أرض تنتمي الى بيئة ثقافيّة شرقيّة عربيّة إسلاميّة مسيحيّة الخ.. لكنها تتصرّف تمويليًّا وحضاريًّا وسياسيًّا وكأنها قطعة من العالم الغربي البعيد، غير مصغية لخصوصيات المنطقة ولأكثر من مليون عربي يعيشون على بعد أمتار.
من هنا، فإن التفاعل العربي اليهودي، موسيقيًّا، هو، في صميمه المعرفيّ، تفاعل عربي غربي لا حضور فيه لليهودي إلاّ بوصفه مقولة سياسيّة تتبنى معارف الغرب على أنواعها.
(هناك من العرب الآن من يرون الى هذا النموذج مثالاً يُحتذى، فينبطحون داخل أحضان الثقافة الغربية وممثليها دون امتلاك أية رؤية نقديّة، بل وبعض الكره الغبيّ للذات الثقافية العربية!)

*

كيف إذن "للمدونات" أو "المواد" الموسيقيّة الشرقيّة منها أو الغربية أن تتفاعل بوصفها جميعًا "حقائق قوّة" غير مؤهّلة للتبادل الديمقراطيّ، متباينة في طبيعة مكوّناتها وتكافؤها؟ كيف يمكن للثقافة الموسيقيّة العربية أن تتفاعل وتتحاور مع معارف غربية "مهيمنة" وتمثيل يهودي "ضاغط" ودونيّة عربيّة مُستسلمة دون التحرر من العقدة السياسيّة؟

**النماذج التي تبناها العرب**

تبنى العرب بعض النماذج في سبيل الحضور على خارطة الموسيقى الإسرائيليّة.

1. امتلاك أدوات الثقافة الغربية تمامًا والدخول الى محافل الموسيقى من بوابة الغرب. هذا هو نموذج يمثله موسيقيون عرب يجيدون لغة الغرب الموسيقيّة، ويتصرّفون وفق معاييره الحضاريّة والطقوسيّة! ولكن تبقى كلمة "عربي" حاضرة بقوّة في الحديث عنهم "يهوديًّا وعالميًّا"، فالواحد منهم ليس عازف بيانو ماهر، بل عازف بيانو عربي ماهر. هذا التمييز، قد نتباهى به للوهلة الأولى، لأنه يستحضر "العربي" في حيز ثقافي غير مألوف عند العرب، ولكن لهذا التمييز معاني ووقع آخر في نفوس صانعيه أو أولائك الذين يتبنّوه، سواء أدركوا أبعاده أو لم يفعلوا، لكن في المحصّلة، فإن حرب هؤلاء الموسيقيين مع المؤسسات الموسيقيّة اليهودية في البلاد وخارجها تبقى أصعب بكثير من حرب الآخرين غير المُطاردين بعروبتهم. السؤال هو، كيف يؤثّر ذلك على بنية الموسيقي العربي نفسيًا ومعرفيًّا؟ كيف يتأثر مشروعهم داخل هذه الصراعات والتحديّات؟ كيف يتم تلقّيه داخل لجّة التوقّعات المُسبقة؟ ما هي الأسئلة المطروحة على الموسيقي هنا، ثقافيًّا ومعرفيًّا، وما هي الأسئلة المطروحة على المجتمع العربي والمؤسسات الموسيقيّة العربيّة (إذا وجدت)؟ فهل يكتفي هذا النموذج بالإنبهار غير المشروط بالغرب، دون تمحيص ونقد؟ وهل يُضاف الى هذا الإنبهار كُره الذّات وإقصاؤها تمامًا؟
2. الإنصهار التام في المجتمع اليهودي وأسواق الإنتاج الموسيقي العبري، ويمثل هذا النموذج قلّة من العرب الهامشيين الذين غيّروا حتى أسمائهم الى أخرى عبريّة قاطعين بذلك تمامًا مع انتماءاتهم الأصليّة.
3. الإندماج الشّكلي في المجتمع اليهودي وفي أوساطه الموسيقيّة على أساس "الحاجة السياسيّة" أو متطلّبات آنيّة لا تخضع لأيّة معايير مهنيّة، فيكفي أن يظهر بعض الإخوة العرب يُنشدون عن السلام (ويُدربكون) مع إخوتهم اليهود أمام حشد من المموّلين الأوروبيين أو الأمريكيين، بهذا ينتهي "المشروع المشترك" و"التعايش المشترك"..!
4. لقاءات الموسيقيين الجادّين والمنفتحين على الآخر المختلف، حيث يتم اختيار لغة موسيقيّة أو "مجال"

موسيقي يُتيح لكل ممثل عن ثقافة أن يعبر عن نفسه بدبلوماسـيّة توفيقيّة؛ ما معنـاه أن يلعب الجميع في ملعب الوسـط حيث لا مجال للأسئلة الصّعبة ولا من مخاطر.

5. ومـن المهم أن ننوّه الى أن مشـاريع كهذه، رغم أنها شـكّلت بدايةً لإمكانيّة جيّدة، وحالة إبداعيّة رائعة لا يمكـن التقليل من أهمّيّة حدوثها، من المهم أن ننوّه أن غيابهـا الآن حتمـيّ، لأنّها اقتصرت علـى الدّوران والتكـرار وعـدم الإصغاء الـى حركيّة التطـور داخل تعددية النسـيج الثقافي الإسـرائيلي؛ لقد اسـتنفذت قواها مع غياب الأفق، وغيـاب الرؤية وغياب الثقافة الكافية لمتابعة إحياء مثل هكذا مشاريع.
6. النموذج الذي أميل إليه شـخصيًّا وأمارسـه، وأراه في رؤيته الموسـيقية والثقافية والسياسـة الأكثر جدوى وواقعية في مثل ظروفنا.

## الأوركسترا العربيّة اليهوديّة، أبعادها وآفاقها

### الأهداف المباشرة

1. على المسـتوى الإجرائيّ، توجيه أمـوال الصرف على المشـاريع الموسـيقيّة في الدولة الى مشاريع يكون فيها للعرب حصّةً وحضورًا بدل أن تذهب الى مشاريع نحن غائبون عنها. فالإنسان الفلسطيني داخل إسرائيل من دافعي الضّرائب الأوائل في الدولة ومن الحاصلين علـى أقل الحقوق فيها رغم ذلك، وليس من المنطقي أن نجتهد فوق ذلك للتوفير على إسرائيل عناء الصّرف علينا، رُغم أن جميع معايير حقوق الإنسـان القانونية والأخلاقيّة تجبرها على ذلك.
2. تحقيق قـوّة ردع ومقاومة وتوعيـة ثقافيّة في البنى الإجتماعية التحتيّة أمام آلة القرار والدعاية السياسـية المعادية لتطور العرب أو حتى وجودهم في الدولة.
3. تحقيق مختبر أو ورشـة عمل موسـيقيّة مؤسسـاتيّة مسـتمرّة تعكـس حقيقـة التعقيد الثقافـي وتفضح معضلاته وتطـرح بدائل واقعيّة عميقة وتفصيليّة، من خلال ممارسـة العمل الموسـيقي والطـرح الجمالي والتفاعـل الأخلاقي والحـوار الحضـاري، وبالتحصيل النهائي، تحقيق نصوص إبداعيّة تؤسس لثقافة المكان والموقـع، دون الإدّعاء أنّ مـا يتحقّق هنا يمثّل "حلاً" وحيدًا ونهائيًّا مُطلقًا، ولكنه سيشكّل منطلقًا ما للإيحاء والتأثير في أحسنِ الأحوال، ومنطلقًا ما للنقاش والنقد البنّاء في حالاتٍ أخرى.

مع هذه الرؤيا، يمكن توسيع رقعة مجال العمل والبحث والتواتر للممتهنين العرب، داخل المؤسسات الموسيقيّة الإسرائيليّة، بعد إقناعها، وترسـيخ الوعـي داخلها بأنها تنتمي الـى "هنا" لا الى "هنـاك"، وأن "هنا" يعني الإصغاء الـى الثقافة المكانيّة العربيّة والشرق أوسـطيّة بعمق وضمن شـروط تفاعلات منفتحة على الآخـر، واسـتنادًا الى معاييـر وآليّـات تفكير إنسـانية عالمية عميقة.

وبهـذه الرؤيا، يُمكن إشـراك العـرب واليهود معًا في مشـروع "الإصغاء" هذا، وإفسـاح المجال للتأثير والتأثّر المتبادل، وإجبار الدولـة وسياسـاتها الإقتصاديّة على التجاوب مـع هذه الرؤية، وهذا بـدأ يحصل، رغم أن الطريق ما زالت طويلة، ودور العرب ما زال غائبًا.

إن المدخل هنا الى ميزانيات الصرف الموسـيقيّة، هو عبر بلورة رؤيـة تقوم علـى **التبنّي الإدماجـيّ** لا على **البُنُـوّة الإنفصاليّة**؛ التواشج مع الآخر والتأثير فيه، لا الإنغلاق على الذات والقطيعة مـع الآخر؛ تسـخير الماضي لخدمة الحاضـر لا تكريس الحاضر لخدمة الماضـي؛ خلق التراث لا تجميد الموروث تحت شـعار الحفاظ عليه.

فيمـا يتعلّق بالبند الثاني، فهذا النوع من العمل المشـترك قادر على اختراق الوسـطين اليهـودي والعربي وإحـداث التأثيرات المطلوبـة رغم اختلافها، ففي الوسـط اليهودي تـزداد القناعة بأهميّـة الحضور العربيّ ومصداقيّته في بلورة ثقافة إسـرائيليّة عجـز "اليهود" في اتحادهم مـع الغرب في تحقيقه، كذلك فهم يستطيعون، عبر هذا الأسلوب من "التّقديم" للموسيقى العربيّة الشرق أوسطيّة أو الموسيقى العالميّة من التواصل خارج حواجز الخصوصيّـات الثقافيّة المنغلقة على ذاتها، كما قد يشـكّل هذا "الجذب" الثقافي مدخلاً لهم على الثقافات الموسـيقيّة العربيّة الإثنيّة.

أما بالنسـبة للجانب العربي، فهو يتلقّى هذه التجربة من موقع آخر، يتمركز في تقبل واستحسـان هوامـش التّحديث الممكنةً والغير مستنفذة بعد في ثقافتنا الموسيقيّة العربيّة، كما وتشكّل هذه التجربة إطارًا رفيعًا لتمكين الموسيقى العربية من مخاطبة الإنسـان عمومًا والدخول عبـر بواباته لتكون جـزءًا من الحوار الثقافي الإنساني الواسع.

إن ترسيخ حضور العرب على ساحة الثقافة في إسرائيل، سيجعل الثقافة الإسـرائيليّة مجبـرة على الإصغاء الى العـرب، بل، وفي مراحل متقدّمة، ربما الإحتياج وعدم الإستغناء عنهم، مما يهمّش ويقلـل من قوّة الدعاوى الإنعزاليّة عـن العرب أو التغييبيّة لهم في الدولة الإسرائيليّة.

من السهل أن تضطهد العربي وأن تُضلّل في تصوّراتك عنه طالما هـو غائبٌ عنك، لكن، مع هذا الحضور الثقافي الراقي والمنفتح

يصعــب تشــويه حقيقة الصّــورة، وهذا أمر متبــادل من حيث المبدأ، رغم أنه غير متكافئ من حيث المرحلة.

فيما يتعلّق بالبند الثالث، **الموســيقى "الإســرائيليّة" نصًّا، على ضوء فكرة البُنُوّة والتبنّي عند إدوارد سعيد؛** تقوم فكرة "البُنوّة" عند إدوارد ســعيد على مفهومي "التراث" و"النَّسَب"، بوصفهما ما تقــوم عليهما القوّة الرابطة (الخيطيّــة - أحاديّة الإتجاه) في المجتمعات التقليديّة.

أمــا فكرة التبنّي فهي تعدّديّة في طبيعتها؛ فليس هناك من تَبَنٍّ واحد، بل أنماطٍ من التبني، تشــير الى "ســياقٍ في التعرّف من خلال الثقافة"، حيث يتم إلغاء ما هو "طبيعيّ" من حيث الإنتماء القائــم بين النَّسَــب والتــراث لصالح مبدأ نقديٍّ يحــرر المبدعَ والناقد من قيود التبعيّة "البنويّة" في علاقتها بالنصوص التراثويّة السالفة، فيزداد حدوث الوجود الدّنيوي في هذه الأنماط، حيث هي غائبة في السياق "البنَويّ".

إن قراءة التبنّي <لدى إدوارد ســعيد> تســمح (بمنظاره) للناقد "فــي أن يرى العمل <الفنّي> كونه ظاهــرة في العالم، تقع في شــبكة من التبنّي <اللافني> واللامعيــاري واللاتقليديّ". من هنا يصبــح التبنّي ميــزة لدنيويّة النصّ بوصفه نصًّــا مُصغيًا لطبيعة الثقافة المحيطة الفاعلة التي تُنتج المعارف الحاضرة والمستقبليّة تحت سقف البعد السياسي الذي تنضوي تحته الآداب والفنون، وفيه تتكوّن النصوص والأدبيّات الثقافيّة والأدبية والفنيّة.

إن في التبنّي ما يُحيل النّصَ، بوصفه نصًّا، الى ســياقه التاريخيّ: "حالة المؤلّف، اللحظة التاريخيّة المُنتجة والمُســتقبلة، شروط النشــر والإنتشــار والإســتقبال، القِيَم المُصاغة، القيــم والأفكار المُفترَضة، الخ.."

هنــا، نحن مضطرّون الى طرح الأســئلة من موقع حدوث الفعل الإبداعيّ وكيفيّة إنتاجه أو حدوثه.

فــي مقولة التبنّي، فســحةٌ لتجاوز محدوديّة التّــوارث اللفظيّ/ الحَرْفيّ للثقافة، بمعناها الضيّق، خارج مكانيّتها وظروف إنتاجها ضمن شروط المكان والزمان.

هــذه النظرة إنما تمكننا من تطوير علاقــة طباقيّة مع الثقافات ذات الطابــع التعدّدي الإحتداميّ، تنعكس (هذه الطّباقيّة) على لغة الفعل الإبداعي وآفاقه نفسها.

بعيــدًا عن توظيف ســعيد لهذا الفصل بين "البُنــوّة" و"التبنّي" لأجل توصيف كيفيّة عمل آليّات الســلطة في ســبيل اســتبدال علاقــات البنوّة داخل المجتمعات المُســتعمَرة الــى "موروثات ثقافيّة ذات تبنيّات بالنســبة للمؤسسات الإجتماعيّة والسياسيّة والثقافيّة الإمبرياليّة"، بعيدًا عن هذا، الآن، نريد أن نتساعد بهذا الفصل في ســبيل تعزيــز رؤيتنا وعلاقتنا اليــوم بنصوص ننتجها بأنفســنا داخــل شــبكة ظروفنا الخاصّــة، محوّليــن المُحدّدات والمعوّقات الى اســتراتيجيّات عمل وتحدّيات تستدعي الإبداع وتســتحضر الخروج عــن الأنماط الجاهزة غير المؤهّلة لأســئلة الحاضر والآتي.

"أن نعيدَ خلقَ شبكة التبني <...> يعني أننا نمنح الماديّة للحبال التي تربط النصَّ بالمجتمع والمؤلّف والثقافة" (إ. سعيد)

علــى ضوء هذه الرؤية يمكننا المقارنة بين الأوركســترا العربيّة اليهوديّــة التي تُنتجُ نصُوصَهــا وتتفاعل في تجربتها مع حاضرها الإجتماعي السياســيّ وتعبّر عنه من خلال تفعيل وتنشيط لغاته المكانيّــة فــي علاقةٍ طباقيّة مــع الثقافات والآفاق الموســيقيّة العالميّة، شيءٌ شبيه بتجربة الحداثة الشعريّة العربيّة في القرن العشرين، حيث باتت الإســتفادة والتفاعل مع الثقافة الشعريّة الأوروبيّــة حتميّة (لا بوصف أوروبا موقعًا جغرافيًّا، ولكن كمركز حضاريّ معاصر)، يمكننا المقارنة مع تجربة أوركســترا "ديوان" التــي يقودها دانييــل بارنبويم وتضم عازفين عربًــا ويهودًا من أقطــار مختلفة، حيث في الحالة هــذه يتم تبني العلاقة البُنويّة للثقافة الموسيقيّة الغربيّة مع ذاتها وتسخيرها (كما هي) كمظلّة ثقافيّة لأهداف سياســيّة قد تكون ســامية، لكنّها تبقى فجّة في تناقضها مع رؤية سعيد نفسه، وهو أحد مؤسسي هذه الأوركسترا بعينها، في حين يكون السياسيّ في خدمة الفنّيّ في الأوركسترا العربيّــة اليهودية التي أديرها، حيث المطلــوب هو خلق لغتنا وثقافتنا الموسيقيّة الخاصّة ضمن شروطنا المكانيّة، في المقابل أصبــح الفنيّ الغربيّ (الذي أُنتج في ظــروف مغايرة تمامًا) في خدمــة السياســيّ؛ ما حاجة شــومان وبتهوفن وموتســارت الى أوركســترا عربية يهوديّة من الناحيّة الفنيّــة الموضوعيّة؟ وكأن بارنبويم، بخلاف الرؤية الثاقبة لروّاد الشــعر العربي أو اليهودي الحديــث وتجربتهم، يقول للعرب ولليهــود إقرأوا إليوت ورامبو لجمهوركــم بلغاتهم الأصليّــة كما هي، وهذا يكفي لتتعايشــوا تحت سقف الثقافة الإنجليزيّة والفرنسيّة!

تبقــى هذه الرؤية ســطحيّة وضحلة رغم سُــموّ النوايا، فهي لم تحقق رؤية فنيّة تُذكر، وليســت مساهمة في خلق ثقافة عربيّة يهوديّة فنيّة، وحتى على المســتوى السياسي لم تحقق الأهداف المرجوّة كما شاهدنا جميعًا ممن شاركوا في التأسيس في فايمر 1999. مــن الطبيعي أن هناك مبــرّرات مُقنعة لعدم تمكن هذا المشــروع من الإجابة على طموحاتٍ أســمى وأعمق، ولكن، قد نتخلّــى أمام هــذه التبريرات عــن بعض انتقاداتنــا، لكن يبقى الطموح الغير مُحقَّق قائمًا.

في تجربتي مع الأوركسترا العربيّة اليهوديّة (وكذلك في مشروعي الإبداعي عمومًا) أتطلّع الى الفن والشّــعر والموســيقى تحديدًا على أنهم كشــفٌ للحقيقة، بل خلقٌ لها ضمن شــروط الأدوات المعرفية والآفاق الثقافيّة داخل سياقٍ اجتماعيّ سياسيّ.

مــن هنا فإن هذه التجربة ـ المشــروع تتطلّــع الى إعادة خلق

الواقع الإسـرائيلي من خلال أخذ زمام المبادرة الفكريّة الثقافيّة عربيًّـا ومن خـلال فرض أجنـدة ثقافيّة موسـيقيّة غير خاضعة لشـروط المؤسسـات الحاكمة التي تنطلق مـن مواقع معرفيّة ومصلحيّة لا تتفق بالضّرورة مع رؤيتنا، بل، وبرأيي، هي فاشـلة ومعادية لتأسـيس ثقافة إسـرائيليّة تأخذ ثقافة المكان الأصليّة العربيّة وما قبل العربيّة بعين الإعتبار وبعمق.

أخيرًا، يمكن فهم إيجابيّة أوركسـترا "ديوان" على أسـاس واحد، لكنـه غير كافٍ في مداه البعيد، وهو افتراض تمتّع الموسـيقى الغربيّـة بالقدرة على التأثير في البنية العقليّة والنظرة الجماليّة عند متلقّييها من الشرقيين، مما قد يؤدّي الى تطوّرات نوعيّة في مسار الموسيقى الشرقيّة نفسها، وهذا أمرٌ لا يُمكن الإستهتار به، لكن، ومن تجربتي مع الأوركسـترا العربيـة اليهوديّة، فإننا هنا أمام أخطاء منهجيّة وزلّات مبدئيّة لا يمكن التغاضي عنها:

1. عدم امتلاك القائمين على هذا المشروع (د. بارنبويم بعـد رحيل إ. سـعيد) أدوات ومفاتيـح ثقافة العرب الموسـيقيّة، وهم شـركاء عضويون في المشروع، ولا يكون شيء بدونهم! (ولا نقول ثقافة موسيقيّة يهوديّة ، باعتبارهـم الجـزء المكمل في الشـراكة، لأنهم، كما ذكرنا سـابقًا يمثلون الثقافة الغربية بحكم انتماءاتهم السابقة وبمحض إرادتهم). من هنا، نقول أن المشروع هنـا خاضع الى حدود معارف وإمكانات بارنبويم (ولا نقلل من شـأنها)، لا الى "شروط" إنتاج هذا المشروع؛ بهذا يصبح المشـروع، مع كل الوعي لقيمته والحرص عليه، مشروعًا شخصيًا قصريًا لا يُستكمل بكوادر عمل وإبداع من شـأنها أن تسدّد ما ينقص بارنبويم لخدمة الشروط الموضوعيّة لهذا المشـروع العربي اليهودي بامتياز. وهنا، فالكلام لا يعني اتّهام بارنبويم بمقدار ما يشـير الى العوائـق والعقبـات الكثيرة التـي يضطرُّ للتعامل معها، سياسيًّا ولوجستيًّا وموسيقيًّا.
2. الموسـيقى الغربية، أو لنقل اللغة التي تجمع العرب واليهود هنا مُملاةٌ مـن أعلى غربيّ بدلا من أن تكون نتاج تفاعل حقيقي بين ثقافات الشركاء في المشروع واللذين يشـكلون هدفًا أخيرًا للمشـروع. وهذا، مرّةً أخرى، لا يقلل من شأن تأثير الموسيقى الغربية الراقية التي تظلل هذا المشروع، ولكن تبقى هذه الملاحظات خاضعة للطموحات المرجوّة في أفق هذا المشـروع الهام.
3. من هنـا، فقد اختُـزل التفاعل العربـي اليهودي الى وظيفته السياسـيّة الدعائيّة مدعومة بمهمّة موسيقيّة شكليّة، ربما بدون قصد، تتلخّص في عزف الموسيقى الألمانيّة الرومنطيقيّة أو النمسـاويّة الكلاسيكيّة الخ.. بصـورةٍ جيّدة قدر المُتاح! والإشـارة هنا، ولمزيدٍ من التوضيـح، الى حضـور "العقـل المنفـذ" العربي أو الإسرائيلي (رغم ما في هذا التنفيذ من إبداع وبراعة) مقابل غياب "العقل المُبدع" أو "العقل الناقد" العربي أو الإسـرائيلي، بـكلّ مـا يعنيه ذلك مـن إتاحة فرص للإصغـاء الـى خصوصيّـات هـذه التجربـة الخاصّة والفريدة من نوعها.
4. الثقافة العربيّة الموسـيقيّة بأدواتها المعرفيّة وآفاقها الفلسـفيّة والإجتماعيّة والنفسـيّة وبآلاتها الموسيقيّة التي تشـكّل جزءًا حيويًّا من اللون والصّوت الحضاري غائبة.. فبعد سـتّة أعوام (أي ضعف عمر الأوركسـترا العربيّة اليهوديّة) لا وجود لربرتوار (مادة موسيقيّة أو برنامج موسـيقي) يُعنـى ويعبّر عـن خصوصيّة هذا التشكيل الحضاري للمشروع، مأخوذًا بعين الإعتبار أن العرب الشـركاء في هذا المشروع، هم أصحاب ثقافة وتاريـخ، ولديهم ما يقولونه للعالـم، أيضًا داخل هذا التفاعل الثنائي؛ من الضّروريّ لكل عربيّ ولكل يهوديّ، بل لكل بشـرٍ فـي العالم أن يُصغي الـى بتهوفن وأن يتعرّف على عبقريّته ولكن، متى يُصغي العرب واليهود الى بعضهم في صُلب هذا المشـروع؟ ومتى يُنتجون ثقافتهم هُم ضمن هـذا التفاعل الذي يُفترض أنه ذو خصوصيّة؟ أو متى يسـتفيدون من هـذا الإصغاء الى بتهوفن في سبيل إنتاج ثقافة تعايشيّة منفتحة خاصّة بهم؟ متى يتعلّمون من هؤلاء العباقرة كيف يطرحون أسـئلتهم هم على ثقافتهم فينقلونها، مستفيدين من هـذه الفرصة الفريدة، من الجمـود الى الحركة، ومن الإتّباع الى الإبداع؟ ولماذا المؤلف الموسيقي في هذا اللقاء يكـون ألمانيًّـا أو أوروبيًّا بالحصـر وبالمطلق، وليس عربيًّا أو يهوديًّا أو أيّ إنسان آخر يعبّر مشروعه الإبداعي عن فكرة الأوركسـترا ومضمـون هذا اللقاء، الآن في المكان والزّمان حيث يعيش ويتنفس المعنيّون بهذه القضيّة؟
5. لمـاذا تتم اللقاءات و"التفاعلات" بعيدًا عن أرض واقع الظروف التـي أنتجت الحاجة الى هـذه الفكرة، في دفيئات أوروبا وأمريكا؟ وما هي قيمة المكان في هذا المشـروع؟ (وهو سؤال طالما ردده إ. سعيد نفسه في أدبيّاته!)

إذن، ودون الخـوض في مزيد من التفاصيـل، فهنالك الكثير من الملاحظات والأسـئلة التي سوف تشكلّ امتحانًا حقيقيًّا لمصداقيّة وقوّة هـذا المشروع على مـرّ الزمن، من الناحيـة الفنيّة، لا من

الناحية السياســية فقط، وما بعد بارنبويم لا بوجوده فقط؟ هذا الســؤال، أطرحه متمنيًا لهذا المشروع البقاء، وأحرص، في أسئلتي وملاحظــاتي أن ألفت نظر القائمين على مثل هكذا مشــاريع، أن يتنبّهوا الى ما أهملوه مرحليًا، أو الى ما قد يساهم في خلق نقاش مُفيد يُغني ويبني.

## الشباب في المجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل1:

# طاقات كامنة وتحديات جسيمة

**شرف حسّان**
**مرب وناشط سياسي، مدير قسم التربية في جمعية حقوق المواطن.**

**مقدمة**

يشكّل الشباب في إسرائيل عمومًا وفي المجتمع العربي الفلسطيني بشكل خاص فئة كبيرة ذات وزن. هذه الشريحة من المجتمع مستهدفة بشكل كبير من قبل المؤسسة الحاكمة عبر أجهزتها المختلفة كجهاز التربية والتعليم، والأذرع "الأمنية" وعبر مشاريعها المتنوعة كمشروع "الخدمة المدنية"[2]. يضاف إلى ذلك وسائل الإعلام والجمعيات المختلفة، التي تخدم أهداف المؤسسة الحاكمة بشكل مباشر أو غير مباشر، ونشاط حركات الشبيبة المرتبطة بالسلطة وأحزابها وغيرها.

هذه الأجهزة تعمل بشكل منهجي لإكساب هذا الجيل قيمًا تتماشى مع أهداف السلطة وعلى رأس هذه الأهداف ضمان استمرار السياسة والنظام السياسي والاقتصادي القائم المميِّز ضد العرب، ومحاربة أي إمكانية لإحداث تغيير جذري في البلاد، خصوصًا أن السلطة تعي الإمكانيات والطاقات الكبيرة الموجودة عند هذا الجيل. هذه الإمكانيات والطاقات برزت بشكل جليّ في النضالات الاجتماعية في السنوات الأخيرة كنضال الطلاب الجامعيين وفي هبة في تشرين الأول أكتوبر 2000 وغيرها لاحقًا أيضًا.

تفاقم الوضع الاقتصادي وانتشار البطالة واستمرار التمييز العنصري في جميع مجالات الحياة ومصادرة الأراضي، والتضييق على قرانا ومدننا العربية وانتشار العنصرية، يدفع قسمًا من الشباب العرب إلى اليأس واللامبالاة والعنف والجريمة والهجرة والتقوقع وإلى أحضان أجهزة السلطة المختلفة، حيث تشير المعطيات إلى ارتفاع عدد الشباب العرب في الجيش والشرطة الإسرائيليين و"الحرس المدني" و"الشرطة الجماهيرية" و"الخدمة المدنية" وغيرها. وهنا لا بد من التأكيد على أن مشروع "الخدمة المدنية" لم يأت ضمن برنامج لتحقيق المساواة التامة للجماهير العربية وكتعبير عن تغيير اتجاه في السياسة المنتهجة تجاه هذه الجماهير، وإنما هو محاولة بائسة للمؤسسة الإسرائيلية لدحرجة المسؤولية عن التمييز والإجحاف على الجماهير العربية ضحية سياسة التمييز العنصري.

مقابل كل هذه الظواهر السلبية، تبرز بين الشباب حالة من النهوض، وقد برز ذلك في النضالات الأخيرة ضد توصيات "لجنة شوحط"[3]، وفي النضال ضد مشروع "الخدمة المدنية" الذي يستهدف الشباب العرب، وفي تصدي شباب البقيعة في تشرين الأول أكتوبر 2007 للاعتداء الهمجي العنصري للشرطة، وفي المشاركة الفعالة لقوى شبابية يهودية وعربية وعالمية في الفعاليات ضد الجدار وضد الاحتلال وفي مؤازرة الشعب الفلسطيني، وفي التصدي للعنصرية في الجامعات وفي الانتظام

1 تهدف هذه المقالة إلى تقديم صورة عامة لوضع الشباب والشابات العرب وتشكيل قاعدة معلومات ومعطيات، كمقدّمة لبحث أوسع مستقبلا.

2 مشروع أوصت به لجنة وزارية (برئاسة وزير القضاء الأسبق يوسيف لبيد)، في أعقاب هبة أكتوبر 2000 وتقرير لجنة التحقيق الرسمية (لجنة أور) عام 2003. ربطت لجنة لبيد الخدمة المدنية بالخدمة العسكرية بشكل مباشر، كما يقرن الحقوق المدنية بأداء الخدمة. كما طرحت اللجنة فكرة توسيع الخدمة من المجتمع العربي إلى الشرطة والجيش وأطر أمنية أخرى.

3 لجنة جماهيرية أقيمت عام 2006 برئاسة وزير المالية الأسبق ابراهام شوحط لفحص التعليم العالي في إسرائيل، قدمت توصياتها عام 2007 وأبرزها رفع أجر التعليم بنسبة 70% (من 8,588 شاقلا في السنة إلى 14,800 شاقل)، وإحداث تغييرات بنيوية ذات طابع نيولبرالي. وهي توصيات تمس بمتناولية التعليم العالي للطلاب العرب والطبقات المستضعفة في إسرائيل عمومًا.

**لائحة رقم 1: توزيع السكان حسب مناطق وحسب مجموعات جيل سنة 2006 (بالآلاف)**

| المنطقة | عدد السكان الكلي | عدد السكان العرب | 19-15 | | 24-20 | | 29-25 | | 34-30 | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | المجموع | عرب | المجموع | عرب | المجموع | عرب | المجموع | عرب |
| الشمال | 1155,1 | 606,4 | 106,7 | 60,9 | 96 | 51 | 90,2 | 49,7 | 83,4 | 47,5 |
| حيفا | 861,1 | 202,1 | 69,9 | 19 | 68 | 17,1 | 64,1 | 16,4 | 60,9 | 16,1 |
| المركز | 1670,3 | 135,7 | 132 | 13,1 | 126,6 | 10,9 | 121,8 | 10,5 | 126 | 10,1 |
| تل ابيب | 1196,7 | 17 | 77,2 | 1,5 | 86,5 | 1,6 | 103,2 | 1,5 | 106,8 | 1,4 |
| الجنوب | 1011,6 | 153 | 83,8 | 15,7 | 86,2 | 12,3 | 76,3 | 10,6 | 67,6 | 8,4 |

**المصدر:** استنادًا إلى دائرة الإحصاء المركزية عن سنة 2006، بدون سكان القدس والجولان المحتلين.

في لجان عمالية ورفض الاستغلال في أماكن العمل، وفي وقفة الطلاب الثانويين مع المعلمين، وفي رفض الخدمة في الجيش وغيرها. وتتطلب حالة النهوض استثمار طاقات أكبر في هذا الجيل ووضعه على رأس سلم الأولويات السياسي والاجتماعي للمجتمع العربي الفلسطيني في إسرائيل.

## معطيات ديمغرافية

تشكل شريحة الجيل من 14 إلى 30 عامًا 27,1 % من مجمل سكان الدولة (حوالي 26% من المجتمع اليهودي مقابل حوالي 30% من المجتمع العربي) أي حوالي مليون و850 ألف شاب وشابة في البلاد من بينهم حوالي 350 ألف شاب عربي، أي قرابة خُمس الشباب في البلاد.

**لائحة رقم 2: عدد الطلاب في جهاز التربية في إسرائيل 2006-2007 (بالآلاف)[4]**

| | المجموع | جهاز التربية العبري | جهاز التعليم العربي |
|---|---|---|---|
| رياض الأطفال العامة (من جيل 3 فما فوق بدون الروضات الخاصة) | 342 | 258 | 84 |
| مدارس ابتدائية | 821 | 595 | 226 |
| مدارس إعدادية | 258 | 188 | 70 |
| مدارس ثانوية | 352 | 281 | 71 |
| من بينهم طلاب ثاني عشر | 102 | 82 | 20 |
| تعليم عال (بدون الجامعة المفتوحة) | 265 * | 256 ** | 6 *** |
| مؤسسات أخرى | 35 | 35 | |
| المجموع | 2073 | 1616 | 457 |

* من بينهم 35 ألف طالب/ة يتعلمون في مؤسسات لتأهيل معلمين ومربيات أطفال.

** طلاب يدرسون في مؤسسات تعتمد اللغة العبرية كلغة التدريس وتشمل الجامعات والكليات. لذا فهذا الرقم يشمل طلاب عرب الذي يقدر عددهم بـ 15-20 الف طالب/ة.

*** في كليات تدرس باللغة العربية، من بينهم 4 آلاف طالب/ة في دور المعلمين ومؤسسات لتأهيل مربيات أطفال.

4 حسب تقارير جمعية حقوق المواطن في اسرائيل نحو 39,400 طالب من أصل نحو 79,000 طالب يتعلّمون اليوم في جهاز التربية والتعليم البلدي (الحكومي). لا يوجد معلومات متوفرة حول تقسيمهم الى اجيال. لذا يرجى الأخذ بعين الإعتبار أن المعطيات الإسرائيلية تشمل هذا العدد من الطلاب.

## الشباب العرب من فئة الطلاب

بلغ عدد الطلاب في العام الدراسي 2006-2007 في المراحل المختلفة (من الروضات ولغاية مؤسسات التعليم العالي) 2,073,000 طالب/ة، يدرسون في حوالي 4,000 مدرسة ومؤسسة تعليمية، منهم 457,000 طالب/ة عربي/ة.

تشير معطيات لجنة متابعة التعليم العربي[5] إلى وجود فجوة كبيرة بين الطلاب العرب واليهود:

نسبة استحقاق شهادة البجروت (الثانوية العامة/ التوجيهي) بين الطلاب العرب تتراوح منذ مطلع الألفية الثالثة من 32 إلى 39 بالمائة، مقابل 52 إلى 60 بالمائة بين الطلاب اليهود.

من بين الحاصلين على شهادة البجروت، فقط 70% إلى 75% من الخريجين العرب مؤهلون للالتحاق بمعاهد التعليم العالي، مقابل 85% إلى 90% من الخريجين اليهود.

الفارق المتوسط بين تحصيل الطلاب العرب واليهود في امتحان البسيخومتري هو 123-126 نقطة.

في العام 2006، بلّغ 40% من الطلاب العرب عن عنف في المدرسة (مقابل 20% من الطلاب اليهود).

يعاني التعليم العربي من نقص حاد في ملاكات الأخصائيين النفسيين، والمستشارين التربويين، وضباط الدوام، وساعات الإرشاد والتفتيش.

60% من الأطفال العرب يعيشون تحت خط الفقر (مقابل حوالي 25% من الأطفال اليهود)، وتعيش 50% من العائلات العربية تحت خط الفقر (مقابل حوالي 20% من العائلات اليهودية).

تصل نسبة المتسرّبين العرب (في الصفوف التاسع حتى الثاني عشر) الى 8,9% مقابل 4,6% في الوسط اليهودي.

## الشباب العرب من فئة الطلاب الجامعيين[6]

يوجد في البلاد حوالي 300 ألف طالب/ة جامعي/ة يدرسون في الجامعات والكليات والجامعة المفتوحة ومؤسسات أخرى

5 وأيضاً كافة المعطيات عن الدوائر الرسمية ووزارة المعارف ومراكز الابحاث مثل مركز أدفاه.

6 المعطيات في هذا البند مصدرها دائرة الإحصاء المركزية إلا إذا ذُكر غير ذلك.

**لائحة رقم 5: نسـبة الطلاب العرب في الجامعات في السنوات 1989-2004**[7]

| | 1989-90 | 1995-96 | 1996-97 | 1997-98 | 1998-99 | 1999-2000 | 2000-01 | 2001-02 | 2002-03 | 2003-04 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| لقب أول | 6,7 | 7 | 7,7 | 8,2 | 8,7 | 9 | 9,6 | 9,8 | 9,5 | 9,8 |
| لقب ثان | 3,6 | 3 | 3,2 | 3,4 | 3,6 | 3,9 | 4,6 | 5 | 4,8 | 5,1 |
| لقب ثالث | 3,9 | 3,5 | 3,4 | 3,5 | 3,5 | 3,2 | 3,4 | 3,2 | 3,2 | 3,3 |
| النسبة الكلية | 5,8 | 5,9 | 6,3 | 6,8 | 7,1 | 7,4 | 8 | 8,2 | 7,8 | 8,1 |

المصدر: مركز أدفا ودائرة الإحصاء المركزية.

بالإضافة إلى بضعة آلاف يدرسون خارج البلاد.

يـدرس في الجامعـات الإسـرائيلية 122,658 طالبًا (55% منهم طالبـات)، و 86,318 طالبًـا في كليات أكاديميـة وكليات تربية مختلفـة و 38,628 طالبًا في الجامعة المفتوحة وحوالي 6,000 طالب في فروع لجامعات أجنبية. وهناك قرابة الـ50,000 طالب يدرسـون في مؤسسـات ومعاهـد وكليـات فـوق ثانوية غير أكاديميـة. وقد بلـغ عدد طـلاب اللقب الأول فـي الجامعات والكليـات 194,879 طالبًا؛ وعدد طلاب اللقـب الثاني 41,709 طالبًا؛ وعدد طلاب اللقب الثالث 9,715 طالبًا.

أما من حيث توزيع الطلاب الجامعيين حسب الجامعات، فيدرس 86,318 طالبًـا في أكثر من 90 كلية مختلفة أكاديمية (منطقية، تربيـة، مهنيـة، خاصـة الخ) من بينهـا 56 كلية تربيـة وتأهيل معلميـن نصفها لا يمنح لقبًا أكاديميًـا (27 من 29 كلية تأهيل معلميـن غير أكاديميـة مخصصة للحريديـم)[8]. من بين طلاب اللقـب الأول فـي الكليات بلغت نسـبة العـرب 5,7% وبلغت نسبتهم في كليات التربية وإعداد المعلمين 28.5%. أما بالنسبة للقب الثاني في الكليات فبلغت نسبة العرب 0,8%.

نسـبة الطلاب العـرب في معاهـد التعليم العالـي في صعود مسـتمر، كما تبيـن اللائحة رقـم 5، لكن رغم ذلـك لم تتجاوز نسبتهم من بين الطلاب الجامعيين 9%[9].

درس في العام الدراسـي 2005-2006 في معاهد التعليم العالي 14,2% من شريحة الجيل من 20 الى 29 عامًا. 17,1% من الشباب اليهود في هذا الجيل درسوا في معاهد التعليم العالي (9,5% من شريحة الجيل درسـت في الجامعات، 5,7% في كليات أكاديمية و1,7% فـي كليـات تربية مختلفة) وفقط 6% من بين الشـباب العرب في هذا الجيل درسـوا في الجامعات (3,5% في الجامعة، 1,1% في كليات أكاديمية و 1,4% في كليات تربية مختلفة).

الفجـوة الكبيرة بين نسـبة الطلاب اليهود والعرب لها أسـباب كثيـرة. ومع أننا لسـنا بصدد تحليل الأسـباب في هـذه الورقة فسنكتفي بذكر أبرزها:

1. سياسـة التمييز العنصري والاضطهاد القومي والطبقي ضد الجماهير العربية في إسـرائيل منذ إقامة الدولة. هذه السياسـة هي المسـؤولة الأولى والأساسـية عن وضـع جهاز التربية والتعليـم العربي الذي يعاني من أوضاع صعبة منذ إقامة الدولة بسبب التمييز المستمر ضد هذا الجهاز في جميع المستويات: البنى التحتيةً، مناهـج التعليـم، التدخـل "الأمني" فـي التعيينات، استخدام السلطة لجهاز التعليم كأداة سياسية للسيطرة على الجماهير العربية وتشويه انتمائها وتمزيقها إلى طوائف ومجموعات عرقية إلخ.
2. الأوضاع الاقتصادية للجماهيـر العربية (حوالي 50% مـن العائلات العربية تعيش تحت خـط الفقر) الأمر الذي يمنع الكثير من الشـباب بالالتحاق بالجامعات، خصوصًا أن المسـاعدات والمنح التي يتلقاها الطلاب العـرب قليلـة جـدًا بالمقارنة مع المنـح المخصصة للطـلاب اليهود. وضـع العائلات العربيـة الاجتماعي الاقتصادي هو عامل مركـزي أيضًا في تردي التحصيل العلمـي للطـلاب فـي المـدارس وفـي امتحانـات البجروت.
3. شروط القبول التمييزية، حيث تمّ مؤخرًا إدخال شروط جديدة لم تكن في السابق كتحديد جيل القبول لبعض المواضيع حيث يشـترط أن يكون المرشح للتعليم في جيل 21 عامًا وما شـابه. شروط أخرى جديدة متعلقة بالمقابلات الشـخصية ولجان القبول للمرشحين الأمر الذي قد يدخـل اعتبارات غير موضوعيـة في القرار، وغالبًا ما يشكّل عائقًا أمام الطلاب العرب.
4. امتحان البسـيخومتري الذي يكرّس الفجوة الثابتة بين المتقدمين للامتحـان باللغة العربية وبين المتقدمين باللغة العبرية والتي تزيد عن المائة نقطة[10].
5. عـدم وقلة وجود برامـج كافية للتوجيـه المهني في

7 لغاية سنة 2001-2002 شملت مجموعة العرب في دائرة الإحصاء المركزية مواطنين غير عرب لم يصنفوا لأسباب مختلفة كيهود.

8 دغان-بوزغلـو، نوغـا. 2007. الحق في التعليم العالي في إسـرائيل – نظرة قضائيـة وميزانياتية (بالعبرية). مركز أدفا.

9 لا تتوافر معلومات دقيقة حول عدد الطلاب العرب في السنوات الأخيرة في جميع المعاهد.

10 للاسـتزادة ينظر إلى خلاصة الورقة البحثية التي أعدّها الزميل مهند مصطفى، في باب الدراسـات في هذا الكتاب.

**لائحة رقم 6: صورة حول العمل والتشغيل بين الأجيال 15-34 عامًا (سنة 2006)**

| | جميع السكان في مجموعات جيل | | | | العرب في مجموعات جيل | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | 17-15 | 24-18 | 29-25 | 34-30 | 17-15 | 24-18 | 29-25 | 34-30 |
| يعملون | 7 | 35,2 | 66,4 | 72,7 | 3,5 | 32,4 | 48,9 | 49,4 |
| لا يعملون * | 93 | 64,8 | 33,6 | 27,3 | 96,5 | 67,5 | 51 | 50,6 |

* يؤخذ بعين الاعتبار أن قسمًا كبيرًا من الشباب اليهود في جيل الجيش ليسوا جزءًا من القوى العاملة المدنية.

المدارس العربية. حيث يقوم قسم كبير (حوالي الثلث) من الطلاب العرب بتغيير موضوع التعليم، ويتوقف قسم آخر عن الدراسة دون نيل اللقب الأول.

6. هناك صعوبات وعوائق أخرى كاللغة وصعوبة التأقلم في الحياة الجامعية وغيرها من الأسباب.
7. التمييز العنصري في المنح ومساكن الطلبة وفي العمل واللغة وحرية التعبير والتمثيل في نقابة الطلاب وغيرها من المجالات.

## سوق العمل والبطالة بين الشباب العرب

المعلومات الرسمية المتوفرة حول وضع الجيل الشاب في سوق العمل ومدى انتشار البطالة بين هذا الجيل محدودة جدًا لأسباب مختلفة. فالإحصائيات الرسمية لا تتناول مسألة البطالة في صفوف الشباب بسبب تجاهلها للأجيال تحت 21 عامًا بسبب التجنيد الإلزامي للشباب اليهود. أضف إلى ذلك فان القوانين التي سُنت مؤخرًا حول مسألة مخصصات البطالة لا تعطي الشباب تحت جيل 28 عامًا حق المطالبة بمخصصات من هذا النوع. لكن على الرغم من ذلك فالمعطيات المتوفرة ترسم صورة قاتمة للغاية حول أوضاع الشباب في سوق العمل وانتشار البطالة والاستغلال. التغييرات البنيوية في الاقتصاد الإسرائيلي والتحوّل نحو الخصخصة وضرب حقوق العمال وتقليص الخدمات، كل ذلك دفع ثمنه الشباب على وجه التحديد.

فالقسم الأكبر من الشباب يعمل بواسطة شركات قوى عاملة بدون حقوق اجتماعية. معظمهم يعملون في مجالات غير مهنية وبأجر منخفض للغاية وبدون الانتظام في نقابات مهنية ولجان عمالية. ولا يقل الوضع عند خريجي معاهد التعليم العالي قسوة، حيث يوجد صعوبة في إيجاد عمل يلائم تخصّص الخريج. الأبحاث والمعطيات تشير إلى أن معظم فئات المجتمع الإسرائيلي تدفع ثمن السياسة الاقتصادية الليبرالية المتطرفة المنتهجة ولكن أبناء الطوائف الشرقية يدفعون ثمنًا أكبر من اليهود الغربيين، وبطبيعة الحال، وبسبب الاضطهاد القومي والطبقي، يدفع الشباب العرب ثمنا باهظا بشكل اكبر نتيجة لهذه السياسات. بالإضافة لذلك، هذه الصعوبات تزداد بالأساس عند الشباب الذين يسكنون في مناطق بعيدة عن مركز البلاد. يعاني الشباب العرب من التمييز في أماكن العمل وفي القبول للعمل. فقسم كبير من أماكن العمل مغلق أمام الشباب العرب بسبب علاقتها بـ»الأمن» كالصناعات العسكرية. نسبة العرب الذين يعملون في دوائر وشركات حكومية متدنية للغاية. يعاني الشباب العرب أيضًا من ظاهرة التمييز الخفيّ حيث تشترط أماكن عمل كثيرة الخدمة العسكرية كشرط للتشغيل. ويزيد الطين بلة عدم وجود أماكن صناعية في القرى والمدن العربية.

قسم من المشغِّلين العرب في القرى والمدن العربية يشغلون أعدادًا كبيرة من الشباب والشابات والطلاب بدون توفير الحد الأدنى من الحقوق. هؤلاء العمال الصغار يضطرون لقبول ظروف الاستغلال هذه، نظرًا لعدم وجود أي خيار آخر أمامهم، لا من قبل الدولة ولا في سوق العمل عمومًا.

مشكلة إيجاد مكان عمل تتفاقم في صفوف الخريجين العرب من معاهد التعليم العالي. ففي بحث أجراه مركز الأبحاث والمعلومات التابع للكنيست بطلب من النائب د. حنا سويد عام 2007، تبين أن هناك نسبة بطالة عالية لدى المعلمين العرب، بالإضافة لمشاكل أخرى تتعلق بظروف عمل المعلمين العرب وطلبات انتقالهم إلى أماكن سكناهم وسنوات الانتظار حتى الانتقال. وتبيّن من البحث وجود 12,000-7,000 معلم عربي أكثر من الوظائف الموجودة اليوم في جهاز التعليم العربي. البحث بيّن، حسب أقوال وزيرة المعارف، أن «هنالك 11 ألف معلم عربي عاطل عن العمل، وبإمكان وزارة المعارف استيعاب 300- 800 معلم جديد في السنة الدراسية، وعلى بقية المعلمين الانتظار».

## الشباب العرب في مهداف أجهزة الأمن

هناك ارتفاع ملحوظ في انخراط شباب عرب في أذرع «الأمن» المختلفة. فعدد المتطوعين في «الحرس المدني» تضاعف 3,7 مرات خلال 7 أعوام. من حوالي 2000 متطوع في العام 2000 إلى 7400 متطوع عام 2007. وقد بلغ عدد مراكز الشرطة الجماهيرية في مدننا وقرانا العربية 43 مركزًا افتتحت بعد أكتوبر 2000. هذه المراكز استوعبت عددًا من الشباب العرب أيضًا. تشير المعطيات الرسمية إلى زيادة عدد المتطوعين في «الخدمة المدنية» حيث وصل العدد إلى 550 شابًا وشابة[11].

11 هذه الزيادة قد تعتبر فشلا نسبيًا للمؤسسة الحاكمة التي لم تنجح، بعد عمل حثيث دام سنتين، بإقناع أكثر من هذا العدد للانخراط في الخدمة المدنية.

مديرية "الخدمة المدنية" قامت عمليًا بتجنيد متطوعين حسب الميزانيـات (المـلاكات) الممنوحة لها. كما طـرأت زيادة على تطوّع شباب عرب في الجيش الإسرائيلي. هذه المعطيات مقلقة جدًا وعلينا العمل على محاربة هذه الظاهرة التي تشـكّل خطرًا على مجتمعنا، لأنها تشوه هُوية شبابنا وتسقطهم أخلاقيًا ووطنيًا في شباك أجهزة "الأمن" الإسرائيلية.

**إستنتاجات وخلاصة**

المعطيـات التي عرضت في هـذه الورقة تسـاعدنا على طرح أسئلة صعبة يجب أن نوجهها لأنفسنا لنجيب عليها بشكل صادق ودقيق. سنشـير هنا إلى بعض الاسـتنتاجات الأولية وإلى بعض الملاحظـات، على أمـل أن تقوم الهيئات والمؤسسـات العربية بدراسـة معمقة لهذه المعطيات واسـتنتاج كافة العبر نحو بناء استراتيجية عمل بين الجيل الشاب.

لو أجرينا مسحًا شاملا للنشاطات المجتمعية لوقفنا أمام حقيقة لا يمكن تجاهلها، وهي أن هذه النشـاطات لا تصل إلى الغالبية الساحقة من الشـباب العرب في البلاد. هناك تراجع في العمل الشـبابي في الكثير من البلـدان. من الضرورة بمكان إجراء مثل هذا المسـح لتحديد نقاط الضعف وبلورة خطط عمل للتعامل معها.

توجـد في مجتمعنا مناطق كاملة وعدد كبير من القرى والمدن العربية غير موجودة على خارطة النشـاطات الشبابية. حيث لا تصدر نشـرات أو مجلات باللغة العربية موجهة للشباب مثلا ولا يوجد إعلام الكتروني كمواقع انترنت خاصة بالشباب.

هل نصل، أحزابًا ومؤسسـات وهيئات، إلـى جميع أو حتى إلى معظم الطلاب في المدارس الثانوية والإعدادية؟ الجواب هو لا. وفي الأماكن التي ينعدم فيها النشـاط يكون الشباب أكثر عرضة للمخاطر التي ذكرناها.

هـل نصل إلى جميـع أو حتى إلى معظم الطـلاب في معاهد التعليم العالي؟ الجواب هو لا. فلجان الطلاب العرب لم تستطع حتى الآن اسـتقطاب غالبية الطلاب العرب لنشـاطاتها حتى في عملية الانتخابات السنوية للجنة.

أما عـن طلاب الكليات الأكاديمية فحدّث ولا حرج، فنشـاطات الحركـة الطلابية بين طلاب الكليات محـدود جدًا ويقتصر على لقاءات موسمية وتوزيع بعض المنشورات.

النشـاط موجّهة لهذا الجيل على مسـتوى المؤسسات الطلابية المختلفة شـحيحة جدًا، علمًا بأن شريحة طلاب المعاهد العليا آخذة بالاتساع بشكل كبير في مدننا وقرانا العربية.

إن حجم الاحتياجات في الواقع أكبر بكثير مما نقدمه اليوم في هـذا المجال. من هنـا الحاجة إلى البحث عـن أجوبة حقيقية شاملة للاحتياجات ونقاط الضعف التي أثيرت في هذه الورقة.

# إسرائيل 2008: تقوقع النظام الإثنوقراطي

**مراجعة: وديع عواودة**
كاتب صحفي. مراسل «الجزيرة نت» في إسرائيل

**ألوني، ش، (2008). ديموقراطية مقيّدة بالأصفاد. تل أبيب: عام عوفيد. 342 صفحة (باللغة العبرية).**

في كتابها الصادر هذا العام «ديموقراطية مقيدة بالأصفاد» تؤكد وزيرة التعليم السابقة والناشطة من أجل حقوق الإنسان شولميت ألوني أن إسرائيل لم تعد ديموقراطية بعد تحولها لإثنوقراطية يسودها الأبرتهايد وتفوح منها روائح العنصرية على أنواعها.

تلخص ألوني (80 عاما) من تجربتها وتضع الإسرائيليين قبالة المرآة وتنطق بالحقيقة التي لا يعترفون بها فتقارن بين إسرائيل وبين بعض مظاهر النازية والفاشية، موضحة معالم انتفاضة اليمين على الديموقراطية حتى حولها لنظام أبرتهايد.

وتشير إلى أن النظام الديموقراطي في إسرائيل شهد تراجعًا متواصلا وتحولت إسرائيل رسميًا لإثنوقراطية بعد إقرار قانون أساس: كرامة الإنسان وحريته عام 1992 والذي عرّف إسرائيل ك«دولة يهودية وديموقراطية» وأنها تراجعت عن تعريفها الوارد في «وثيقة الاستقلال» لإسرائيل كدولة كل مواطنيها، موضحة أن عضو الكنيست السابق عزمي بشارة لم يكن مخترع شعار «دولة كل مواطنيها».

وترى الكاتبة أنه من الصعب وصف دولة أخرى في العالم تكنى ديموقراطية، تملي أساطير قديمة فيها سياسة تبرر استخدام القوة وسط نهب أملاك السكان الأصليين وتجاهُل قرارات الأمم المتحدة واتفاقات دولية. كما تطرقت ألوني إلى تشبّث الإسرائيليين بخطاب القوة والقدسية والبطولة منذ عقود طويلة «على غرار موسيليني مؤسس إيطاليا الفاشية» وقالت إن هذه «تتلاءم وتطلعات الشعوب الباحثة عن البعث بعد قرون من الحكم الأجنبي والإهمال»، وتضيف: «بخلاف الشعوب الأخرى لم نتغيّر ولم نصبح أكثر عقلانية».

## مجتمع جشِع وفاسد

وبالمقارنة مَع فترة التأسيس تستغرب ألوني كيف تحول الإسرائيليون اليوم إلى مجتمع جشِع ومادي وفاسد وتضيف: «كانت وثيقة استقلال الدولة منَ 1948 نصًا مؤسسًا سليمًا

وعادلا وواعدًا بالديموقراطية المتنوّرة لكن الحكومات والمؤسسة الحاكمة تجاهلتها». وعن الإسرائيليين بعد 1967 قالت ألوني إنهم تحولوا لمحتلين جشعين يغلقون آبار الفلسطينيين ويطردونهم ليسيطروا على أراضيهم وتضيف: «عاث المستوطنون فسادًا في الأرض وفي الخليل قام رجال وحاخامات المفدال بتدمير حياة المدينة: سلب ونهب، تخريب اقتصادي، طرد، تعذيب المسنين والمرضى، الاعتداء بالكلاب على الناس، ونثر أدوات حادة على أرضية داخل المساجد لإصابة المصلين بالجراح». وتؤكد أن إسرائيل تواصل احتلال شعب آخر وتتجاهل كافة محاولات تسوية الصراع بل ترفض مبادرات السلام وتمعن في التقوقع داخل ذاتها بعدما تحولت لنظام إثنوقراطي.

وتكشف أن الملك حسين وعشية حسم مسألة هوية «ممثل الشعب الفلسطيني» في مؤتمر القمة في الرباط عام 1974 كان توجّه عبر هنري كيسنجر لإسرائيل بغية إيصال رسالة مفادها أنه مستعد للذهاب للرباط لإعلانه قبوله تمثيل الفلسطينيين وإدارة شؤونهم وضم الضفة الغربية لمملكته شرط أن تنسحب إسرائيل من أريحا قبل ذلك وتعلن عن مفاوضات بين الطرفين. وتضيف ألوني «كانت تلك فرصة نادرة لصنع السلام مع الأردن والتحرر من عبء الاحتلال لكن رابين رفض المبادرة خوفًا من معاقبته في الانتخابات العامة الوشيكة، وهذا تأكيد لما قاله كيسنجر بأن إسرائيل لا تملك سياسة خارجية بل سياسة داخلية فحسب».

## حرب لبنان الأولى

وتؤكد ألوني أن إطلاق النار على السفير الإسرائيلي في لندن شلومو أرجوف كان مجرد ذريعة لتنفيذ خطة باجتياح لبنان عام 1982 وضعها مناحيم بغين وأريئيل شارون لتحسين صورتهما بعد إعادة سيناء لمصر، وذلك رغم التزام منظمة التحرير بوقف النار على الحدود الشمالية علاوة على خطتهما بطرد المقاومة الفلسطينية من لبنان وتجديد الصداقة مع "الفينيقيين" من خلال دعم الكتائب وتنصيب بشير الجميل رئيسا. وتستذكر صمت قادة حزب "العمل" على تلك الحرب التي أطلعهم عليها بغين قبل شنها وتستعرض عملية تدمير لبنان وسط قيام الشيعة بالجنوب باستقبال الجنود الغزاة بالأرز والكرز قبل أن "يكتشفوا تجاهلنا لهم".

وتتساءل ألوني من أين استمد بغين الكراهية العمياء لعرفات وترجح أنها تأتي تعويضا عن قصوره في محاربة هتلر وجيشه في أوروبا وتضيف" يزداد الأمر غرابة حينما نستذكر أن بيغن كان إرهابيا لمدة طويلة قبل 1948".

وتشير إلى أن التخطيط للحرب سبقها بشهور وأن إسرائيل اغتنمت فرصة الاعتداء على السفير من قبل أحد قادة "أبو نضال" وروجت للإسرائيليين بأن حركة فتح بقيادة عرفات وقفت خلف عملية الاغتيال.

## من كهانا إلى باراك

وتعتبر أن مشاريع القوانين التي قدمها النائب مئير كهانا في الثمانينات أسوأ من قوانين نيرنبرغ النازية موضحة أن العام 1981 شكل بداية الانفلات العنصري في إشارة لمبادرات واعتداءات كهانا. وتقول إن المنظومة القيّمية الصهيونية الطلائعية التي قامت عليها المشروع الاستيطاني وإسرائيل في البلاد قد تحطمت، «فسنوات الثمانين شهدت موجة من الكراهية والعنف وانتشار الأفكار التافهة والغيبيات والعودة للدين وهذا انعكس فورًا في تركيبة الكنيست والأحزاب وهذا تفاقم جراء انتهازية الأحزاب الدينية التي استغلت صراع الليكود والعمل على السلطة». وتقول إن اغتيال رابين عام 1995جاء على هذه الخلفية وتستذكر التحريض عليه مشبهة إياه بفاشية موسيليني وتضيف «لم يرغب المستوطنون ومعسكر اليمين بالسلام بل أرادوا «أرض إسرائيل الكاملة» خالية من العرب والحرم القدسي خال من المساجد لإقامة الهيكل وتجديد تقديم القرابين فيه فقدموا رابين قربانا ومنذ ذاك الحدث استعرت انتفاضة اليمين الإسرائيلي الذي يرى بنفسه سيد البلاد ويحتقر حكومات اليسار».

وتكشف ألوني أنها وفي ضوء ممارسات جهاز الأمن العام (الشاباك) بدأت تؤمن بنظرية المؤامرة في إشارة لما أشيع وقتها بأن المخابرات الإسرائيلية وقفت خلف قتل رابين، منوهة إلى تدني إيمانها بـ»الشاباك» ووظيفته في توفير الأمن خاصة بعد تحوله لذراع منشغل بالتصفيات والاعتقالات العبثية المتكررة وبدون محاكمة ووسط عمليات تعذيب.

وتعتبر ألوني أن رابين نفسه ظل مترددًا، ورغم رغبته بالسلام لم يفارقه حلم «أرض إسرائيل الكاملة» موضحة أن الرئيسين السابقين بنيامين نتانياهو وإيهود باراك واصلا إهمال السلام وتواصل السلب والنهب والاستيطان والقتل والملاحقة في عهدهما لأن «ملكية البلاد تعود لنا».

كما ترى أن باراك قتل أوسلو بعد أن كال التهم للفلسطينيين واستخدم فرية «اللاشريك» بالطرف الآخر لمنع أي تقدم بالمفاوضات من بعده فسمح لشارون بدخول الحرم القدسي لتشتعل الانتفاضة رغم أن عرفات سارع قبل ذلك بيومين ليزوره في منزله في «كوخاف يئير» ليقنعه بخطورة الزيارة الاستفزازية ولكن عبثا وتضيف «بل لدي معلومات أن باراك قبل ذلك سعى لضم شارون لحكومته وزيرا للأمن». وقبل ذلك، تقول ألوني، مدّت منظمة التحرير يدها للسلام كما ينعكس في قرارات المجلس الوطني في الجزائر عام 1988، فيما أمعنت إسرائيل في الاستيطان وفرض الحقائق على الأرض وسط أقوال عن السلام.

### إثنوقراطية وأبارتهايد

وتفيد المؤلفة أن إسـرائيل تسـعى دوما لبناء ذاتها على مشاعر أوروبـا بالندم بعد الكارثة وتدأب على تكـرار موالها المضحك: «حقها بالعيش بأمن بدون تهديدات بقذف اليهود للبحر». وترى ألوني أن إسـرائيل تحولت بعد سـتة عقود لمجتمع إثنوقراطي وأن الأحاديث عن دولة «يهودية وديموقراطية» ليست سوى ذر رمـاد بالعيون واحتيال من ناحية شـعار الديموقراطية وتضيف «حتـى المواطنين الدروز المقيمين بيننا ويخدمون في جيشـنا ونصفهـم بـ» الإخـوة بالدم»، فهـل هم متسـاوو الحقوق مع اليهود؟». وتتساءل تساؤلا استنكاريا عن حقيقة معاملة إسرائيل للـدروز فتقول: «أوكلنـا أولئك مهام صعبة فـي الجيش تتمثل بحراسـة المسـتوطنين في الضفة الغربية وقطـاع غزة. فكيف نعاملهم؟».

وتسـتذكر حادثة ترك الجندي الدرزي مدحت يوسف الذي ترك ينزف في نابلس سـاعات طويلة دون تقديم المسـاعدة له من قبل الجنود اليهود في 1.10.2000 وتضيف» أرسلناه للدفاع على الزعران المتعصبين منا في قبر يوسف وهو مقام إسلامي حولناه لكنيـس لفرض ملكية يهودية على المـكان. ورغم «رابط الدم» أهملنا مدحت يوسـف حتى الموت بل هناك شهادة بيدي تؤكد القدرة على إنقاذه». وكانت ألوني قد كشفت في حديث هاتفي مع كاتب هذه السطور قبل عدّة شهور أن سائق سيارة أجرة في تل أبيب روى لها حقيقة ما حدث حين أدى خدمته العسـكرية في نابلس عام 2000. وعن مأسـاة البدو في النقب تفضل ألوني عدم التفصيل مكتفيـة بالقول «الحقيقة معروفة وهي عار على كل دولة طبيعية».

وتسـتعرض ألوني مسـيرة مـا تسـميه الانقلاب علـى «وثيقة الاستقلال» وتغير هوية الدولة واستبدال الديموقراطية الجوهرية بها بالإثنوقراطية، «دولة يهودية لا لكافة مواطنيها». وتشـير إلى أن عمليات تلقين العقيدة القومية وترسيخها في التربية والتعليم مستمرة منذ 1948 وتوضح أن المواطنين العرب يتعلمون التوراة والأدب العبري وتضيف» لكن اليهود لا يتعلمون القرآن والشعر العربي».

وتقـدم معاملة المواطنين العرب وإذلالهـم بالمطارات وغيرها كنماذج على سـيادة نظام الأبرتهايد غير الرسـمي في إسـرائيل والذي تهتدي به المؤسسة الحاكمة وأغلبية الإسرائيليين وتضيف «إن سلوك نظام الحكم وعمليات غسيل الدماغ الإعلامية والدينية والأمنيـة على وجه الخصوص قـد عمّقت طابـع الأبرتهايد في «الدولة اليهودية» وبتواطؤ حزب العمل الذي استسلم لضغوطات الأحزاب الدينية غير اللاديموقراطية. وقد أسبغ الشاباك الشرعية على هذا الانقلاب مؤخرا حينما صرح رئسسه الحالي في مارس/ آذار 2007 أنه سيحبط كل نشاط معادي ليهودية الدولة حتى لو كان قانونيا وهو يستهدف المواطنين العرب الذي يشكّلون 20% من مواطنيها».

وتذكر بأن إسـرائيل ما فتئت تستخدم أنظمة الطوارئ الانتدابية أداة سـلطوية غيـر ديموقراطيـة ودائما باسـم «الأمن» بهدف مصادرة أرض العرب وطردهم واعتقالهم بدون محاكمة وتضيف «أنظمـة الطوارئ المسـتخدمة مـن قبل الاحتلال فـي الضفة الغربية اليوم تفوق ما استخدمه البريطانيون طيلة فترة الانتداب، خاصـة عمليات القتل التي تسـميها إسـرائيل «تحييد» كعملية غسيل للجريمة».

وتشير لظاهرة اتهام من يوجه الانتقادات لهذا النظام باللاسامية وتضيف «قبل أن نتهم الدول الأجنبية باللاسـامية علينا مكافحة عنصريتنا أولا سيما وأن اليهود في هذا البلدان يتمتعون بمعاملة متسـامحة مـع الآخر وأفضل بكثيـر من معاملة إسـرائيل لغير اليهود فيها.

### بذور العنصرية

وتقول ألوني أنها تعترف بأسـى أن بـذور الأبرتهايد والعنصرية تكمـن عميقا ومنذ زمن بعيد في نفسـية المجتمع الإسـرائيلي وتضيـف «بدأت هذه البذور في فترة غولدا مئير التي قررت أن الدين والقومية في إسـرائيل سيان فأطلقت أغصانها بفترة مئير كهانا بالثمانينات وازدهرت في العام 1992 يوم حازت على اسم جديـد «دولـة يهوديـة وديموقراطيـة» أي إثنوقراطيـة لا ديموقراطية».

وتـردّ ألوني على من يدافع عن تعريف «يهودية وديموقراطية» من خلال مقارنتها بفرنسا كدولة الفرنسيين فتقول:» تمثل «دولة إسرائيل» مجتمعًا مدنيًا يشمل أفكارًا ومعتقدات مختلفة، بينما «الدولـة اليهوديـة»، وفقًا للقانون الإسـرائيلي، فهي دولة ديانة وقومية معًـا وتحت مراقبة دينية أورثوذوكسـية ولذا فإنها غير ديموقراطية».

وتؤكـد أن تعريف الدولـة اليهودية بالديموقراطية ليس سـوى عمليـة تجميل، مشـدِّدة على تناقض الصفتيـن وتضيف: «فيما تعترف وزارة الداخلية الإسرائيلية بانتماء مواطنيها لـ138 قومية مختلفة فإنها غير مستعدة للاعتراف بـ»القومية الإسرائيلية». في كل العالـم الديموقراطي فـإن المواطنة والقوميـة مصطلحان متطابقـان، وفي إسـرائيل يفعلون كل شـيء بالحيـاة اليومية للحيلولـة دون كون مواطنيها غير اليهـود أعضاءً في نفس إطار المواطنـة الوطنية كاليهود». وتؤكد الكاتبة أن إسـرائيل تطالب المواطنين العرب فيها بالاعتراف بها دولة يهودية، تبني رموزها والموافقة على اعتبارهـم «مواطنين مهضومين» بعدما حددت أنها ليست لكل مواطنيها.

وتشـير إلى أن المسـتوطنين وبمسـاعدة حكومات إسـرائيل وجيشها يسـعون لتحقيق فرائض توراتية بقتل وتدمير وتهجير الفلسـطينيين وتضيف: «فرائض ترانسـفير تمامًـا». وتقول إنها معنية بأن تكون «إسـرائيلية» وترفض الاضطهاد الديني على يد الحاخامات. ثقافة وتاريخ نعم أما حاخامات فلا بل إنني مستعدة لأعبد الشـمس والقمر والنجوم والربيع بل كل شـيء بحسـب مزاجـي ولكنني أرفض رجال الدين بليدي الإحسـاس والخائفين من كل تجديد ويحتقرون المرأة في كل مناسبة».

وترى أن كل ذلك يشـكل أرضا خصبة لنمو أحزاب الترانسـفير وتدعيـم الأبرتهايد الظاهر على شـكل شـوارع خاصـة باليهود وبجـدران الفصـل والإغلاقات وبقرى عربية «غيـر معترف بها» رسميا بدون ماء وكهرباء.

## التهجير والتجهيل

ألوني التي نشطت ضمن القوى الضاربة للهجاناة (البلماح) ترى السـنوات بيـن 1948و1961 فترة الصياغة للدولـة لكنها تغفل عمليات تهجير الفلسـطينيين عمدًا مكتفية بالقول «حول سبب نزوح الفلسـطينيين، هربهم وتهجيرهم هنالـك خلاف بالرأي.. وعلى كلٍ سدّت إسرائيل طريق عودتهم».

وتكشـفُ ألوني عن خطة إسرائيلية مطلع الخمسينات لطرد ما تبقى من العرب بعد النكبة في البلاد وفق مبدأ «تبادل السكان» فتقول: «في ظل وصول أفـواج من اليهود القادمين من البلدان العربية طرحت الحكومة رفضها لعودة اللاجئين كتبادل سـكاني علـى غرار ما تم بين الهند باكسـتان، أو بين تركيا واليونان وأنا أعرف من مصدر مطلع ومخوّل أن إسرائيل استعدت لإرسال وفد للهند والباكستان للاطلاع على تجربتهما بالتبادل السكاني».

وتسـهب الكاتبة في تبيان مظاهر التمييز العنصري الذي تعرض له المواطنون العرب في البلاد خاصة في عهد الحكم العسـكري في مختلف نواحي الحياة منوهة إلى ممارسـات «الشاباك» ضد العرب حينما تدخل فـي تعيينات المعلمين والمديرين وتعيين مضاميـن التعليم لدى العرب وتضيف: «في الواقع يسـتمر هذا النهـج حتى يومنا هـذا وإن كانت هناك تسـهيلات في فترات معينة حيث صـار التدخل المخابراتي أقـل فظاظة وأقل عيانا. وقتها منعوا العرب من تعليم التاريخ العربي الإسلامي فلم تذكر واقعة حطين وصلاح الدين خشـية نمو الشـعور بالعزة القومية لـدى الطـلاب العرب،وفـي المقابل أفرطـوا في تعليـم بيالك وتشارنحوبسكي».

وتؤكد أن إسـرائيل تمارس ضد الفلسطينيين ما تعرض له الأخر اليهودي في أوروبا فتعتقـل وتفرض الحصار والجوع والحرمان من الكهرباء والدواء وإبقاء مليون ونصف المليون منهم بالظلام وهكذا هي معاملتها تجاه المواطنين العرب فيها.

وتروي ألوني عما قام به الإسـرائيليون خلال العدوان الثلاثي عام 1956 فتقـول إنها سـمعت من ضبـاط حول عمليات السـلب والنهـب في غزة والتي طالت حتى مقر الحاكم الذي نهبت منه حتى صنابير المياه بعد انتهاء القتل والتدمير. وفي هذا السياق تقـدم ألوني شـهادتها حول قتل الأسـرى المصرييـن فتضيف: «سمعت أحاديث سرية كثيرة رويت خلف الكواليس عن معارك وعن تصفية الأسـرى ومن ثم كشـف عن السـر الأكثر فظاعة: مجزرة كفر قاسـم». وعن المجزرة الرهيبة تقول: «عقب اقتراف المجزرة عـام 1956 أبلغنا الطلاب هناك بأن قصيدة بيالك «عن المذبحة» قد كتبت خصيصًا لكفر قاسم لأن ضحاياها فاقوا عدد ضحايا كيشنيف في روسيا والتي نظمت حولها تلك القصيدة».

وتؤكد أن النظرة للفلسطينيين على طرفي الخط الأخضر ما زالت اسـتعلائية ومخجلة لأنهـا تعتبـر حياتهم وأملاكهـم، أولادهم وشـيوخهم أمرًا مباحًا حتى بات العقاب الجماعي والاعتداء على المدنيين نهجا وتضيف: «معيب الاعتراف بأنه مع مضيّ السنين زادت بلادة إحساسـنا تجـاه الآخر وتفاقم اسـتخفافنا به وصار أخطر كما يتجلى في مصادرة أراضي الفلسـطينيين لبناء شوارع معـدّة لليهود فقط». وتـرى ألوني أن قيام دافيـد بن غوريون بتشـجيع تشـكيل قوائم عربيـة تدور في فلك السـلطة جاءت لاصطياد عصفورين بحجر أولهمـا ضمان أصوات العرب للحزب الحاكـم والثاني التظاهـر أمام العالـم بالديموقراطية المتنورة. كذلك تسـتعيد معاملة الاسـتخفاف باليهود الشرقيين والتعالي عليهم واعتبارهم هم أيضا حطابين وسقاة ماء. وتستذكر تهجير بعض القرى بعد النكبة كإقرث وكفر برعم وعين حوض وغيرها.

## الغيتو الجديد

وفي عام 1992، تقول ألوني، ولد تعريف إسرائيل كدولة «يهودية وديموقراطيـة» دون نقـاش جماهيـري وتؤكـد أن ذلك يعني اعتبارهـا دولة يهودية لا لكل لمواطنيها وتضيف» لا أعرف دولة ديموقراطيـة في العالم وليسـت لكل مواطنيها، وهذا يجسـد انتصارا للعنصري مئير كهانا ولفكرة الترانسفير عامة». وتستعرض قيام لجنة الدستور البرلمانية برئاسة البروفسور أمنون روبنشطاين (زميلهـا في ميرتس) بالتوصل للتعريـف المذكور بعد مداولات وتسـويات مع قـوى اليمين والمتدينين وهـي لا تدخر بتوجيه اللوم والاتهامات له جراء ذلك.

وتشـدد ألوني علـى أن الإسـرائيليين لم يفطموا أنفسـهم من خطاب ومشـاعر الضحية ومن عقـدة الملاحقة بعد وتقتبس ما قاله رئيس الدولة الأول حاييم فايتسـمان: «أن تخرج اليهود من المنافي أسهل من إخراج المنفى منهم».

وتؤكـد ألونـي أن التحـول المذكـور (مـن الديموقراطية إلى الإثنوقراطيـة) جاء نتيجـة خضوع الحكومـات لمطالب الأقلية

المتدينة التي تمارس الاضطهاد الديني وتحول دون حرية الضمير والحقــوق الأساســية ونتيجــة صمت الإســرائيليين ســيمل وأن أغلبيتهــم كانوا مهاجرين من شــرقي أوروبــا ولا يعرفون طعما للديموقراطية».

كما تشــير لقيام رؤساء حكومات إســرائيل كغولدا مئير ومناحم بيغــن بكم أفواه العالم الذي وجه انتقادات لممارســاتها ونعته باللاسامية مقتبسة ما جاء على لسان غولدا: «والآن حينما يدرك العالم ماذا حلّ بنا فإنه مســموح لنا فعل كل شــيء ولا يملكن أحد الحق بانتقادنا...».

وتشير ألوني لغياب قانون حقيقي يضمن حرية التعبير بمفهومه الرحب بما يشمل الفن، الصحافة، البحث والتظاهر وغيرها لافتة لبقــاء قوانين الطــوارئ الانتدابية ســارية المفعــول. وتضيف: «وهكذا استيقظ الرقيب وألغى عرض فيم «جنين جنين» بدوافع سياســية استنادا لقانون طوارئ من 1927وقبل ذلك بأسبوع تم عرض فيلم آخر حول «تضحيات وبطولات جيشنا في جنين وفيه لم يظهر فلسطين واحد!»

وتنوه أن كل ذلك حصل في الألفية الثالثة وبعد 55 سنة من قيام إســرائيل وتضيف «لكننا ما زلنا حتــى اليوم بعيدين عن تحقيق حلم الديموقراطية وحريات الإنسان».

وفي معرض تلخيصها تؤكد ألوني بمرارة أن إسرائيل ورغم امتلاء خزينتها تهمل جهاز التعليم، المؤسســة الأكاديمية والثقافة فيما يتفاقــم الفســاد فيها وتضيــف «حتى تل أبيــب تغيرت وباتت محاطة بمدن صفيح فقيرة وتعج ببيوت الدعارة وصالات القمار والعالم الســفلى وتجارة الســموم والرقيق الأبيض.. (....) باتت العصمة السلطوية بيد المتدينين الأصوليين».

وتشــدد على أن المجتمع المثالي الذي حلم به جيل المؤسسين آخــذ بالتبخر وتقــول إنهم يتلاشــون تاركين خلفهــم دولة غير ديموقراطيــة بل صارت «غيتــو يهودي» بكل أفكاره المســبقة يضاف لها القوة العســكرية وقوة المال والســيطرة. لكنها تقول إنها لا داعي للاستســلام لليأس وتشــير إلى أن ساعة التحرّر من الخــوف والأكاذيــب والاضطهــاد الديني والاســتخفاف بحقوق الإنسان وبالتعليم والثقافة قد أتت وتتابع «سبق وأثبت المجتمع المدني في إســرائيل ذاته خلال حرب لبنان الثانية يوم سدّ فراغًا كبيرًا تركته الســلطة المركزية في الجبهة الداخلية. نحن لا نريد الهــروب مــن هنا أو الضياع فــي غيتو ديني أصولــي يملك كل أدوات التدمير».

# تقرير نشاطات المركز 2007-2008

## تموز وأيلول 2007 - حلقتان دراسيتان حول تأهيل المعلمين

عقــدت الحلقة الأولى في مدينة الناصــرة حول موضوع تأهيل المعلمين العرب في إســرائيل، استعرض خلالها د. أيمن اغبارية مســودة ورقة عمل يعكف على إعدادها حول الموضوع، والتي يتبيّن منها أن غالبية المعلمين العرب (ما نسبته 52%) يتأهلون فــي كليات عبريــة، أي أن عمليــة تأهيلهم تفتقر إلــى مراعاة الخصوصية الثقافية والتربوية للطالب العربي. كما تبيّن أن عقد الثمانينيات شــهد قفزة نســبتها (350%) في عدد المنتســبين العــرب لكليات تأهيــل المعلمين، مقابل (130%) في الوســط اليهودي؛ وأنه في حين يشكل العرب أقل من (10%) من طلاب الجامعات وحوالي (5%) من طلاب الكليات، فإنهم يشكلون نحو (27%) مــن الطلاب فــي كليات تأهيــل المعلميــن، غالبيتهم العظمى من النساء.

وطرح المشاركون بعض النقاط والملاحظات، كان أبرزها: الوفرة في المعلميــن في مناطــق الهامش (الجنوب والشــمال)؛ دور المجتمع المدني؛ مســاقات التعليم؛ دور المحاضرين؛ إستيعاب المعلميــن فــي الجهاز؛ كيفيــة التأثير على المضاميــن؛ المناخ التربوي؛ شروط عمل المعلمين؛ إشراك المعلمين والمديرين في النقاش؛ مكانة اللغة العربية.

وعقدت الحلقة الثانية في مدينة أم الفحم تحت عنوان «المعلم العربــي: تأهيله ومكانته ومعوقات عمله»، وتداخل فيها كل من المربي نبيه أبو صالح، رئيس لجنة متابعة قضايا التعليم العربي؛ ود. خنساء ذياب، المحاضرة في كلية دافيد يلين في القدس؛ ود. أيمــن كامل اغبارية، المحاضر في جامعة حيفا وكلية بيت بيرل. وأشار المشاركون إلى المعوقات والتحديات المركزية التي تواجه المعلم العربي في البلاد والى ضرورة إعادة تقييم عملية تأهيل المعلمين العرب فــي البلاد من أجل ضمان الخصوصية الثقافية والقوميــة للمعلــم العربــي وللتعليــم العربي عامــة. كما أكد المتحدثون على أهمية الاســتثمار في المعلم العربي وفي طرق وأســاليب تأهيله وعلى ضرورة إعادة اللحمــة ما بين المجتمع العربي الفلســطيني في البلاد وبين المعلميــن، خاصة وأن كل قضايا التربية والتعليم متعلقة بإعداد المعلم وتوقعات المجتمع من الخرّيج وشخصيته وثقافته.

## تشرين الثاني 2007 – ندوة حول تأثير العولمة على التعليم العربي

عقدت الندوة في مدينة أم الفحم تحت عنوان «العولمة وأثرها على التعليم العربي»، وتم خلالها تكريم د. أيمن اغبارية، مؤلف كتــاب حــول «العولمــة فــي أمريــكا والتربيــة». تداخل في الندوة إضافة إلى المؤلف كل من د. خالد أبو عصبة رئيس معهد «مســار» للأبحاث التربوية، وبروفيسور يوسي يونا الباحث في معهد فان لير، د. فارس قبلاوي مدير ثانوية القاسمي؛ وركز المتحدثــون على العولمــة والتعليم العربــي وما يطرحه

الكتاب من رؤية نقدية للأفكار والتصورات القائمة بشأن العولمة في الخطاب التربــوي مبيناً مكونات وحــدود المخيال التربوي الأمريكي بهذا الشأن وعوامل إنتاجه.

## كانون الثاني 2008 - ندوة بمشاركة المبعوث الخاص لليونسكو

عقدت الندوة في مدينة الناصرة تحت عنوان «الحق في التعليم: الحقــوق الجماعية ومكانة الأقليــات القومية»، بحضور مبعوث الأمم المتحدة واليونيســكو الخاص لشــؤون الحق في التعليم، البروفيســور جان دي غرووف، حيث عرض عليه منتخبو جمهور وتربيــون وأكاديميــون عــرب ويهــود قضايــا التعليــم العربي الفلسطيني داخل إسرائيل.

أدار الحلقة د. أيمن إغبارية الذي تحدث حول تأســيس مجلس تربــوي عربي بإمكانــه التعاطي بمهنية واســتدامة مع الحقوق الجماعيــة في التعليم وتطوير قيــادة تربوية عربية. كما تحدث البروفيسور حنان ألكسندر رئيس قسم التربية في جامعة حيفا، وأعرب عن تأييده لتغيير هيكلية التعليم العربي، ووجوب إدارة الجهاز على يد اختصاصيين عرب وكذلك تغيير مناهج التدريس في التعليم الرســمي بمــا يضمن احترام التعدديــة الثقافية في المجتمع في إسرائيل.

وشــارك في الحلقة الدراسية رئيس بلدية الناصرة رامز جرايسي، الذي تحدث في كلمته عن خصوصية الأقلية العربية الفلسطينية كأقلية أصلية، وعن علاقتها بمحيطها العربي. كما وشــرك كل من مديــرة المنظمــة الأوروبيــة للقانــون والسياســات التعليمية، البروفيســور جراســين لاويرز، والخبير الدســتوري البروفيسور إينجو ريختر من جامعة برلين.

ومما قاله البروفيســور دي غــرووف إنه من حق الأقلية القومية التربية علــى ثقافتها وتاريخها وحضارتهــا، حيث تربي المناهج التدريسية أبناء الأقلية على الافتخار بالانتماء لشعبهم، وأن يُدار جهــاز التعليم على يــد قيادة تربوية تمثــل الأقلية ومصالحها. وأضاف أن مفهوم المســاواة يشمل أيضًا انتهاج سياسة التفضيل الإيجابــي تجاه الأقليات لتعويضها عن التمييز ضدها. وأن مكانة ثقافــة الأقلية يجب ألا تقل عن مكانة ثقافــة الأكثرية. كما أكد اســتعداد اليونســكو للتعاون في ســبيل تطوير ظروف التعليم العربي، وتطرّق إلى سبل العمل المشترك وتبادل الخبرات.

## شباط 2008 – حلقة دراسية حول كتاب التعليم العالي

عقــدت الحلقــة فــي مدينــة الناصرة بمناســبة صــدور كتاب «الأكاديميون والتعليم العالي لدى العرب في إســرائيل» باللغة العبريــة من تحرير الباحثين د. خالد عرار ود. قصي حاج يحيى، وبمشاركتهما ومشــاركة الباحثين مهند مصطفى وأسمهان حرز الله. وأثنى المتحدثون على الأبحاث القيّمة التي يتناولها الكتاب مؤكدين على أهمية أن يســاهم الأكاديميون العرب في توسيع المعرفــة لدى جماهيرنا في القضايــا الحياتية وعلى دورهم في طرح الأفكار المهنية والدراسات التطبيقية التطويرية.

**آذار 2008 - ندوة حول مخططات ضم المثلث والترانسفير**

عقــدت الندوة في مدينة أم الفحم تحت عنوان «اقتراحات ضم أم الفحم والمثلث (التبادل الســكاني) في إطار الحلول النهائية: ين الهوس الديموغرافي ونزع الشرعية السياسية»، وتحدث فيها كل مــن الباحث مهند مصطفــى، ود. محمد أمارة، ود. مصطفى كبها، والبروفيسور جادي الغازي، ورئيس بلدية أم الفحم الشيخ هاشم عبد الرحمن الذي قال «نرفض أي تعديل لاعتبارات كثيرة

خاصة وأنّنا سـكان البـلاد الأصليين، فوجودنا هنا هو اسـتمرار لحفاظنا على مقدسـاتنا وأرضنا»، ود. يوسف جبارين الذي قال إن «الهدف من طرح الضم هو إضعاف الوجود الجماعي للأقلية العربية في إسـرائيل، لذلك فإنّ مصطلح التبادل السكاني الذي طـرح دوليا يختلـف تمام الاختلاف عن التبادل السـكاني الذي يطرحه اليسـار الصهيوني واليمين الإسرائيلي، وأي محاولة لنقل سـكان بدون موافقة السكان أنفسهم هو حسب القانون الدولي جريمة حرب».

## آذار 2008 - ورقة عمل حول الدستور الإسرائيلي المقترح

بمناسـبة اليوم العالمي لمناهضة التمييز العنصري الذي صادف 21 آذار أصـدر المركـز ورقة عمـل قانونية نقديـة تتناول بنود الدستور الإسـرائيلي المقترح من قبل لجنة الدستور والقضاء في الكنيست (دستور لإسـرائيل). وأكدت ورقة العمل بشكل قطعي أن «الدسـتور المقترح يكرس التمييز القومي ضد الأقلية العربية في إسـرائيل بل ويكسـب هـذا التمييز صبغة دسـتورية»، وأن الفوقية التي يكرّسها الدستور تؤدي «إلى تصنيف دستوري رسمي للمواطنة في إسرائيل: مواطنة من درجة أولى يتمتع بها المواطن اليهـودي ومواطنة مـن درجة ثانية يعاني مـن أعبائها المواطن العربي». (يُنظر إلى الورقة في مكان آخر من هذا العدد).

## نيسان 2008 - حلقة حول الإطار الحقوقي للتعليم العربي

عقدت الحلقة فـي مكتب لجنة متابعة قضايـا التعليم العربي على شرف المؤتمر السابع للتعليم العربي، حيث قدم د. يوسف جباريـن مداخلة حول القانون كآلية للتغييـر والتأثير في قضايا التربية والتعليم. ثم تناول المشـاركون مواضيع متنوّعة، أبرزها السياسـات التربوية والتعليمية، والقوانيـن والأنظمة المتعلقة بالتعليم عمومًـا والتعليم العربي خصوصًـا، والمجلس التربوي العربـي، وتجربة المجلس الاستشـاري الذي أقيـم عام 1996، والتوجه للمحاكم والالتماسـات لمحكمة العدل العليا في قضايا الميزانيات وتوزيع الموارد، وغيرها من القضايا المتعلقة بمجمل مفاهيم وأولويـات العمل القضائي في قضايـا التربية والتعليم للمجتمع العربي الفلسـطيني في إسـرائيل (يُنظر إلى توصيات الحلقة في مكان آخر من هذا العدد).

## نيسان 2008 - ندوة في مدرسة «عمال» الثانوية (القفزة) في الناصرة

عقدن الندوة تحت عنوان «المجتمع الفلسطيني بالداخل: واقع وتحديات» بمشـاركة مدير المدرسـة د. أحمد مصالحة وأعضاء الهيئـة التدريسـية، حيث قـدم د. محمد أمـارة مداخلة حول

الخطاب السياسـي للعرب في البلاد وآليـات مواجهة التحديات التي استعملها العرب على مدار 60 عامًا، فيما تمحورت مداخلة د. يوسـف جبارين في مداخلته إلى البعد القانوني، متطرقًا إلى الوثائـق والتصورات المسـتقبلية للأقلية العربية في إسـرائيل، ومحاولات فرض «الخدمة الوطنية» وغيرها.

## أيار 2008 - لقاء في كلية سخنين

عقد لقاء مع إدارة كلية سـخنين لتأهيل المعلمين بهدف تبادل وجهات النظر حول موضوع تأهيـل المعلمين العرب في البلاد والأجندة البحثيـة التي يجب تطويرها في هذا المجال، وأهمية التعاون بين مؤسسات العمل الأهلي العربية وبين كليات تأهيل المعلمين العرب خدمة لقضايا المعلمين خاصة والتعليم العربي عامة.

## حزيران 2008 - حلقة دراسية حول بحث البسيخومتري

عقدت الحلقة في مدينة أم الفحم وخصصت لمناقشـة مسودة البحـث التي تناولت «امتحان البسـيخومتري ومتناولية التعليم العالي: تصنيف أم إقصاء؟»، بمشـاركة مدير المدرسة الأهلية د. سـمير محاميد، ورئيس لجنة متابعة قضايا التعليم المربي نبيه أبو صالح، ود. هالة اسـبنيولي، وعضو الكنيسـت د. حنا سـويد الـذي تناول موضـوع المعيقات التـي تضعهـا الجامعات أمام الطلاب العرب، وشـدد على أهمية الأبحاث التطبيقية والمهنية. واسـتعرض الباحث مهند مصطفى مسودة البحث الأولية، حيث تبيّن أن الفجوة في معدلات امتحان البسـيخومتري بين العرب واليهـود أعلى منها من الفجوة فـي التحصيل بين المجموعتين خلال التعليم الجامعي، الأمر الذي يدل على محدودية الامتحان وانحرافه الثقافي لصالح المجموعة اليهودية. خالصًا إلى أن هذا الامتحان يشـكل حلقة من حلقات التمييز واسـتمرارا لها، إذ انه يقـوم بتقييم الطلاب العرب من خلال فهم عقلاني مسـبق بان

الفجوات السابقة سوف تعيد انتاج نفسها في الامتحان نفسه. وعقبت الدكتورة هالة اسبانيولي على البحث وقالت إن الفجوات تبدأ في المراحل التعليمية السابقة للتعليم الجامعي.

## حزيران 2008 - حلقة دراسية حول تأهيل المعلمين في كلية بيت بيرل

استضاف الحلقة المعهد العربي الأكاديمي للتربية في كلية بيت بيرل. وقدم د. أيمن اغبارية مداخلة استعرض خلالها القضايا المفصلية التي تواجه تأهيل المعلمين العرب. مؤكدًا ضرورة تطوير أجندة بحثية، في موضوع السياسات المتعلقة بإعداد المعلمين والمعلمات العرب، مشددا على أهمية تمكين الباحثين ودعم أبحاثهم في هذا المجال. ولفت د. إغبارية إلى ضرورة التعامل المدروس مع ظاهرة القبول الفائض في الكليات، وتضخم أعداد المستكملين لشهادة التربية، داعيا إلى تفعيل العمل الطلابي ضمن الكليات، اجتماعيا وسياسيًا.

## حزيران 2008 - يوم دراسي حول التربية لحقوق الإنسان

عُقد اليوم الدراسي في مدرسة عيلوط الابتدائية بالتعاون مع قسم التربية في جمعية حقوق المواطن، بمشاركة الكاتب سلمان ناطور ود. ميري توتري رئيسة قسم المدنيات في كلية أورنيم والمربي نبيه أبو صالح رئيس لجنة متابعة قضايا التعليم العربي. حيث دار حوار تربوي هام بمشاركة فعالة من المشاركين نوقشت فيه قضايا ومعضلات تربوية هامة تتعلق بالتربية لحقوق الإنسان ودور المربين والمربيات في التربية لقيم حقوق الإنسان ومفاهيمها في مجتمعنا كوكلاء مركزيين للتغيير الاجتماعي المنشود.

## حزيران 2008 - طاولة مستديرة حول المجلس التربوي العربي

عقدت الندوة في المدرسة الأهلية في مدينة أم الفحم، بمشاركة باحثين وناشطين عرب في مجال التربية والتعليم، قدّموا اقتراحات لأوراق بحثية حول مبنى ومضامين التعليم العربي شملت: تاريخ التعليم العربي وإعادة إنتاج علاقات السيطرة (د. يوعاد إليعاز)؛ شهادة على تأثير المهنيين العرب على وضع أهداف التربية والتعليم (د. سعيد برغوثي)؛ منهاج اللغة العربية (د. محمد أمارة)؛ الخصوصية الثقافية ونماذج التدخل المهنية لدى طواقم المساندة (د. ابراهيم محاجنة)؛ دور جهاز التربية والتعليم في تشكيل التوجه للمستقبل لدى الشباب العرب (د. سامي محاجنة)؛ الموجود والمنشود في التربية اللامنهجية (د. نبيل طنوس)؛ مضامين المواطنة لدى الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل: حالة منهاج المدنيات (الباحث مهند مصطفى)؛ مناهج التاريخ: تطورها وتعاطيها مع المضامين القومية والدينية (د. عطا الله قبطي)؛ علاقة السلطة بالمؤسسة الموسيقية

ومضامينها الفنية (د. وسام جبران)؛ الخط العربي وتأثيره على ملكة القراءة (الباحثة حنان جبران)؛ تأهيل القيادات التربوية العربية (د. خالد عرار)؛ دراسة مقارنة حول حقوق الأقليات في التعليم (الباحثة ريم مزاوي)؛ تحديات ومعضلات في التهيئة للانخراط في سوق العمل (د. خالد أبو عصبة)؛ دور لجان الفحص واللجان الاستشارية للتعليم العربي: حالة لجنة قنازع (د. هللي بينسون)؛ صوت الأقليات في صناعة السياسات: دراسة مقارنة في الآليات (ربيكا فيلكوميرسون)؛ تعليم اللغة الإنجليزية كلغة أجنبية (د. فارس قبلاوي)؛ الإطار الحقوقي والقانوني للتعليم العربي (د. يوسف جبارين).

## حزيران وتموز 2008 - حلقتان دراسيتان بالتعاون مع نقابة المحامين

عقدت الحلقتان في مدينتيّ الناصرة والطيبة على التوالي تحت عنوان «المساواة ومكافحة التمييز في فرص العمل» وذلك بالتعاون مع نقابة المحامين في لواء الشمال ولجنة المحامين في منطقة المثلث وبمشاركة رئيسة المفوضية للمساواة في فرص العمل المحامية تسيونا يئير-كينغ. وطرحت في اليومين الدراسيين قضايا التمييز في فرص العمل ضد المواطنين العرب وضرورة وضع سياسات لخلق فرص العمل للأكاديميين العرب. كما وتناول المتحدثون بإسهاب أهمية تشكيل لمفوضية الجديدة للمساواة في فرص العمل والتحديات أمامها لمواجهة التمييز ضد العرب. وتم طرح ومناقشة العديد من الأسئلة من قبل الحضور تتعلق بعمل المفوضية الجديدة ومسؤوليتها تجاه تفاقم التمييز ضد المواطنين العرب وتدني نسبة العاملين العرب في القطاعين العام والخاص.

## تموز 2008 – حلقة دراسية حول الإدارة الذاتية لجهاز التعليم العربي

عقدت الحلقة في كلية الحقوق في جامعة تل أبيب وتناولت موضوع الحكم الذاتي والإدارة في جهاز التعليم العربي في إسرائيل، بمشاركة د. يوسف جبارين، ونيطع زيف مديرة برامج حقوق الإنسان في جامعة تل أبيب، ود. دان غبتون من كلية التربية في جامعة تل أبيب، ود. أمل جمال رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة تل أبيب، والمحامية غدير نقولا من كلية الحقوق في الجامعة.

بعد عرض القضية استعرضت الدعائم النظرية لإقامة جهاز تعليمي مستقل وإدارة ذاتية لجهاز التعليم العربي، والموديلات المقترحة لمبنى جهاز التعليم للمجموعات الإثنية والأقليات المختلفة في العالم مقارنة مع التصور المطروح لجهاز التعليم العربي في البلاد

## تموز 2008 – حلقة دراسية حول المبنى القانوني والتنظيمي للتعليم العربي

عقدت الحلقة الثانية على التوالي في كلية الحقوق في جامعة تل أبيب حيث تناولت المبنى القانوني والتنظيمي للتعليم العربي بمشاركة رئيس لجنة متابعة التعليم العربي المربي نبيه أبو صالح، ود. د. يوسف جبارين، و د. أيمن أغبارية، ود. خالد أبو عصبة، ود. ياريف فينغر، والبروفيسور يوسي يونا. وتم عرض القضايا والحاجات الأساسية للتعليم العربي، ومميزات التعليم الديني الرسمي في إسرائيل كنموذج لمجلس تربوي مستقل في إسرائيل، وخطة دوفرات التي تحدثت عن الحق في جهاز تعليم منفصل عند الحديث عن قومية ولغة مختلفتين.

## آب 2008 - دراسة مقارنة حول السياسات الجماهيرية في المجتمعات المنقسمة

أصدر المركز دراسة مقارنة للباحثة ربيكا فيلكوميرسون حول «السياسات الجماهيرية في المجتمعات المنقسمة»، تتناول استراتيجيات عمل مؤسسات الحقوق والسياسات في العديد من الدول. حيث تعالج الدراسة العوامل المركزية في نجاح المؤسسات البحثية في مجال الحقوق والسياسات. كما تشير الدراسة إلى الدور الحيوي الذي تلعبه مؤسسات السياسات الجماهيرية، في تمكين ودعم حركات حقوق الإنسان، من اجل الوصول إلى أهدافها المنشودة.

وأكد د. يوسف جبارين في مقدمة الكتاب، إن المركز «يسعى إلى التعلم من الخبرات والتجارب العالمية المتوفرة لدى أقليات أخرى في العالم، في نضالها ضد التمييز والإقصاء، وكذلك الأمر، نقل خبراتنا في البلاد إليها».

# مشاركات أكاديمية وجماهيرية

## أيار 2007 - مؤتمر رابطة باحثي اللغة والمجتمع

عقدت الرابطة القطرية لباحثي اللغة والمجتمع في إسرائيل مؤتمرها السنوي السادس في حيفا تحت عنوان «انعكاس الصراعات في اللغة»، مخصصًا المحاضرة الافتتاحية لموضوع الطروحات في وثائق التصور المستقبلي للعرب الفلسطينيين في إسرائيل التي صدرت عن اللجنة القطرية لرؤساء السلطات المحلية العربية والمؤسسات العربية، وكانت المداخلة المركزية لد. يوسف جبارين الذي قال إن «فكرة المساواة المدنية والقومية الشاملة تعتمد على ثلاثة أسس حقوقية أساسية: أولا، المشاركة المتساوية في كافة الموارد العامة في الدولة، بما في ذلك الموارد المادية والسياسية والرمزية؛ ثانيا، الإدارة الذاتية الديمقراطية في المجالات ذات الخاصية الجماعية مثل التعليم والثقافة واللغة؛ وثالثا، الحقوق التاريخية للأقلية العربية المرتبطة بالغبن التاريخي بحقها وبالشعب الفلسطيني عامة».

## تموز 2007 - محاضرة لرؤساء جامعات أمريكية حول مكانة الأقلية العربية

ضمن زيارة قاموا بها إلى البلاد، استمع أكثر من عشرين رئيس جامعة أمريكية إلى محاضرة قدمها د. يوسف جبارين حول المكانة القانونية والسياسية للأقلية العربية في إسرائيل، حيث قارن بين هذه المكانة ومكانة الأقلية الأفرو-أمريكية (السود الأمريكيون) خلال فترة الفصل العنصري في بلادهم حيث تم إقصاء المواطنين السود من الحياة السياسة والاجتماعية في الولايات المتحدة بحسب قوانين عنصرية تم إلغاؤها لاحقا من قبل المحاكم الأمريكية.

وأعرب عدد من رؤساء الجامعات عن رغبتهم واستعدادهم لشمل مواد تدريسية حول الأقلية العربية ضمن المواد التي تدرس في جامعاتهم. وكان من بين المشاركين ممثلو جامعات مرموقة أكاديميا في الولايات المتحدة مثل جامعة كاليفورنيا، تكساس، رايس، فرجينيا وغيرها، وكذلك الكاتبة الأمريكية المتخصصة بشؤون الأقليات العرقية هاريت رومو، التي أعربت عن تقديرها لنضال المواطنين العرب في إسرائيل من اجل المساواة التامة.

## شباط 2008 - محاضرة حول حركات حقوق الإنسان والتغيير الاجتماعي

إستضافت كلية القاسمي د. يوسف جبارين في محاضرة حول حركات حقوق الإنسان والتغيير الاجتماعي، تم تخصيصها لتجربة نضال المواطنين السود ضد الابرتهايد في الولايات المتحدة ونظرة مقارنة لنضال الأقلية العربية من أجل المساواة التامة في إسرائيل.

ومما جاء في المحاضرة أن التحول التاريخي في حياة السود الأمريكان لم يكن ليتحقق لولا اعتماد حركة حقوق الإنسان على ثلاثة عناصر مركزية مجتمعة: أولا النضال الجماهيري الشجاع الذي خاضه السود إلى جانب مناصري حقوق الإنسان البيض من

خلال المسيرات الاحتجاجية وأعمال العصيان المدني والنشاطات السياسية. وثانيا، أن هذا النضال تم تخطيطه ووضع استراتيجياته بشكل مدروس تحت سقف قيادة موحدة ومتفانية وقفت في الصفوف الأمامية للاحتجاجات الشعبية. وثالثا، وضع غايات حقوقية واضحة المعالم تعتمد على خطاب المساواة وحقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية.

## شباط 2008 - يوم دراسي حول تعليم اللغة العربية

عقد اليوم الدراسي في معهد فان لير من قبل الأكاديميا القومية الإسرائيلية للعلوم، وقدّم رئيس الهيئة الإدارية للمركز د. محمد أمارة خلاله مداخلة حول البعد اللغوي بين العامية والفصحى وتأثيره على تعليم اللغة العربية كلغة أم. وتحدث عن حالات مشابهة في العالم، وركز على الوضعية اللغوية للسود في الولايات المتحدة لما لها من مزايا مشابهة للعربية في الوطن العربي.

## نيسان 2008 - يوم دراسي في جامعة أمستردام

شارك د. محمد أمارة في اليوم الدراسي الذي عقد تحت عنوان «التعليم ثنائي اللغة العبري-العربي في المجتمع الإسرائيلي المشروخ: أيدلوجيات اللغة، السياسات والممارسات». وأكد امارة رغم أهمية هذا النموذج اللغوي الجديد، إلا أن الكثير من العقبات تواجهه سواء كانت ثقافية، قومية أم لغوية. فعلى الصعيد اللغوي، يصل العرب بعد سنوات عدة إلى مستوى عال من الكفاءة في اللغة العبرية، أما الطلاب اليهود فمعظمهم لا يصل حتى الى مستوى وظائفي بسيط في اللغة العربية.

## أيار 2008 - مؤتمر نقابة المحامين

خصصت نقابة المحامين في إسرائيل ندوة مركزية في مؤتمرها السنوي لمناقشة مشاريع الدستور الأخيرة، بمشاركة رئيس المحكمة العليا المتقاعد مئير شمغار، ورئيس نقابة المحامين سابقا د. شلومو كوهين، ورئيس لجنة الدستور والقضاء في الكنيست بروفيسور مناحيم بن ساسون، والحقوقيون د. جدعون سابير وبروفيسور سوزي نفوت، و د. يوسف جبارين الذي قال في مداخلته إن الجماهير العربية ترفض هذه الاقتراحات لأنها تكرس التمييز وترسخ مبدأ «يهودية الدولة» وتتضمن ترتيبات تعترف بالوجود الجماعي لليهود فقط في البلاد مثل رموز الدولة وقانون العودة بينما تقصي هذه الترتيبات الأقلية العربية وهي أقلية قومية وأصلية. ودعا د. جبارين رئيس لجنة الدستور لتجميد أعمال اللجنة حول الدستور المقترح إلى أجل غير مسمى لان الظروف السياسية في البلاد لا تسمح بإنتاج دستور ديمقراطي يضمن المساواة. وعبر كل من د. كوهين وبروفيسور نفوت عن دعمهما لهذه الدعوة.

## أيار 2008 - طاولة مستديرة في الذكرى الستين للنكبة

بمناسبة الذكرى الستين لنكبة الشعب العربي الفلسطيني عُقدت في مكاتب لجنة المتابعة العليا في مدينة الناصرة طاولة مستديرة نظمها مركز «إعلام» ومنتدى الصحفيين التابع له، بعنوان «ستون عامًا من التطهير العرقي: النكبة». حيث قدّم د. يوسف جبارين مداخلة حول «مخططات مصادرة الهوية الوطنية: الخدمة المدنية كمثال حي»، وقدّم مخطط المدن د. يوسف رفيق جبارين مداخلة حول «النكبة المستمرّة لمدن الساحل الفلسطينيّة: 1948 - 2008»، وقدّم مدير مكتب لجنة المتابعة عبد عنبتاوي مداخلة حملت عنوان «الإفراج عن مصطلح النكبة: من الوعي الى الخطاب».

## تموز 2008 - محاضرة حول الحكم المحلي

ضمن مؤتمر عقدته الجامعة العبرية في القدس حول أوضاع الحكم المحلي قدّم الباحث مهند مصطفى محاضرة تناولت السياسة المحلية العربية وأثرها على أداء الحكم المحلي العربي، ومما قاله إنّ «نظرية الحداثة الإسرائيلية وهي النظرية المهيمنة في الأكاديميا الإسرائيلية في بحث المجتمع الفلسطيني فشلت في تفسير السلوك والتفكير السياسيين لهذا المجتمع، لأنها كانت حداثة مشوهة وجزئية»، وإنّ «ليس كل عملية انتخابات تدل على حالة ديمقراطية وتسييس في المجتمع».

## تموز 2008 - مؤتمر حول «المساواة واللامساواة في إسرائيل»

عقدت جامعة حيفا ندوة خاصة تحت عنوان «المساواة واللامساواة في المجتمع الإسرائيلي»، وقدّم فيها د. محمد أمارة محاضرة حول التعليم العربي في إسرائيل وقضايا مضامين ومناهج التعليم، وقدم د. يوسف جبارين مداخلة حول الجوانب التمييزية في القضاء الإسرائيلي. وشارك في المداخلات أيضا كل من الباحث ياسر عواد من جمعية «سيكوي» ود. داني جوتفاين من جامعة حيفا.

## أيلول 2008 - دورة دراسية في جنوب أفريقيا

شارك د. يوسف جبارين في وفد أكاديمي عربي يهودي إلى جنوب أفريقيا، ضمّ أيضًا ممثلين عن مركزيّ «عدالة» و«ومدى»، بغية المشاركة في دورة دراسية حول حقوق الإنسان والدمقراطية، تمحورت حول تجربة جنوب أفريقيا في الخروج من نظام الأبارتهايد وبناء نظام دمقراطي.

نظم الدورة مركز أبحاث العلوم الإنسانية في جنوب أفريقيا، وعقدت في مدينة بريتوريا، في مقرّ مؤسسة «إيداسا»

المتخصصــة في بنــاء النظــم الدمقراطية، بمشــاركة نخبة من الخبراء والسياسيين الجنوب إفريقيين. وقدم د. جبارين مداخلة حــول الحقوق الجماعية للمجموعات القومية، بمشــاركة رئيس مفوضية حقوق الإنسان في جنوب أفريقيا، جودي كولابان.

## أيلول 2008 - مناظرة حول تكافؤ الفرص لذوي المحدودية

شــارك د. يوســف جبارين في مناظرة حقوقيــة نظمتها جمعية المنارة لرعايــة المكفوفين ونقابة المحاميــن في الناصرة حول تكافؤ الفرص لذوي المحدودية بمشــاركة مفوضة تكافؤ الفرص فــي العمل في الولايات المتحدة الأمريكية، كريســتين جريفن. وأكــد د. جبارين أنا «كأقلية قوميــة تطالب بحقوقها من الدولة في كافة المجالات، نبــدي لا مبالاة وتراخيًا لا مبرر لهما في كل مــا يتعلق بحقوق الأقليات التي تعيش بيــن ظهرانينا، وتحديدا الأشــخاص ذوو المحدودية. فكيف نطالب برفع الغبن عنا بينما نمارس نحن الغبن على من هم جزء منا؟».

## تشرين الأول 2008 - محاضرة حول التعليم اللغوي

ضمن يوم دراســي عقدته كلية بيت بيــرل، قدّم د. محمد أمارة وعوفرا عنبــار محاضرة مشــتركة بعنوان «التعليــم اللغوي في إسرائيل: إنجازات وتحديات».

## محاضرات وندوات في المدارس الثانوية العربية

شــارك باحثو المركز في عدّة ندوات ولقاءات وذلك إســهامًا من المركز في تعميق الوعي السياسي والانتماء لدى طلاب المدارس الثانوية العرب في شــتى القضايا السياسية والحقوقية والثقافية. منها مدرسة الجليل التجريبية في الناصرة، والمدرسة الأهلية في أم الفحم، ومدرســة مار يوســف فــي الناصرة، ومدرســة جت الثانويــة، ومدرســة المطران في الناصــرة، والمدرســة الثانوية التكنولوجية في جلجولية.

# Table of Contents


**Introduction**

| | | |
|---|---|---|
| *Dirasat* [studies] in Facing the Challenges | Dr. Muhamad Amara | 7 |
| Thoughts and Reflections on Participatory Equality | Dr. Yousef Jabareen | 9 |

**Interview**

| | | |
|---|---|---|
| Head of the High Follow-up Committee for Arabs in Israel, Shawki Khateeb | Dirasat | 14 |

**Dirasat Sponsored Studies**

| | | |
|---|---|---|
| The Psychometric Exam: A Tool for Selection, or for Exclusion? | Mohanad Mustafa | 27 |
| The Role of Parents in Elementary Education | Najwan Eghbariah | 33 |
| A Democratic Critique of a Non-Democratic Constitution | Dirasat | 38 |
| Arab Education: From Victimization to Empowerment | Dirasat | 44 |

**Special Focus: Future Visions**

| | | |
|---|---|---|
| The Future Vision Document: The Story of the Group | Ms. Ghaida Rinawie-Zoaby | 49 |
| "The Documents": Massive Meanings and Implications | Marzuq Halabi | 55 |
| The Jewish Majority and the Arab Minority in Light of the Documents | Ahmad Mahajneh | 63 |

**Articles**

| | | |
|---|---|---|
| The Image of Woman in Arab Children Literature | Dr. Hala Espanioly | 73 |
| On Welfare Services in Arab Society | Dr. Ibrahim Mahajneh | 81 |
| Musical Culture: A Condition for Existence | Dr. Wisam Jubran | 87 |
| Arab Youth: Existing Capacities and Substantial Challenges | Sharaf Hassan | 96 |

**Book Review**

| | | |
|---|---|---|
| "Israel: Democracy or Ethnocracy?" (Shulamit Aloni, 2008) | Wadie' Awawdy | 101 |

| | | |
|---|---|---|
| **Dirasat Activities Report 2007-2008** | **Dirasat** | **106** |

# Dirasat Yearbook

2008